BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا
برنامج الدراسات العربية المعاصرة

رسالة الماجستير

العلاقات الفلسطينية المصرية
1993-2004

إعداد الطالبة
نداء عبد الخالق محمد البرغوثي
إشراف: د. هشام أحمد فرارجة

2006

The Palestinian-Egyptian Relations

2004−1993

العلاقات الفلسطينية المصرية

2004 -1993

إعداد الطالبة: نداء عبد الخالق محمد البرغوثي

الرقم الجامعي: 1025274

تاريخ المناقشة:15/5/2006

المشرف: د. هشام أحمد فرارجة

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. سمير عوض

د. خليل عثامنة

د. صالح عبد الجواد

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة–كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت–فلسطين.

العلاقات- الفلسطينية- المصرية- 1993 -2004

نداء عبد الخالق محمد البرغوثي

تاريخ المناقشة:15/5/2006

المشرف: د. هشام أحمد فرارجة ....

لجنة الإشراف

د. سمير عوض ....

د. خليل عثامنة ....

د. صالح عبد الجواد ....

إهـداء

إلـى الشـباب المتـوثب والمتسـلح بالإيمـان والعزيمـة الصـادقة لتحقيق طموحاته وهـو يـدرك أن الطريـق وعـرة وشـائكة وإن بدت ممهدة سهلة تحتـاج إلـى جهـد عظيـم وعنـاء جسـيم، إلـى الـذين لـم يهنـوا أو ييأسـوا، إلـى الـذين يحملـون رايـة التحـدي بسواعد قوية وعقول نيرة ثاقبة التي بها يصنعون ويبنـون صـرح الحرية والإستقلال والإزدهار في مجتمعهم، إلـى الـذين قـدموا التضحيات والبطولات وكتبوا بأفعالهم الخارقة سطوراً خالدة في سـفر التاريـخ ومـترجمين المعـاني السـامية للعـزة والكرامـة والبطولة، إليك يا مـروان الـبرغوثي يـا بطـل الأبطـال يـا حامـل قنديل الحرية والإستقلال والى كل بطل مـن أمثالـك، إلـى أمـي الحبيبة التي أرضعتني لبـان الحريـة والكرامـة والمحبـة، إليـك يـا والدي الذي رعيتني في كل مراحل حياتي وعلمتني كيـف يكـون

العطاء في مختلف المجالات لكل هؤلاء بكل فخر وإعتزاز ومحبة وشرف أهدي رسالتي هذه.

شكر

شكراً لكم يا من بذلتم كل ما لديكم من جهدٍ في سبيل تثقيفنا وتوجيهنا وتوسيع مداركنا لكي نصبح قادرين على تحمل ما يسند إلينا من مسؤوليات وواجبات والكيفية التي تؤدى بها.

شكراً يا أساتذتي الكرام فبكم ومنكم غدوت قادرة على رؤية المسار وحسن الإختيار، أخص بالذكر أستاذي والمشرف على رسالتي الدكتور هشام أحمد فرارجة الذي منحني الكثير من جهده ووقته وأخص بالشكر الجزيل والعرفان الدكتور محمد سيد سعيد والدكتور صالح عبد الجواد اللذان يسَّرا لي ما أحتاجه من مراجع ونصائح.

قائمة المحتويات

العلاقات الفلسطينية المصرية

ملخص

تسعى هذه الدراسة للقيام بتحقيق ممحص للعلاقات الفلسطينية المصرية، وإبراز منطلقاتها والمبادئ التي إرتكزت إليها طوال العقود السبعة المنصرمة، منذ أن بدأت تتضح في فلسطين معالم المشروع الاستيطاني الصهيوني.

وتزداد صعوبة دراسة العلاقات الفلسطينية المصرية طيلة هذه العقود، ليس بسبب طول هذه المدة فحسب، بل بسبب تقلب أنظمة الحكم السياسية في مصر، وتغير العهود وطبيعة المراحل وتوزعها بين المحافظة والراديكالية، وصعود وهبوط إيديولوجيات وطبقات إجتماعية، بالإضافة إلى ظهور وترابط أوجه مصر المختلفة، الإسلامية والمصرية الوطنية والقومية العربية.

ورغم هذا، فإن ثمة عناصر في إدراك مصر لطبيعة المشروع الصهيوني لم ينتابها التغير، بل ظلت ثابتة في الإدراك الرسمي والشعبي للصهيونية وإسرائيل. ويفضي تأمل هذه الحقبة التاريخية إلى إدراك حقيقة التلازم والترابط بين توجهات مصر الداخلية على كافة الأصعدة، وبين توجهات سياستها الخارجية بشكل عام والصراع العربي-الإسرائيلي وقضية فلسطين بوجه خاص.

وفى ضوء ذلك، يأتي **الفصل الأول** "محددات العلاقة بين مصر والحركة الوطنية الفلسطينية" ليتناول الأبعاد الثقافية والشعبية والأمنية والتاريخية. فقد لعب الدافع الديني والثقافي دوراً أساسياً في إهتمام وتأييد مصر الرسمي والشعبي لقضية فلسطين من

بداياتها، ومثَّل هذا العامل المنطلق والمدخل المصري، على المستوى الشعبي أولاً ثم على المستوى الرسمي، للاهتمام بالقضية الفلسطينية.

وأدت الجغرافيا والولاية الدينية التي ربطت فلسطين بمصر خلال العصور الإسلامية المتعاقبة إلى إنصهار الشعبين في بوتقة العقيدة الواحدة. وكان الشعور السائد لدى القيادة في مصر في تلك العصور، بما في ذلك العصر العثماني، بأن مصر مسؤولة عن أمن فلسطين، وعن أماكنها المقدسة.

وكما بين هذا الفصل أيضاً، فإن البعد الأمني للعلاقات الفلسطينية المصرية لم يقل أهمية عن غيره من الأبعاد، حيث إعتبرت فلسطين دائماً بوابة مصر الشرقية، ومنطلق الغزوات عليها، وضرورة ضمان أمنها القومي.

ويأتي **الفصل الثاني** "المستوى الإدراكي للعلاقات الفلسطينية المصرية" ليتطرق إلى علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بمصر، والتي تتحدد على ضوء إدراكهما لطبيعة هذه العلاقة، وكذلك لدور كل منهما في محيطه الإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس، فإن هذا الإدراك المتبادل هو حجر الزاوية في تعيين الأدوار وتشكيل الممارسات العملية، كما أن هذا الإدراك هو في أحد مستوياته رؤية تقف وراء الممارسات وتبررها وتزودها بالشرعية، وتوفر لها القبول والمصداقية. والجدير بالذكر أن الإدراك المصري لأهمية القضية الفلسطينية إزداد بعدما تأكد أن من أخطر نتائج صلحها مع إسرائيل، كان إضعاف مركزها الإقليمي والدولي لحساب إسرائيل. فقد رأت مصر في مؤتمر مدريد تحقيقاً لمسعاها لتعميم القبول العربي للسلام مع إسرائيل. كذلك رأت فيه فرصة لاستعادة قدر من

مركزها الإقليمي عن طريق أن تصبح هي الراعي الإقليمي لعملية السلام تحت مظلة الراعيين الدوليين، خاصة الولايات المتحدة.

وأخيراً، فإن **الفصل الثالث** "أنماط التفاعل المصري الفلسطيني" يتناول العوامل المحددة لملامح العلاقات الفلسطينية المصرية، آخذين بعين الإعتبار الحلقات التي تدور بداخلها تلك العلاقات، بدءاً بتفاعلات تلك العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، ثم الأمريكي والإقليمي والدولي. ومن خلال عدد من النماذج المختلفة، مثل نموذج الأخ الأكبر ونموذج التحالف ونموذج الإسناد، يمكن إدراك التفاعلات المصرية الفلسطينية في شقها الثنائي. ويعرج هذا الفصل بعد ذلك لدراسة التفاعلات الموضوعية في سياقاتها التعددية، الثلاثية والرباعية، حيث يتم تسليط الضوء على طبيعة الدور الأمريكي تجاه القضية، محور الدراسة.

ووفقاً لما بينته هذه الدراسة، فإن إهتمام مصر بالقضية الفلسطينية منذ القدم وحتى الآن مرده حرصها ورغبتها في المحافظة على أمنها القومي وكذلك في إبراز دورها الإقليمي والدولي في آن واحد معاً. فالضرورات الداخلية الشعبية والخارجية حتمت على النظام السياسي المصري في مختلف العهود أن تلعب دوراً نشطاً بخصوص القضية الفلسطينية، ومؤخراً، أن تعنى بعلاقتها مع السلطة الفلسطينية منذ نشأتها.

Palestinian-Egyptian Relations

Summary

This study will try to focus on the Palestinian-Egyptian relations during the last seven decades and will highlight the principles and basis of these relations, especially since the beginning of the Zionist project in Palestine.

The difficulty in studying these relations does not only stem from the length of the period of study, but also from the attitude changes and stands of the various Egyptian governments which were affected by the different ideological doctrines between conservatism and radicalism. This is in addition to the interrelation between the different Islamic, Nationalistic, and Egyptian Patriotism trends.

However, some elements in the official and public Egyptian acknowledgement of the attitude to the Zionist Project have not largely changed. This is why it seems that the era we are currently dealing with connects between Egypt's internal interests and its foreign policy; this is especially applicable to its foreign policy in regards to the Palestinian-Israeli conflict and the Palestinian question.

The first chapter of the study is "The Element and Factors that Contributed to Egypt and the Palestinian National Movement". The

relation is viewed from a cultural, public, and historical perspective, as well as from a military and security angle. Cultural and religious concerns played a major role in the Egyptian Official and public support to the Palestinian cause from the very beginning. Religion and culture seem to be the initial motive for the people and governments of Egypt to support the Palestinian cause.

Geographic proximity and the spread of Islam solidified Palestinian-Egyptian relations throughout the ages. Egypt's leaders had often felt that Egypt is in a way responsible for Palestine and the Holy shrines there; this was more apparent during the Ottoman era.

This chapter concludes with the fact that security issues between Egypt and Palestine were of equal importance to the aforementioned factors. This is emphasized by the fact that Palestine had always been considered the Eastern Gateway to Egypt, and the most likely area for the passage of foreign invaders.

The second chapter is "The Level of Mutual Consciousness to Egypt and the PNA Relations". This relation is measured along the lines of the mutual understanding of both sides to the nature of the relation as well as to their individual roles in both the regional and international arenas. Therefore, this mutual understanding is the corner stone in the

establishment and assignment of roles and their practical applications. This understanding, in one of its several dimensions supports, justifies, and legalizes these applications, in addition to granting acceptance and validity to the mentioned applications.

The Egyptian understanding and awareness to the Palestinian cause was reconfirmed when the peace treaty was signed between Egypt and Israel. Egypt then realized that the treaty undermined its regional and international weight. On the other hand, later in 1991 upon the convening of the Madrid Conference, Egypt thought of the event as an opportunity to expand its endeavors towards a wider Arab acceptance to peace with Israel. Madrid was also seen as a chance for Egypt to regain its regional leading role by being the Godfather of the Peace Process in the region under the international umbrella, and the USA in particular.

The third chapter is "The Models of the Palestinian-Egyptian Interactions". This chapter deals with specific characteristics of the Palestinian-Egyptian relations, taking into consideration the various circles within which these relations interact. The chapter starts by discussing the Egyptian-Israeli circle; it then widens to include the American, the regional and the international arenas. This circle is then widened by tackling some genres such as the "Big Brother Mode",

"Alliance Mode, and Supportive Mode". Palestinian-Egyptian dual relations can be understood through the study of these modes. The chapter tries also to reveal an objective multi-dimensional interaction between the parties, be it threesome or quartet, whereby, the US role would be the focal point of this study.

And according to what this study has shown, the long since present Egyptian interest for the Palestinian cause is based on its desire to sustain its geographic and international part simultaneously.

The internal popular and external Egyptian basic needs fated the political system, throughout different centuries, to play an active role in the Palestinian cause, and lately to take an interest in its relationship with the Palestinian Authority since its emergence.

المقدمة

تحاول هذه الدراسة فهم تعقيدات العلاقة الفلسطينية المصرية بعد إتفـــاق أوســـلو المبرم عام 1993م. وبطبيعة الحال، لا يمكن فصل العلاقة ما قبل أوسلو عما بعدها، غير أن إتفاق أوسلو أثرَّ كثيرا في معطيات ومناخ العلاقة ومضامينها السياسية والإستراتيجية. ويمكن النظر إلى حقبة أوسلو كعلاقة لمرحلة جديدة في سياق العلاقات الفلسطينية العربية بشكل عام، والعلاقات الفلسطينية المصرية، بشكل خاص.

فقد مرت العلاقات الفلسطينية المصرية تاريخياً في مرحلة أولى تقوم على تبنـــي مصر للقضية الفلسطينية في ظل ضعف أطر التعبير السياسي عن الشـــعب الفلســـطيني. وخلال هذه المرحلة الناصرية، قامت مصر بدور رئيسي فـــي تصـــدر التحـــدث بإســـم الفلسطينيين وقضيتهم. ومع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، ومـــن بعـــدها إنطلاقة حركة فتح عام 1965م وتولي ياسر عرفات قيادة المنظمة عـــام 1969م، فقـــد جرت بعض التغييرات والتعقيدات في العلاقة الفلسطينية المصرية، حيث أقـــرت مصـــر بمشروعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، علماً أنها كانت قد أفرزت من قبـــل متحدثا فلسطينيا يتحدث بإسم الشعب الفلسطيني. ولكن ورغم التغير الملحوظ في السياسة المصرية، إلا أن بعض الخلافات والفوارق بقيت تطفو على السطح في بعض الأحيـــان. وهو ما حدث بالفعل عندما عارضت بعض قيادات المنظمة قبول مصر لمبادرة روجـــرز عام 1969م.

ومع ذلك، يمكن إعتبار مرحلة ما قبل مبادرة روجرز مرحلة التوافق الإستراتيجي والأيديولوجي بين الفلسطينيين والمصريين. فبالرغم من أن قادة فتح تأثروا بالعديد من الأفكار والأيديولوجيات الثورية، بالإضافة لتجارب الثورات المعاصرة، إلا أن الأيديولوجية الثورية التوفيقية التي إنتهجها جمال عبد الناصر قللت من إحتمالات الإحتكاك بين الفلسطينيين وأشقائهم المصريين. فقد شكل ذلك حالة من التناغم وتكريس الكيان السياسي المعنوي للشعب الفلسطيني متمثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما المرحلة الثانية، فقد وقعت فيها خصومة سياسية وإستراتيجية وأيديولوجية بتأثير التحولات السياسية التي حدثت في مصر بعد وفاة عبد الناصر وتولي أنور السادات القيادة عام 1970م. فبعد حرب تشرين أول عام 1973م، توجه السادات نحو المفاوضات والحل السلمي مع إسرائيل من دون إستشارة منظمة التحرير الفلسطينية، متجاوزا بذلك فلسفة المرحلة السابقة وتلك المعايير والقواعد التي نظمت العلاقات العربية العربية في ميدان الصراع وتحدياته. وهذا أدى إلى قطيعة فلسطينية، وأيضا عربية، مع مصر، خاصة بعد توقيع الأخيرة إتفاقية كامب ديفيد عام 1979م. وقد ساهم ذلك في توسيع الهوة في العلاقة الفلسطينية المصرية، وأدى إلى تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وكذلك نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس.

وربما تعتبر هذه المرحلة هي الأكثر تعقيدا في تاريخ العلاقات الفلسطينية المصرية، بسبب ما شابها من تحولات وتغيرات حادة. فمن ناحية، ساهمت منظمة التحرير بقواتها النظامية إلى جانب القوات العربية الأخرى في حرب أكتوبر عام 1973م

ذو دلالة رمزية ووطنية. ويكتب لمصر أنه كان لها الدور الأبرز في الإعتراف العربـــي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مـــؤتمر الرباط عام 1974م. ولكن من ناحية ثانية، بدأت العلاقة تــواجه تعقيــدات جديــدة فـــي منتصف السبعينيات إبان الحرب الأهلية اللبنانية التي إندلعت عـــام 1975م، ومشـــاركة الفلسطينيين فيها قصرا بحكم التواجد الفلسطيني الواسع في لبنان.

وهنا، إقتربت مصر من الموقف السوري المناوئ للفلسطينيين، الأمر الذي إنعكس على حالة التباعد الفلسطيني المصري. ومما زاد الأمور تعقيدا قيام السادات بزيارة القدس أواخر عام 1977م، حيث رفضت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في المفاوضـــات التي تمخضت عن تلك الزيارة والتي توجت بإتفاقية كامب ديفيد التي بلا شك جاءت نتاجا لإنقلاب أيديولوجي وسياسي وإستراتيجي خطير، ذلك التطور الذي أحدث فصلا حادا بين مرحلتين في التشكيل السياسي المصري.

ومن الجدير ذكره بمكان إن منظمة التحرير حافظت خلال هذه المرحلـــة علـــى رؤيتها الوطنية، متمسكة بالثوابت الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى القطيعة بين الطرفين. ففي هذه المرحلة، إتسمت العلاقة بين منظمة التحرير ومصر بحالة من المدّ تارة، والجزر تارة أخرى. وقد ساهمت مجموعة من الإعتبارات في زيادة التعقيد والتشابك فـــي تلـــك العلاقة. فالمحدد الجيوبولتيكي والخوف العميق من إسرائيل عند الفلسطينيين والمصريين، لا شك أنهما تركا آثارهما على علاقة كل منهما بالآخر. بل إن طبيعة التجربة السياســـية الداخلية عند كلا الطرفين، وبروز التعددية السياسية والصراعات السياســـية والمذهبيـــة،

علاوة على التعقيد البالغ في العلاقات العربية العربية–صراعا وتوافقا–تــــرك بصـــمات واضحة على علاقة كل من الطرفين بالآخر. وبالتأكيد، لا يمكن إغفال تأثيرات التحولات العاصفة في النظام الدولي، وإفرازات ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما يخــص الصراع العربي–الإسرائيلي ككل.

ومن هنا، تأتي أهمية أوسلو كمرحلة جديدة فــي ســياق التحــول الأيــديولوجي الفلسطيني وتأثير ذلك على العلاقات الفلسطينية المصرية، من منطلق بدء تخلي المنظمــة عن أيديولوجيتها الثورية، وإقترابها من الأيديولوجيات البراغماتية على طرفي العلاقــة. ويمكن تتبع ذلك التحول بوضوح بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982م، ومغادرة قــوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس. هذه التطورات شكلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، تزامن مع مرور فترة قصيرة على تسلم الرئيس حسني مبارك سدة الرئاسة في مصر، وتوجهه نحو إعادة ترسيخ أسس جديدة في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية، بما يتضمنه من إنهاء للخلافات التي نتجت عــن مواقــف المرحلــة الساداتية من منظمة التحرير الفلسطينية. وتمثل جوهر العلاقة الجديدة في إلتزام مصر بأن الحل التفاوضي، لا بد وأن ينتهي بحصول الشعب الفلســطيني علــى حقــوقه السياســية والتاريخية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا الإلتزام يبقى في إطاره النظري في ظل إفتقار مصر للآليات الضرورية لتنفيذه من جهة، وإستمرار هيمنة الولايات المتحدة على عمليــة صنع القرار من جهة أخرى، مع تزايد إختلال موازين القوى في معادلة الصراع لصالح إسرائيل. ولكن مجريات الساحة الدولية التي توجت بالإنهيار المريع للإتحــاد الســوفييتي

ساهمت في إنعدام وجود أية آمال قريبة في إستعادة التوازن المطلــوب لحــل الصــراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وعليه، فإن التوافق السياسي المصري الفلسطيني في هــذه المرحلــة لــم يفــرز إنسجاماً تاماً في العلاقة الفلسطينية المصرية. فهذه العلاقة لم تنجُ من إســتمرار تأثرهــا بالتطورات الداخلية عند الجانبين، حيث وجدت المنظمة إن تحقيــق مصــالحها يقتضــي التوجه بصورة مباشرة إلى الطرفين الإسرائيلي والأمريكي، دونما إنتظار للدور المصري أو حتى وضع مصر في صورة التوجهات والتطورات الجديدة.

من هنا، بدأت ملامح دولة فلسطينية تحت التكوين تلوح في الأفق، مما فتح الباب أمام إنتهاج منظمة التحرير سياسة خارجية تعكس الظروف والمصالح الخاصة بفلسطين، مما حتم حدوث تحولات مهمة في العلاقات الفلسطينية المصرية. ففي السابق، إســتمرت حاجة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مصر. ولكن المنظمة بخطوتها في أوســلو عــبرت بصورة أكثر مباشرة عن الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي جعل العلاقة تبتعد عــن نموذج التبعية وتتراوح بين نماذج مختلفة. وفي هذا السياق، إتخــذت المنظمــة مواقــف مناقضة لمصر في كثير من الأزمات العربية والدولية، خاصة في أزمة الخليج الثانية عام 1990م.

ولعل حالة التناغم أو التناقض في نسيج العلاقة بلغت ذروتها مع بــدء إنتفاضــة الأقصى في أواخر عام 2000م، حيث تراوح الموقف المصري بيــن ممســك بالقضــية الفلسطينية كورقة ضغط على الجانبين الإسرائيلي والأمريكي لتحقيــق مصــالح قطريــة

خاصة وضاغط على الفلسطينيين بهدف إستعادة النفوذ الإقليمي لمصر. وقد تبين تأثير هذا التراوح في المواقف في مساندة الشعب الفلسطيني ضمن سقف من الأهداف لا تتعارض مع مصالح مصر الخاصة، مما جعل الدور المصري مثار جدل في المحافل السياسية. فهو تراوح بين وفاق إستراتيجي مع الفلسطينيين حينا، وتباين في الإختيارات أحيانا أخرى. ولذلك، بقيت العلاقة الفلسطينية المصرية في هذه المرحلة تتأرجح بين أجواء الشك والثقة التي لم تفارق هذه المرحلة المشوبة بعلاقاتها المتذبذبة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كون الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقات الفلسطينية المصرية عموماً، وخصوصاً منذ أوسلو، وحتى رحيل ياسر عرفات عام 2004م، نادرة وقليلة. ويعتقد الباحثة بأن هذه الدراسة هي الأولى التي تعنى بالعلاقات الفلسطينية المصرية منذ أوسلو بشكل محدد. فهي تحاول إلقاء الضوء على أهم التطورات في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العلاقات الفلسطينية المصرية.

وتكتسب الدراسة أهمية خاصة كونها تأتي في ظل تغيرات سياسية حادة فرضتها مرحلة جديدة من مراحل التحول إلى النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بالمطلق. فإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب في جميع أنحاء العالم بعد أحداث 11 أيلول 2001م، قادها إلى تدشين عهد جديد من التدخل المباشر في شؤون جميع الدول والجماعات. ولعل ما يخصنا هنا هو إدراج الإدارة الأميركية بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على قوائم المنظمات الإرهابية وإنعكاس ذلك بصورة كبيرة على مجمل العلاقات الفلسطينية المصرية.

وتطمح هذه الدراسة إلى فهم الإشكاليات التي شابت العلاقات الفلسطينية المصرية في جميع مراحلها، والتي تمحورت في معظمها حول تحديد طبيعة الدور المصري في حل القضية الفلسطينية، وصولا إلى إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة وفق ما كفلته الأعراف والقوانين الدولية.

ومن هنا، فإن الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة تكمن في محاولة فهم المحددات الأكثر أهمية وقدرة على تفسير التفاوت بين مختلف النماذج في العلاقات الفلسطينية المصرية. فبينما ساهمت عوامل راسخة، مثل الجغرافيا السياسية، والتوافق الإنساني والسكاني، والإنسجام القومي، بما في ذلك روابط اللغة والدين والثقافة التي دفعت بإتجاه ترسيخ التوافق الإستراتيجي الموضوعي في العلاقة، إلا أن هناك ثمة عوامل متغيرة ساهمت هي الأخرى في البناء التاريخي المعقد للعلاقة وتقلباتها، سواء أكان ذلك في نفس المرحلة أو بين مرحلة وأخرى.

وهنا، لا بدّ لنا من الإشارة إلى الإختلاف في طبيعة التجربة التي خاضها كل من الشعبين، الفلسطيني والمصري. فبينما خاضت مصر حروبا عديدة مع إسرائيل من منطلق إعتبارها التهديد الأكبر للأمن القومي العربي برمته، فإنه من الصعوبة بمكان أن نقر بأن مصر إستطاعت الوصول إلى فهم عميق لملامح التراجيديا الفلسطينية، بما تتضمنه من تدمير وشتات ومعاناة في ظل منظومة الإحتلال الإستيطاني الإحلالي بالغ القسوة، خاصة في ظل محدودية الموارد المتاحة والحاجات المتنامية لفلسطين.

ومع هذا، يبرز التباين الكبير في ملامح وتفاصيل كلا التجربتين، الفلسطينية والمصرية، خاصة وأنه رافق ذلك جهد إضافي وقع على الحركة الوطنية الفلسطينية، وبرز في التوازن بين القوى العربية المهمة، التي كانت لاعبا حاضرا دائما في تشكيلات ملعب الصراع السياسي والعسكري، خاصة الأردن وسوريا ولبنان، فضلا عن مصر. وبطبيعة الحال، فإن هذا شكل منظومة من العلاقات العربية الفلسطينية التي إنتابتها تعقيدات فرضت حضورها في صياغة وتكييف العلاقة الفلسطينية المصرية.

إن حل الإشكالية الناتجة في العلاقات الفلسطينية المصرية، من جهة، وتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة يستلزم أن يستند الباحثة إلى فرضيات عدة توضح المشهد القلق بين مختلف نماذج هذه العلاقة. فلا مفر من التعامل مع الضبابية التي إعترت طبيعة العلاقات الفلسطينية المصرية في جميع مراحلها. ولا مناص من تحليل التوقعات المتباينة من عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي. فذلك التباين كان سبباً رئيساً في فشل صيغة أوسلو، حيث غابت عن المشهد إستراتيجية عربية ثابتة لحسم الصراع. ومما فاقم الأمر حدوث متغيرات وظروف دولية غير مؤاتية، ساهمت في تعميق الفجوة في التوقعات بين الجانبين، الفلسطيني والمصري، الأمر الذي إنعكس سلباً على إختلاف أساليب التفاوض لكل من الجانبين.

وقد نعزو حالة الضبابية آنفة الذكر إلى غياب حوار حقيقي صريح ضمن أجندة فلسطينية مصرية بحتة، يحقق التواصل الفعال ويجسر الفجوة الإدراكية فيما يتعلق بتوقعات كل طرف من الآخر. وربما يعود ذلك إلى عدم توافر القدر الكافي من الثقة

والضرورية بين الجانبين، رغم توافر العوامل الموضوعية والثوابت المنبثقة عن المحددات البنائية. وهنا، فإن غياب الرؤيا الإستراتيجية الثابتة بخصوص الصراع والتسوية كان سبباً رئيساً في العجز وحضور الأزمات التي أبرزت التباين والإختلاف.

ولذا، فإن هذه الدراسة تقوم على فرضية أساسية مفادها أن التباين في مستويات وطبيعة التطور السياسي بين مصر وفلسطين، دولة مقابل حركة وطنية ثورية في مجتمع يمر بتحول نحو الدولة، يمثل أحد العوامل التي حالت دون تفاهم صلب بين الجانبين، الفلسطيني والمصري، حيث عجزت مصر عن تبرير تفاؤلها بإمكانية نيل الحقوق الفلسطينية. وأدت هذه السياسة المبهمة إلى إرباك عملية التفاوض التي لم تأتِ نتاجا لظروف ذاتية وموضوعية محضة، بقدر ما فرضتها المتغيرات الجارية. وعليه، فقد لعبت التقلبات في الظروف الدولية دورا مهما في حرمان العلاقات الفلسطينية المصرية من الثبات والإستقرار.

تقوم الدراسة بإختبار الفرضيات السابقة من خلال تبني منهجية محددة بالإعتماد على عدد من أدوات البحث العلمي، استناداً إلى المراجع والنظريات والتفسيرات المطروحة في الأدبيات السياسية والتاريخية لهذه العلاقات. وتعتمد الدراسة بصورة أساسية على المقابلات الشخصية وجمع البيانات كمصادر أولية خاصة مع عدد من الشخصيات المؤثرة في صنع القرار الفلسطيني والمصري. بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية، خاصة الدراسات المنشورة في المكتبات والمراكز البحثية العربية، عامة، والمصرية، على وجه الخصوص.

وتعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية تقوم في أساسها على دراسة الوقائع التي تُسهم في تفسير حقائق الأمور. ولهذا، سوف تتبع الدراسة أيضاً منهجية تاريخية تحليلية، حيث لا يمكن فهم العلاقات الفلسطينية المصرية إنطلاقاً من الثوابت الجغرافية والثقافية وحدها. فهذه الثوابت لا تؤثر على العلاقات بذاتها، وإنما من خلال إدراكها عن طريق دراسة نخب السلطة في كلا الجانبين، حيث تداخلت الثوابت مع متغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وإدراكية وأيديولوجية عاصفة.

وفي هذا الصدد، سوف تتم محاولة تلمس المحركات والمحددات والدوافع الرئيسية التي أثرت على تشكل العلاقة في كل حقبة بطريقة مغايرة للحقبة السابقة، أو اللاحقة لها. وما يجب التأكيد عليه هنا، هو أن الوضع الفلسطيني الصعب باقٍ على حاله، وبالتالي، فإن أسلوب المعالجة لم يقتصر على السرد أو التحليل التاريخي فقط، وإنما على تحليل مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، وتأثير العوامل الدولية والإقليمية في كل من الجانبين، وملاحظة التباين أو التناغم في العلاقات بينهما.

ولتوضيح ذلك، لجأت الباحثة إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظاهرة الضبابية في العلاقات الفلسطينية المصرية، كحالة تستدعي التحليل، في دراسة الظواهر السياسية. حيث تم تحليل هذه الحالة من قبل الباحثة لمحاولة الإحاطة الشاملة بالتطورات التي شهدتها الفترة الزمنية للدراسة، خاصة تلك الفترة اللاحقة على توقيع إتفاق أوسلو. لذلك، كان من المتوقع أن تواجه الباحثة صعوبة في رصد كل التطورات المتتالية منذ توقيع إتفاق أوسلو على مستوى العلاقات الفلسطينية المصرية.

ويمكن القول أن من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة تمثلت في وجود مجموعة محدودة من الدراسات والمؤلفات التي تناولت العلاقات الفلسطينية المصرية. أما الأطروحات العلمية حول العلاقات الفلسطينية المصرية، فهي قليلة جداً رغم وجود بعض الدراسات التي تناولت الرؤية المصرية للصراع العربي-الإسرائيلي، أو تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية المصرية بشكل عام، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص. فهناك ندرة في الدارسات التي تناولت العلاقات الفلسطينية المصرية على وجه التحديد.

ولذلك، لم يكن الرجوع إلى الدراسات السابقة بالأمر اليسير فيما يتعلق بموضوع العلاقات الفلسطينية المصرية. وعلى الرغم من ذلك، فهناك مجموعة من الدراسات والأطروحات التي عالجت بعض الجوانب المحدودة فيما يخص هذه العلاقات. من أهم هذه الدراسات تلك التي قدمها الدكتور حسن نافعة: **مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**. إلا أن هذه الدراسة تقف زمنيا عند زيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977م.[1]

وتأتي دراسة د. عايدة سليمة: **مصر والقضية الفلسطينية** كواحدة من الدراسات التي تناولت السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية من منظور تاريخي، حيث تقدم مسحا للموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية منذ أواخر العشرينيات وحتى فترة السبعينيات.[2]

---

[1] حسن نافعة، **مصر والصراع العربي-الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 45-49.

[2] عايدة سليمة، **مصر والقضية الفلسطينية**، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 27-29.

وهناك أيضا دراسات تناولت التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في المباحثات التي جرت بين مصر وإسرائيل بين عامي 1979 و 1982م. فهي تتمثل أساسا في بعض المقالات المنشورة في الدوريات الشهرية، مثل "التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني" في **مجلة شؤون فلسطينية**.[3]

وكذلك هناك دراسة بدر أحمد محمد عبد العاطي: **السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني 1978-1982م**، والتي يتناول فيها الباحثة مسألة التغير والإستمرار في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك من خلال التركيز على التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تم طرحه في المباحثات التي جرت بين مصر وإسرائيل بين عامي 1979-1982م لتنفيذ الشق الفلسطيني من إتفاقية كامب ديفيد. وكذلك يتناول الباحثة مضمون السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة قبل وأثناء مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل.[4]

كما يلاحظ، فإن مجمل الدراسات السابقة لم تقدم قراءة وبحثاً جامعاً لتاريخ العلاقات الفلسطينية المصرية على النحو الذي تقدمه هذه الدراسة، بحيث توفر إستعراضاً وتحليلاً شاملاً لتاريخ العلاقات وتطورها، وإستشرافاً لمستقبل علاقات البلدين.

---

[3] وحيد عبد المجيد، "التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء كامب ديفيد"، **شؤون فلسطينية**، العدد 238، كانون الثاني 1993، ص 40.

[4] بدر أحمد محمد عبد العاطي، **السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني 1978-1982**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1995، ص 80.

وتأتي هذه الدراسة متضمنة مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وقائمة المراجع والمصادر. أما المقدمة، فتناولت طرح معلومات أساسية تمكن القارئ من إستشراف وفهم النتائج اللاحقة. ومن خلال تتبع المقدمة، يستطيع القارئ أن يتبين طبيعة الدراسة من خلال التعرف على أهميتها وأهدافها ومضامينها وأوجه الخلل أو الضعف في عدم ثبات هذه العلاقة وعدم الوصول إلى تبني إستراتيجية واحدة.

ويتناول الفصل الأول **محددات العلاقة بين مصر والحركة الوطنية الفلسطينية** دراسة البعد الجيوستراتيجي والسياسي الداخلي والدولي والأيديولوجي والثقافي لكلا الجانبين.

وسيتم التركيز على البعد الثقافي الديني، وكذلك على البعد الشعبي للعلاقات المشتركة بين الطرفين. وفي هذا الفصل أيضاً، ستتم دراسة تأثيرات البعد الأمني ومحاولة فهم إعتبارات المكانة في الدور المصري على المستويين، الإقليمي والدولي. ومن أجل فعل ذلك كله، سيتم التطرق إلى البعد التاريخي بهدف وضع كل من مراحل هذه العلاقة في سياقها المتعلق بها.

أما الفصل الثاني **المستوى الإدراكي للعلاقات الفلسطينية المصرية** فيخصص لدراسة الجانب الإدراكي للعلاقات الفلسطينية المصرية من زاويتين أساسيتين: تتحدث الأولى عن الإدراك الفلسطيني للدور المصري، وأما الثانية فتتحدث عن الإدراك المصري للموقف الفلسطيني. ومن أجل فهم الجانب الإدراكي لهذه العلاقة، فإنه سيتم التطرق إلى دراسة تأثيرات تحدي الصراع العربي–الإسرائيلي ومحاولات تسويته، من جانب، وكذلك

إلى تأثيرات التطورات الداخلية لدى كل من طرفي العلاقة، من جانب آخر. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى رؤية السلطة الفلسطينية للدور المصري وإلى مواقف فصائل المقاومة الفلسطينية من ذلك الدور. وفي ذات الوقت، سيبحث هذا الفصل في طبيعة الموقف المصري من خطة حكومة آرائييل شارون المعروفة بخطة الفصل الأحادي الجانب.

وأخيراً، يستعرض الفصل الثالث **نماذج التفاعل المصري الفلسطيني** أهم المداخل التي يمكن إستخدامها لفهم الطبيعة المتداخلة الشائكة للعلاقات الفلسطينية المصرية.

فبينما نجد أن البعض ينحى للإعتماد على نموذج الأخ الأكبر لفهم هذه العلاقة، فإن هناك آخرين يحبذون اللجوء إلى إستخدام نموذج الإسناد. وفي الوقت الذي يرى فيه بعض الدارسين أن نموذج إدارة الأزمات بين فاعلين مستقلين هو الأقدر على شرح هذه العلاقة، فإن آخرين يرون أن نموذج التهديد من قبل جماعات فدائية فلسطينية كشرارة لثورة قومية هو الذي يمكن من إلتقاط مختلف الجوانب المتشابكة لهذه العلاقة. وأصحاب هذا النموذج، على سبيل المثال، يطرحون أن إعتماد المجموعات الفدائية والثورة الفلسطينية فيما بعد على مبدأ التوريط في الصراع العسكري بين العرب والإسرائيليين، كما حدث عام 1955م، يعزز من مكانة هذا النموذج في التحليل.

وفي هذا الفصل أيضاً، سيتم تناول مختلف أبعاد هذه العلاقة بالدرس والتحليل، سواء كانت في إطار ثلاثي، مصري فلسطيني إسرائيلي، أو رباعي، فلسطيني إسرائيلي أمريكي مصري، أو تعددي دولي، أو إقليمي، مصر وفلسطين في الإطار العربي.

وأما الخاتمة، فتسعى إلى عرض خلاصة ما توصلت إليه الدراسة من معطيــــات، وإستنتاجات، وتوصيات، مع إبراز أثر المحددات المتغيرة على مجمل العلاقات الثنائيـــــة بين البلدين، وتبيان مدى أهمية إختيار إشكالية الدراسة. كما تطمح الخاتمة إلى تقديم نتائج الدراسة بهدف حث كلا الجانبين لتعزيز وتمتين العلاقة الثنائية، لما فيها مـــــن مـــــبررات تدعو إلى الحوار والوصول إلى تبني إستراتيجية واحدة لحـــل القضـــية الفلســـطينية حلا مقبولا وعادلا.

الفصل الأول

محددات العلاقة بين مصر والحركة الوطنية الفلسطينية

مقدمة

ربما يكون من الصعب القيام بتحقيق ممحص للعلاقات الفلسطينية المصرية، وإبراز منطلقاتها والمبادئ التي إرتكزت عليها، وذلك لأسباب عدة، منها أن هذه الدراسة تتعامل مع تاريخ مصر المعاصر طوال العقود السبعة المنصرمة، حيث أيضاً بدأت تتضح في فلسطين معالم المشروع الإستيطاني الصهيوني، ويتبلور في مصر توجهها العربي الذي تمثل في الاتصال بين الشام ومصر من خلال الدور الحيوي للمثقفين، وذلك بهدف إدراك طبيعة ومخاطر المشروع الصهيوني. ولا شك أن مصر في هذه الفترة كانت بحاجة إلى نوع من التأمل الداخلي. ورغم ذلك، فإن هذا التاريخ القصير لمصر يشكل مفتاح فهم العديد من المواقف إزاء القضية الفلسطينية.

وتزداد صعوبة دراسة العلاقات الفلسطينية المصرية طيلة هذه العقود، ليس بسبب طول هذه المدة فحسب، بل أيضاً بسبب تقلب الحكم والمبادئ، وتغير العهود وطبيعة المراحل وتوزعها بين المحافظة والراديكالية. وكذلك أثر في هذه المرحلة صعود وهبوط إيديولوجيات وطبقات إجتماعية، بالإضافة إلى ظهور وترابط أوجه مصر المختلفة الإسلامية والمصرية والوطنية والعربية. ففي تلك الفترة التي شهدت دخول القضية الفلسطينية في نسيج الحياة السياسية والفكرية المصرية في الثلاثينيات من القرن الماضي،

وحيث إقتحمت برامج الأحزاب والقوى السياسية آنذاك، فإن ثمة عناصر في إدراك مصر لطبيعة المشروع الصهيوني لم ينتابها التغير، بل ظلت ثابتة في الإدراك الرسمي والشعبي للصهيونية، ومن ثم لإسرائيل، وإن إتخذت في التعبير تجليات وأساليب مختلفة بحكم تفاوت مواقع صانعي القرار وإختلافات التركيبة الإجتماعية والسياسية في المجتمع المصري.

وعلى صعيد آخر، فإن تأمل هذه الحقبة التاريخية يفضي إلى إدراك حقيقة التلازم والترابط بين توجهات مصر الداخلية، على كافة الصعد، وبين توجهات سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص. وإذا كان ذلك يصدق على سياسات مصر قبل ثورة يوليو عام 1952م إزاء قضية الاستقلال وجلاء الإنجليز عن مصر، فإنه يصدق بشكل أكثر وضوحا على توجهات السياسة المصرية بعد عام 1952م والتغير الراديكالي الذي شهدته هذه الفترة في مصر إزاء المشروع الوطني والنهضوي وإزاء الصراع العربي-الإسرائيلي.

وفي ضوء ذلك، فإننا سوف نتناول في هذا الفصل من الدراسة الأبعاد الثقافية والشعبية والأمنية والتاريخية.

البعد الثقافي والبعد الديني

مما لا شك فيه، أن القضية الفلسطينية مثلت بؤرة جذب إهتمام رسمي وشعبي عربي وإسلامي، على حد سواء. فقد لعب الدافع الديني والثقافي دوراً أساسياً في إهتمام وتأييد مصر الرسمي والشعبي لقضية فلسطين من بداياتها، ومثَّل هذا العامل المنطلق

والمدخل المصري على المستوى الشعبي، أولاً، ثم على المستوى الرسمي للإهتمام بالقضية الفلسطينية.[1]

وكانت فلسطين، بحكم قربها من مصر، من أكثر الدول العربية تأثراً بالأزهر، الذي أنشئ منذ أكثر من ألف عام. فهو كان المدرسة والجامعة والمعهد الإسلامي الأكبر الذي ظل يستقطب طلاب العلم من أبناء فلسطين على الدوام. وأدت الجغرافيا والولاية الدينية التي ربطت فلسطين بمصر خلال العصور الإسلامية المتعاقبة إلى إنصهار الشعبين في بوتقة العقيدة الواحدة. وكان الشعور السائد لدى القيادة في مصر في تلك العصور، بما في ذلك العصر العثماني، بأن مصر مسؤولة عن أمن فلسطين، وعن أماكنها المقدسة.[2]

كما أسهم الدور المصري إبان تلك الفترة في إعطاء العلاقات الفلسطينية المصرية بعداً ثقافيا واستراتيجياً إضافياً يتعدى الدائرة الإقليمية، وصولاً إلى مستوى أعلى يتعلق بالحفاظ على أمن المنطقة بأسرها ضد الأطماع الأجنبية، والتي تمثلت في الصليبية والمغولية في أول الأمر، ثم في الحركة الصهيونية في العصر الحديث.[3]

وكان التيار الاسلامي في مصر، كجماعة الإخوان المسلمين التي ظهرت في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، ومصر الفتاة التي ظهرت في أوائل الثلاثينات،

---

[1] طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر 1945-1952**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص15.

[2] إبراهيم فؤاد عباس، **العلاقات المصرية الفلسطينية: الجذور-التطورات-الآفاق**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1،
1997، ص27-28.

[3] المصدر السابق، ص28-29.

أكثر تحمساً للإهتمام بالقضية الفلسطينية، على إعتبار أنها جهاد ديني مقدس.[4] ولذا، فقد إعتبر أن قيام دولة يهودية في أماكن إسلامية مقدسة يعد نوعاً من التحدي لكرامة المسلمين، يستلزم مواجهته.[5] وقد كان لوقوع العديد من الأحداث في فلسطين دور في إستنفار التيار الإسلامي في مصر، لما كان لهذه الأحداث من مغازٍ ودلالات دينية، مثل ثورة البراق التي وقعت عام 1929م، والتي كانت بمثابة نقطة البداية الحقيقية للإهتمام الشعبي المصري بقضية فلسطين. كما كان للتنظيمات والجماعات الدينية في مصر دور رئيس في تعبئة الرأي العام المصري للتعاطف مع الثوار الفلسطينيين وتأييدهم في أرض فلسطين بإعتبار أنهم يدافعون عن المقدسات الإسلامية هناك.

وضمن هذه البيئة، فإن صورة نمطية عن الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية إستقرت في أذهان المصريين، وهي صورة الجهاد المقدس ضد خطر صليبي في ثوب جديد، هو الثوب اليهودي هذه المرة. وهكذا، فإن الخطر لم يكن يصيب الوطن الفلسطيني كدولة، وإنما، كما هو راسخ في أذهان المصريين، مُوجه ضد فلسطين التي هي جزء من الأمة الإسلامية.

ومما ساعد على تعميق وترسيخ هذه الصورة النمطية للصراع تضافر عاملين أساسيين: الأول يتمثل في تزايد المد الديني في مصر منذ حركة التنوير الإسلامي التي قادها كل من جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ومنذ بداية مرحلة دخول الإسلام معترك الحياة السياسية على صعيديها الأيديولوجي والحركي، خاصة بعد تأسيس جماعة

[4] عايدة سليمة، **مصر والقضية الفلسطينية**، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص131-139.

[5] صلاح العقاد، "القضية الفلسطينية"، في سليمة، مصدر سبق ذكره، ص7.

الإخوان المسلمين على يد الإمام حسن البنا عام 1928م.[6] وقد استطاعت هذه الجماعات أن تحرك الرأي العام المصري تجاه قضية فلسطين من الوجهة الدينية، حيث نظرت إلى الجماعة الفلسطينية بإعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي. وأكدت أن أي إعتداء على أي قسم منها هو إعتداء على باقي الأقسام. وهذه الجماعات المصرية طرحت أن واجب المسلمين يكمن في تقديم المزيد من العون لإخوتهم في فلسطين، علماً أن حركة الإخوان المسلمين نجحت في تصوير المعركة في فلسطين على أنها معركة بين اليهود والإسلام، وليست معركة قومية. وقد برز دور الإخوان المسلمين بوضوح أثناء ثورة فلسطين الكبرى عام 1936م عندما سارعوا إلى تنظيم المظاهرات وتشكيل اللجان لتلقي التبرعات، وإرسالها إلى اللجنة العربية العليا في القدس. كما قام الإخوان المسلمون بتعبئة الجماهير من خلال شُعبهم المختلفة.[7]

ويجب التأكيد على أن الجهود التي قامت بها هذه الجماعات الدينية، من أجل التضامن مع شعب فلسطين بحكم الرابطة الدينية، كان لها أبلغ الأثر في تعبئة الرأي العام المصري ضد الصهيونية وكل من والاها. وقد ظهرت إستجابة الحكومات المصرية المتعاقبة، خاصة حكومة الوفد منذ عام 1936م، لهذا التوجه الديني السائد بين فئات الشعب المصري، وبدأت هذه الحكومات بإتخاذ مواقف واضحة في تأييد القضية الفلسطينية التي أضحت على سلم أولويات الإهتمام الرسمي والشعبي في مصر. وأما العامل الثاني، فإنه يتعلق بمحاولة القصر في مصر إستثمار المد الديني لصالحه، إذ كانت

[6] حسن نافعة، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص23–27.

[7] عواطف عبد الرحمن، **مصر والقضية الفلسطينية**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985، ص126.

له سياسته الخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي نبعت من أن القصر كان على إمتداد فترة الثلاثينيات قائداً للتيار الإسلامي. وعندما طفت المسألة الفلسطينية على السطح، فإنها كانت بالدرجة الأولى ذات طابع ديني، وكان من الطبيعي أن يترتب على هذا إهتمام خاص من جانب القصر بالمشكلة، وذلك تحقيقاً لطموحات الملك في أن تصبح مصر مركزاً للخلافة الإسلامية، وأن يصبح هو خليفة للمسلمين، خاصة بعد إلغاء الخلافة العثمانية عام 1924م.[8]

ويبين السفير البريطاني في مصر في حقبة الثلاثينيات، لامبسون، الدافع الديني وراء التأييد المصري لقضية فلسطين في رسالة بعث بها عام 1939م إلى وزير خارجية بلاده، أنثوني إيدن، يقول فيها: "هذا الحماس الإسلامي المثار قد نفَّس عن نفسه تنفيساً طبيعياً في حملة متصلة هدفها مساعدة جيرانها من مسلمي فلسطين الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة".[9]

البعد الشعبي للعلاقات الفلسطينية المصرية

من الجدير بالذكر أنه خلال التطورات الأولى للقضية الفلسطينية، إنصب الخلاف على مدى تحمل مصر لمسؤوليتها إزاء القضية الفلسطينية بإعتبارها زعيمة الأمة العربية. فمن ناحية، رأى البعض أن معاهدة 1936م مع بريطانيا ليست نهاية المطاف في سعي مصر نحو الاستقلال. ومن ثَمَّ، ظهرت أصوات تقول بأولوية جلاء بريطانيا عن

---

[8] جميل عارف، **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية**، القاهرة: الدولية للإعلام والنشر، 1995، ص18.

[9] محمد جمال الدين المسيري وآخرون، **مصر والحرب العالمية الثانية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978، ص82.

مصر، بدلا من الانغماس في القضية الفلسطينية. بينما رأى آخرون أن الجلاء البريطاني عن مصر أمر محتوم، في حين أن مصير فلسطين سيؤدي إلى قيام مشكلة دائمة في الشرق الأوسط، تؤثر سلباً على مصر.[10]

والملاحظ أن رأي الشارع المصري وتأييده لقضية فلسطين لم يتذبذب، على خلاف المواقف الرسمية للحكومات المصرية قبل عام 1936م. ففي حين إتخذت حكومة إسماعيل باشا صدقي بين عامي 1930-1933م سياسات مناهضة للقضية الفلسطينية، فإن الهيئات الشعبية في مصر لم تغفل المساهمة بدور إيجابي في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس لمناصرة تلك القضية عام 1931م في أعقاب ثورة البراق.

وكانت المبادرة في هذا الموقف للفئات الإسلامية. ثم إنتقل الإهتمام إلى باقي التنظيمات الشعبية.[11] وحينما قامت الثورة العربية الكبرى في فلسطين عام 1936م، لم تشترك الحكومة المصرية في حملة التبرعات لضحايا الثورة، نتيجة لضغوط بريطانية، في الوقت الذي كان الشارع المصري أكثر إستعداداً لذلك من أجل فلسطين. وكانت المبادرة في هذا الوقت من جانب العديد من التنظيمات والهيئات الشعبية، خاصة ذات التوجهات الإسلامية، كالإخوان المسلمين، والشبان المسلمين، ومصر الفتاة.[12] كما كان للاتحاد النسائي المصري إهتمام خاص بالقضية الفلسطينية. فحينما وقع إضراب عام 1936م في فلسطين، دعت رئيسة الاتحاد، هدى شعراوي، إلى إجتماع من أجل فتح باب

---

[10] العقاد، مصدر سبق ذكره، ص9.

[11] سليمة، مصدر سبق ذكره، ص25.

[12] إميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1973، ص216-217.

الاكتتاب وبهدف تشكيل لجنة نسائية لجمع التبرعات وإرسال برقيات إحتجاج ضد السياسة البريطانية.[13] عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية، كان الشعب المصري يعي تمام الوعي خطر ما يحدث في البلد المتاخم، فلسطين، ويرى إمكانية قيام دولة عربية فيها.[14]

وبحلول صيف عام 1947م، إستحوذت القضية الفلسطينية على الإهتمام الكامل للشعب المصري، حيث تركز الانتباه الشعبي على ما يجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وما أن تصاعدت الأزمة الفلسطينية في أواخر عام 1947م، حتى إجتاح الجماهير المصرية سخط عارم حول تقسيم فلسطين. وبدأت الاضطرابات والمظاهرات تتوالى إحتجاجاً على قرار التقسيم. وكان الاتجاه العام بين الجماهير في مصر هو دعم وتأييد الكفاح المسلح ضد الصهيونية وضد تقسيم فلسطين. وفي هذا الإطار، كانت حركتا الإخوان المسلمين ومصر الفتاة على رأس التنظيمات المؤيدة للكفاح المسلح.[15] ولم يكن هذا الاتجاه العام، لمجرد أن الحكومات المصرية توافقت معه على هذا الرأي، بل لأن جميع التيارات السياسية التي كانت موجودة آنذاك قد إجتمعت حول هذا الاتجاه العام، تدعو له وتقويه وتدعمه.[16]

وقد كان وجود مثل هذا الاتجاه العام بين الجماهير من بين أسباب دخول مصر حرب فلسطين. كما ساهمت بعض التطورات في ترسيخ الفكرة القومية العربية في مصر

---

[13] سليمة، مصدر سبق ذكره، ص117.

[14] David Aron Miller, **The Arab States and Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest**, New York: The Washington Papers, Praeger Special Studies, 1986, p.54

[15] البشري، مصدر سبق ذكره، ص260.

[16] المصدر السابق، ص267.

كنتيجة مباشرة لها،[17] وهو الأمر الذي حاول القصر إستغلاله لصـــالحه حينمـــا إســـتبدل بمطامحه الإسلامية مطامح عربية في الأربعينيات. وقد وجد الملك في المسألة الفلسطينية ما يمكن أن يبني به لنفسه زعامة عربية في مواجهة الأسـرة الهاشـمية فـي العـراق والأردن. ومن ثَمَّ، أخذ الملك زمام المبادرة فيما يتعلق بقضية فلسطين، حيث دعـا لعقـد مؤتمر القمة العربية في أنشاص في بلبيس، محافظة الشرقية، جمهورية مصر العربية عام 1946م، وأجبر الحكومة المصرية على تأييد قراره بدخول حرب فلسطين.[18]

وأياً كانت الدوافع الرسمية لقرار مصر بالمشاركة في حرب 1948م، فمن المؤكد أن هذا القرار قد جاء معبراً عن تأييد شعبي جارف للقضية الفلسـطينية، إنعكـس فـي مشاركة شعبية من المتطوعين المصريين التي تدفقت بالفعل على فلسطين. ومن الجـدير بالذكر هنا التأكيد على أن هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين لم تؤدِّ إلـى إعـادة طرح دوافع التأييد المصري، خاصة على المستوى الشعبي، لقضية فلسطين جانباً، وإنمـا تركزت المناقشات أساساً حول أسباب هذه الهزيمة.[19]

غير أنه بعد زيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977م وتوقيعه إتفاقيـة كـامب ديفيد عام 1979م، وتعرض الرأي العام المصري لحملة إعلامية متواصلة مـن أجـل إعداده لمثل هذا التغيير، حيث قيل للمصريين إنهم بذلوا أقصى ما يمكن من طاقة بشـرية

---

[17] عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.ت، ص349. وأنظـر أيضاً عدنان حسين، **العامل القومي في السياسة المصرية**، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1987، ص80–81.

[18] سليمة، مصدر سبق ذكره، ص47–48.

[19] أحمد حمروش، **قصة ثورة يوليو 1952 الجزء الخامس خريف عبد الناصر**، بيـروت: المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر،
1978، ص12.

ومادية في معركتهم ضد إسرائيل، والوقوف إلى جانب الفلسطينيين حيث: "بلغ عدد ضحايا الحرب مع إسرائيل من أبناء الشعب المصري مائة ألف نسمة، وبلغت تضحياتهم المادية 30 مليار دولار... وليست هناك دولة عربية توازي مصر في تضحياتها" وحسب هذا الرأي، "ترجع المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها مصر إلى إستمرار حالة الحرب مع إسرائيل... إن مصر غارقة في ديونها، بينما الأغنياء العرب يودعون بلايين الدولارات في البنوك... إن السوريين والفلسطينيين ليسوا مهتمين بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي لأنهم يستفيدون منه".[20]

وكانت هذه عينة مما حفلت به وسائل الإعلام الرسمية المصرية، حيث تردد شعار "مصر أولاً". كثيراً، وزادت التوقعات بقدوم عهد الرفاهية والرخاء للشعب المصري.[21] ونتيجة لذلك، بدأ التوافق المصري على النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في التصدع بإطراد ملحوظ.[22]

وأما المصريون الذين رأوا غير ذلك، فقد كانوا من اليساريين والناصريين والإسلاميين. وقد وجدوا أنفسهم بعد زيارة السادات للقدس منعزلين.[23] وقد تزامن هذا التحول في توجهات الرأي العام المصري مع تصاعد الجو الإنفعالي المشحون في

---

[20] سعد الدين إبراهيم، **عروبة مصر: حوار السبعينات**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1978، ص68.

[21] سعد الدين إبراهيم، "التطورات الداخلية في مصر"، في وليم كوينت، (تحرير)، **الشرق الأوسط: كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989، ص47–49.

[22] سعد الدين إبراهيم، **إتجاهات الرأي العام العربي إزاء مسألة الوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص319.

[23] إبراهيم، "التطورات الداخلية في مصر"، مصدر سبق ذكره، ص47.

علاقات مصر بالدول العربية وبالفلسطينيين بعد زيارة القدس، وتردد إتهامـــات الخيانـــة لمصر من جانب دول الرفض، وتجميد عضوية مصر في جامعة الـــدول العربيـــة عـــام 1979، وإغتيال الكاتب المصري يوسف السباعي عام 1978م.

وفي ظل الجو المشحون، تفجرت في مصر جولة أخرى للحوار حـــول عروبـــة مصر. وقد كشف هذا الحوار الذي شارك فيه كبار المفكرين والمثقفين وقطاعـــات مـــن الشعب المصري عن المرارة التي يشعر بها بعض المصريين حيال أشقائهم العرب، حيث ساد شعور واسع لدى قطاعات عريضة من الشعب المصري بأنهم محاصرون بالمشكلات الاقتصادية والإجتماعية، في الوقت الذي كانوا يسمعون فيه عن الثروات الضخمة الـــتي تودع في البنوك الأجنبية من جانب دول النفط.[24]

وجاء توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ليكون بمثابة تحـــول آخـــر فـــي الرأي العام المصري، حيث بدأ الجمهور المصري المؤيد للسلام في التنـــاقص المطـــرد. وساعد على ذلك إخفاق مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل بشأن القدس العربيـــة. وزادت المخاوف عند المصريين عندما قام الطيران الإسرائيلي بالإغارة علـــى المفاعـــل النووي العراقي في 14 تموز 1981، أي بعد يومين من لقاء مناحيم بيغيـــن والرئيـــس السادات في شرم الشيخ. وزادت المخاوف حدة بعـــدما إســـتمرت إســـرائيل فـــي بنـــاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري، دونما أدنى نظر إلى الإحتجاجات المصرية.

---

[24] إبراهيم، **عروبة مصر**، مصدر سبق ذكره، ص20-30. وأنظر أيضاً فاروق يوسف أحمد، **السلام وأزمة الهوية في مصر**، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1986، ص121.

وقد ضاعفت عدة مشكلات داخلية من حالة السخط بين المصريين. ولم يقتصـــر الأمر على خيبة الأمل في تحقيق الرفاهية الموعودة،[25] وإنما تعرض الإقتصاد المصـــري لضغوط التضخم المتزايدة، وترددت الأقوال حول الفساد في قيادات الحكم العليا.

البعد الاستراتيجي والبعد الأمني

يعتبر بعد الأمن القومي المصري من أبرز دوافع إهتمام مصر بقضية فلســطين، حيث أن حدود مصر الشرقية هي مصدر الخطر الدائم علـــى مـــر العصـــور. فمعظـــم الغزوات التي دخلت مصر جاءت عبر فلسطين بوابتها الشرقية.[26] وتؤكد الوقائع التاريخية أن الحدود الشمالية الشرقية لمصر شكلت بوابتها الأولى والكبرى، حيـــث حولهـــا دارت أغلب جولات مصر العسكرية.[27] فمنذ بدأ عهد الأسر القديمة، إنتبه حكام مصر الفراعنـــة لأهمية الحدود الشرقية. فعملوا على إقامة المشاريع الدفاعية عليهـــا. وحينمـــا تعرضـــت مصر لغزو الهكسوس، خرج المصريون من هذه المحنة، ووعوا ضرورة الإهتمام الشديد بتأمين الحدود الشرقية.[28] كما أدركوا أن الدفاع الحقيقي عن مصر يتطلب أن يكون خـــط الدفاع خارج هذه الحدود في الشرق.[29]

---

[25] إبراهيم، "التطورات الداخلية في مصر"، مصدر سبق ذكره، ص47.

[26] عطية حسين أفندي، "الحدود الشرقية لمصر"، في عز الدين فودة، (تحرير)، **حدود مصر الدولية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992، ص273.

[27] خيري عزيز، **العالم العربي والأمن القومي المصري**، في سعد الدين إبراهيم، (تحرير)، **عروبة مصر**: حوار السبعينات، مصدر سبق ذكره ص95.

[28] عبد العزيز صالح، **الشرق الأدنى القديم، الجزء الأول: مصر والعراق**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1967، ص30-31.

[29] نعوم شقير، **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها**، القاهرة: دار المعارف، 1976، ص450-464.

وفي الوقت الذي جاءت فيه الغزوات إلى مصر عبر الشام وفلسطين، فإن التوسع المصري، أو ما يطلق عليه الإمبراطورية المصرية، قد جرى هو الآخر في الشام وفلسطين التي خضعت طويلا-وأكثر من مرة-للحكم المصري، نظراً لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للأمن القومي المصري.[30]

ومع حفر قناة السويس، إزدادت الأهمية الإستراتيجية للبوابة الشرقية، وتضاعفت أهمية تأمينها. وكانت القاعدة الإستراتيجية التقليدية هي: "دافع عن القناة، تدافع عن مصر". وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن أي خطر يتهدد شبه جزيرة سيناء من الشرق، يتهدد في المحصلة القناة، حيث تبين أن القناة ليست هي خط الدفاع الأول والأخير عن مصر، وإنما خط الدفاع عن القناة نفسها يبدأ من الشرق.[31]

وقد ترسخت هذه القاعدة وتأكدت بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م، حيث تحولت أهمية سيناء من كونها جسراً للاتصال إلى جعلها خطاً مجمداً للدفاع عن القناة ذاتها. وعندها بات أي خطر يهدد شبه جزيرة سيناء، يهدد القناة مباشرةً. وصار سقوط الأولى يعني سقوط الثانية.[32] وقد لخص جمال حمدان ما سبق في المعادلة الآتية:

من يسيطر على فلسطين، يهدد خط الدفاع الأول عن سيناء. ومن يسيطر على سيناء الأوسط، يتحكم في سيناء. ومن يسيطر على سيناء، يتحكم في خط دفاع مصر الأخير. ومن يسيطر على خط مصر الأخير، يهدد الوادي.

---

[30] عزيز، "العالم العربي والأمن القومي المصري"، مصدر سبق ذكره، ص69.

[31] المصدر السابق، ص66.

[32] جمال حمدان، **6 أكتوبر في الإستراتيجية العالمية**، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، 1974، ص16.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن العلاقات بين فلسطين ومصر هي علاقات إستراتيجية متميزة. وهذه الحقيقة كانت قد دفعت مارك أنطونيوس، القائد الروماني، عندما طرح موضوع تقسيم الإمبراطورية الرومانية سنة 40 ق.م، إلى أن يطالب بفلسطين ومصر معاً لتشكلا قسماً من الأقسام الثلاثة المقترحة للإمبراطورية الرومانية.[33] وربما كانت هذه الحقيقة أيضاً هي التي دفعت أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب، إلى أن يوكل فتح فلسطين ومصر إلى قائد واحد، هو عمرو بن العاص.

ويلاحظ أن الحكومات المصرية المتعاقبة خلال الفترة التي شهدت بروز قضية فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي لم تنظر إلى قضية فلسطين على أنها مرتبطة بأمن مصر القومي. ورغم سماع العديد من الأصوات المتفرقة داخل مصر في تلك الفترة وهي تنبه لخطورة قيام دولة غربية على حدود مصر الشرقية وتأثير ذلك على أمن مصر القومي، إلا أن هذه الحكومات لم تأخذ هذه الأصوات على محمل الجد.[34]

وتشير بعض التفسيرات لموقف تلك الحكومات إلى أنها كانت مضطرة لتأجيل إثارة القضية الفلسطينية مع بريطانيا لإعطاء الأولوية لحل المشكلات الخاصة بالعلاقات المصرية-البريطانية. كما يلاحظ أيضاً عدم وعي الساسة المصريين الكافي في تلك الحقبة لمخاطر الصهيونية، ومدى عظم الخطر الذي يحيق بمصر إذا قامت على حدودها دولة يهودية. وقد يعزى ذلك إلى سيطرة الإنجليز على مقادير البلاد وعلى عقول ساستها

---

[33] فؤاد عباس، "الفلسطينيون في مصر"، **المجلة العسكرية الفلسطينية**، قبرص، العدد الأول، كانون الثاني 1989، ص20.

[34] محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام أوسلو-ما قبلها وما بعدها، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، القاهرة: دار الشروق، ط10، 1996، ص179.

أنفسهم، وكذلك إلى عدم رغبة هؤلاء الساسة في إغضاب إنجلترا التي كانت تؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.[35] ويمكن أن يستثنى من ذلك حكومة الوفد التي ربطت بين القضية الفلسطينية والأمن القومي المصري منذ عام 1936م، حيث أصبح التوجه العربي لحزب الوفد منذ ذلك الحين يرتكز على إعتبارات قومية ومصلحية.[36]

وهذا ما برز بوضوح فيما ذكره النحاس باشا خلال إجتماعه مع السيد أنثوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، من أنه "لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر، إذ ما الذي يمنع اليهود من إدعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد". كما أن خطاب وزير خارجية حكومة الوفد أمام عصبة الأمم عام 1937م أكد على أن التأييد المصري للقضية الفلسطينية لم يعد يعتمد على مجرد التأييد العاطفي، وإنما أصبح يستند إلى إعتبارات الأمن القومي المصري بمسؤوليات محددة خلال تلك الفترة تجاه القضية الفلسطينية.[37] وكل ذلك دفع في طريق دعم المقولات السابقة الخاصة بإرتباط أمن مصر القومي بفلسطين وبما يجري على أراضيها.

وقد أضيفت إلى الإعتبارات الخاصة بالأمن القومي المصري، المرتبط إرتباطا عضوياً بالأمن القومي العربي–طبقاً لدعاة العروبة من المصريين–مجموعة من الحجج تدور حول مقولة الأمة العربية الواحدة التي تواجه مصيراً مشتركاً.[38]

---

[35] سليمة، **مصر والقضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص25.

[36] العقاد، **القضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص10.

[37] عبد الرحمن، **مصر والقضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص104.

[38] نافعة، **مصر والصراع العربي– الإسرائيلي**، مصدر سبق ذكره، ص23–27.

وقد إزدادت هذه المقولات ترسخاً بعد قيام ثورة يوليو 1952م، حيث أدركت قيادة الثورة الإرتباط الصهيوني بالمخططات الاستعمارية، وحيث طرحت أن إضعاف مصر عسكرياً وسياسياً وإقتصادياً هو هدف أساسي للاستعمار الغربي لتحقيق هذا الهدف. وكان جمال عبد الناصر –بحكم تكوينه الشخصي وثقافته العسكرية– أكثر حساسية لهذه المخاطر. وهكذا، أصبح إرتباط الأمن القومي المصري بقضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من العقيدة السياسية والعسكرية للنظام المصري بعد ثورة 1952م.[39]

بيد أن بعض الباحثين يرون أنه، ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، طرأ تغير على إدراك القيادة المصرية لأولويات الأمن القومي وتحدياته. فبعد أن كانت إسرائيل وقضية فلسطين تأتي على رأس إهتمامات وأولويات الأمن القومي المصري لإعتبارات جيواستراتيجية، أصبحت القيادة المصرية ترى في منطقة الخليج العربي منطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي المصري، وبدأت تنظر إليها بإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وبأنها المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة لمصر من الناحية الجيواستراتيجية.

ويفسر ذلك الدور النشط والهام الذي قامت به مصر أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، وذلك من خلال الدعم العسكري والمادي والسياسي الذي قدمته مصر للعراق، وأيضا من خلال قيام مصر بإرسال جنود مصريين في حرب تحرير الكويت، تدليلا على حرصها لتنفيذ إتفاق إعلان دمشق الذي كان ينص على مرابطة قوات مصرية وسورية في دول الخليج للدفاع عنها.

[39] المصدر السابق، ص17.

وقد جاء هذا التغيير على حساب الأهمية الإستراتيجية التي كانت توليهـا مصـر للقضية الفلسطينية، لإرتباطها بالأمن القومي المصري.[40]

غير أنه يصعب التسليم بهذا الرأي، حيث ما زالت القضية الفلسطينية علـى رأس أولويات الإهتمام الدبلوماسي والسياسي لمصر. وتكفي الإشارة هنا إلى الإعتبارات الآتية:

1. إن العقيدة العسكرية المصرية لم يطرأ عليها تغيير حتى بعد التوقيـع علـى معاهـدة السلام المصرية–الإسرائيلية. فما زالت المؤسسة العسكرية في مصر ترى فـي الحـدود الشرقية بمثابة مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي المصري.

2. إن الإهتمام الرسمي المصري بالقضية الفلسطينية لم يصبه أي تغييـر. بـل علـى العكس! فالتدخل المصري في القضية الفلسطينية قد إزداد كثافة في الفترة الأخيـرة فيمـا يتعلق بالجهود السلمية والدبلوماسية لتسوية الأزمة. وتجدر الإشارة في هذا السـياق إلـى النشاط السياسي والدبلوماسي المكثف الذي توليه مصر للقضية الفلسـطينية منـذ إنعقـاد مؤتمر مدريد عام 1991م، حيث لا تزال هذه القضية تقف على قمـة سـلم أولويـات الإهتمام للسياسة الخارجية المصرية.

وهناك بالإضافة إلى البعد الأمني الإستراتيجي، يوجد بعدان آخران، وهما: البعد الخاص بالأمن القومي لكلا الطرفين، والبعد الخاص بفكرة الإستراتيجية.

فالبنسبة لفلسطين، فإن الأمر دائماً هو أن مصر تشكل عمقاً إستراتيجياً لها. وهذا الوضع ينطبق على المرحلة الراهنة. وبذلك، فإن الطريق في العلاقات الثنائية لم تكـن ممهـدة،

[40] عبد المنعم سعيد وجمال عبد الجواد، **العلاقات الفلسطينية العربية ومفهوم الأمن القومي العربي**، القاهرة: منتدى الفكر والحوار الوطني، 10/11/1993، ص15.

حتى وإن كان هناك تحالف فلسطيني مصري. والسبب في ذلك يعود إلى أن مصر دولة مستقرة، فيما الجانب الفلسطيني يسعى إلى إنشاء دولته المستقلة عبر مراحل الكفاح الوطني. وهذا الوضع يخلق تباينات بين طبيعة الدولة وطبيعة الحركة الوطنية، كما أن العمق والإمتداد الاستراتيجيين ليسا شيئاً واحداً. فقد تكون هناك خيارات أخرى لدى متخذي القرار في فلسطين الذين قد يرون أن العمق الاستراتيجي لفلسطين ليس هو مصر، وإنما في إتجاهات أخرى، شمالاً أو شرقاً.[41]

أما الرؤية المصرية الحالية للأمن الفلسطيني، فتتمثل في ضرورة دخول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات الحل النهائي مباشرة، عن طريق تنفيذ خريطة الطريق، خاصة وأنه يتم الآن تنفيذ البنود الملتزمة بها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي إلتزم بها من قبل الرئيس الراحل أبو عمار، دون شرط ودون تنسيق مسبق مع مصر.[42]

إعتبارات المكانة والدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي

منذ أن إختمرت الفكرة العربية في مصر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، أدركت القيادة المصرية-ممثلة في الحكومة والقصر-أهمية القيام بدور قيادي على المستوى العربي، بإعتبار أن مصر هي أكبر الأقطار العربية. وقد كان من الطبيعي في هذا الإطار أن تضطلع مصر بدور رئيس فيما يتعلق بقضية فلسطين التي أصبحت بمثابة قضية العرب الأولى. وقد عبر عن هذه الفكرة وزير خارجية حكومة الوفد، واصف غالي، في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثامنة عشرة لعصبة الأمم في أيلول

---

[41] المصدر السابق، ص19.

[42] مقابلة الباحثة مع نائب مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

1937م، حينما أشار إلى الأسباب التي حملت الحكومة المصرية على التدخل في المسألة الفلسطينية، والتي منها: "ما لمصر من مركز الزعامة العربية".[43]

وقد كان لبعض السياسيين المصريين في موقع المسؤولية في تلك الفترة تصور للدور المصري في النطاق العربي وفي كيفية الاضطلاع بمسؤوليات الزعامة، بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك الدور من القيام بدور نشط في قضية العرب الأولى.[44] وكان لذلك أثر كبير في ازدياد الانغماس المصري في القضية الفلسطينية، خاصة منذ بداية الأربعينيات، بعد أن كانت الحكومة المصرية السابقة تتجنب ذلك قدر الإمكان، طالما أن مثل هذا الدور يرتب على مصر مسؤوليات محددة تجاه دعم القضية الفلسطينية.[45]

كما كانت تتمتع مصر طوال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات بمكانتها، نتيجة لتفوقها في إمتلاك عناصر القوة المختلفة إزاء الدول العربية مبرراً لأن تلعب مصر دوراً قيادياً في المنطقة العربية، خاصة تجاه القضية الفلسطينية. فبمقارنة مقدرات مصر مع مقدرات دول المشرق العربي في تلك الفترة، يتضح أن مصر كانت تمتلك 64% من المقدرات الاقتصادية المتاحة لتلك الدول.[46]

وقد حدث تحول في إدراك القيادة المصرية لدور ومكانة مصر في نطاقها الإقليمي في فترة السبعينيات، كما ذكر، حيث واجهت معضلة تزايد الفجوة بين الموارد والقدرات الداخلية، وبين إستمرارها في الاضطلاع بدورها الزعامي في المحيط العربي،

---

[43] سليمة، **مصر والقضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص56.

[44] Miller, op. Cit., p.55.

[45] Ibid.,p.55 .

[46] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص320.

خاصةً دورها تجاه فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، نتيجة لما ترتب على هذا الدور من تبعات ومسؤوليات وإلتزامات. وقد أدرك الرئيس السادات أن القضايا الداخلية، خاصة الاقتصادية، لها الأولوية، وأنه لا يمكن تحمل مصر وحدها لتكلفة القيام بدور تجاه هذا الصراع، خاصةً مع إنتقال الكثير من عناصر القوة التي كانت تتمتع بها مصر في الخمسينيات وحتى الستينيات إلى دول أخرى في النظام العربي بعد الطفرة التي طرأت على أسعار النفط عقب حرب 1973م.[47] ويمكن القول أن هذا الإدراك أثبت خطأه، حيث ما زالت مصر تعاني من المشكلات الاقتصادية التي بدأت في عهد السادات.

في ضوء ما تقدم، برر السادات مسعاه للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وذلك إدراكاً منه بضرورة تفرغ مصر لأعباء التنمية الداخلية والتخلص من أعباء المواجهة مع إسرائيل، وضرورة العمل على بناء علاقات قوية مع الغرب، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[48]

البعد التاريخي في العلاقات المصرية الفلسطينية

نتناول في هذا القسم من الفصل تطور العلاقات المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال الحقبتين الناصرية والساداتية، وأيضا أثناء فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك. وسوف نستعرض في كل حقبة الثوابت المصرية من قضايا القدس والتسوية واللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية.

---

[47] نادية مصطفى، "سياسة تعبئة الموارد السياسة الخارجية لمصر في عهد السادات"، في علي الدين هلال، (تحرير)، **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات**، القاهرة: مكتبة النهضة، 1987، ص273-366.

[48] المصدر السابق، ص310. أنظر أيضاً سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مصدر سبق ذكره، ص33.

العلاقات الفلسطينية المصرية خلال الحقبة الناصرية

منذ قامت الثورة في مصر بتوطيد دعائم الحكم الجديد والتركيز علـــى الشـــؤون الداخلية وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل،[49] فقد عملت قيـــادة الثـــورة خلال الســـنوات الأولى على محاولة تجميد القضية الفلسطينية، دون المساس بإلتزامات مصر العربية التي ورثتها عن العهد الملكي، خاصة بالنظر إلى كون مصر مقراً لجامعـــة الـــدول العربيـــة ومسؤولة عن إدارة قطاع غزة. ولكن منذ عام 1956م وحتى عام 1967م، وهي فـــترة المد القومي العربي، طرح عبد الناصر مسألة الوحدة العربية بإعتبارهـــا هـــدفاً قوميـــاً. وأصبح دعم وتأييد القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من هذا الهدف القومي، وهو شعور عبر عنه عبد الناصر بقوله: "لما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتـــال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس إنسياقاً وراء العاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس".[50] بل إن الصراع مع إسرائيل أصبح، وفقاً للإدراك الناصـــري في تلك الفترة، جزءاً لا يتجزأ من قضية الاستقلال والتنمية، حيث نظر عبد الناصر إلـــى إسرائيل على أنها أداة الاستعمار الغربي في المنطقة، بل وعقبه أمـــام تحقيـــق الوحـــدة العربية وبناء قوة ذاتية عربية كبديل عن الأحلاف العسكرية الـــتي رفضـــها. وبالتـــالي، أصبح عبد الناصر أكثر إرتباطاً بالقضايا القوميـــة العربيـــة، وعلـــى رأســـها القضـــية

---

[49] عبد الرحمن، **مصر والقضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص282.

[50] جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، 1953، ص56-57.

الفلسطينية، بإعتبارها جزءاً من الصراع مع الاستعمار ومع أداته في المنطقة، إسرائيل. وفي ظل هذا التصور، إستبعد عبد الناصر خلال تلك الفترة أية إمكانية لحل منفرد مع إسرائيل، وتحاشي الدخول في مواجهة عسكرية معها، باستثناء ما جرى في حرب 1956 والعدوان الثلاثي على مصر والتي شاركت فيها إسرائيل مع كل من فرنسا وبريطانيا. كما أن إسرائيل إستطاعت، مستغلة في ذلك أخطاء وقع فيها عبد الناصر نفسه، إستدراجه لمواجهة عسكرية لم يكن مستعداً لها في عام 1967م. فبدأت عندها مرحلة جديدة في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، قوامها المزيد من البراغماتية، تتمثل في قبول عبد الناصر سياسة التمرحل، أي العمل على إزالة آثار عدوان 1967م في تلك المرحلة، والقبول بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[51]

ويمكن الإشارة إلى أن أهم ملامح العلاقات الفلسطينية المصرية خلال الحقبة الناصرية تتمثل فيما يلي:

الموقف المصري من قضية القدس

إستمرت مصر تؤيد وتدعم قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إقامة نظام دولي في القدس بشقيها الشرقي والغربي، والتي كان أهمها القرار 181 الخاص بالتقسيم، والصادر عام 1947م،[52] حيث إعتبر هذا القرار بمثابة حجر الزاوية في الموقف

---

[51] مارلين نصر، **التطور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر 1952-1970: دراسة في علم المفردات والدلالة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص395.

[52] عبد الله الأشعل، **أزمة الشرعية الدولية وأعراضها في القضية الفلسطينية، في ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص381.

المصري تجاه حل مشكلة القدس. وفي إطار ذلك، إحتجت حكومة الثورة بشدة على قيام سفراء بعض الدول الغربية (إنجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة) بتقديم أوراق إعتمادها في القدس الغربية التي إحتلتها إسرائيل عام 1948م.[53] وبعد هزيمة حزيران 1967م، أصبحت الأولوية عند مصر مواجهة الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس المحتلة، وذلك من خلال التحرك السياسي والدبلوماسي المصري على المستويين العربي والدولي. وإعتبرت مصر أن منع تهويد القدس الشرقية كان المسألة الأكثر إلحاحاً. وفي هذا الإطار، عملت مصر على تعبئة دول العالم الثالث والكتلة الشرقية لإدانة الإجراءات التي إتخذتها إسرائيل بعد تمرير قانون في الكنيست، في 27 حزيران 1967م، والذي يمكن وزير الداخلية الإسرائيلي من إخضاع أي جزء من "أراضي إسرائيل الكبرى" للقانون والقضاء الإسرائيلي. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية، على أساس هذا القانون، بإصدار مرسوم في حزيران 1967م، ينص على أن القدس مدينة موحدة غير قابلة للتقسيم. وطالبت مصر، ومعها الدول العربية، الأمم المتحدة بإتخاذ إجراءات فعالة ضد إسرائيل.[54]

موقف عبد الناصر من قضية التمثيل الفلسطيني

تطلعت القيادة المصرية نحو ضرورة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني حتى تكون له هيئة تمثيلية تستطيع أن تتحدث بإسمه في كافة المحافل الدولية.[55] وفي الواقع، كان أحد دوافع تأييد مصر لإقامة منظمة التحرير الفلسطينية هو عدم إقتناعها بتمثيل الهيئة العربية

[53] Miller,op,cit.,p.155.

[54] Fred Khoury, **The Arab-Israel Dilemma**, New York: Syracuse University Press, 1988, p.113.

[55] عبد الرحمن، **مصر والقضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص287.

العليا وحكومة عموم فلسطين للشعب الفلسطيني، الأمر الذي دفعها إلى إيجاد البديل المناسب القادر على إستقطاب الفلسطينيين وتمثيلهم في المحافل الدولية. ولم تتوان مصر في تقديم كل الدعم للمنظمة بعد إنشائها مباشرة. فمن ناحية، إستثمر عبد الناصر رصيده الشعبي في الضغط على الدول العربية التي كانت تعارض قيام المنظمة، وذلك لإجبارها على الاعتراف بها.[56] وحينما تشكلت حركة فتح وبدأت في تنفيذ أولى عملياتها العسكرية في الأول من كانون الثاني 1965م، إستمرت مصر في تقديم الدعم الكامل للمنظمة، مع دعم عبد الناصر لحركة فتح كقوة أساسية ومركزية لعملية التغير البنيوي والسياسي لمنظمة التحرير.

وخلال الفترة ما بين عامي 1967-1970م، تحول الموقف المصري تجاه حركة فتح بشكل جذري. فبعد هزيمة حزيران 1967م، أسقطت مصر تأييدها لأحمد الشقيري، رئيس المنظمة، وتحولت نحو تأييد حركة فتح والفدائيين، حيث أنهم مثلوا البديل المناسب الذي كان متاحاً، بعد نكسة 1967م، لإستمرار الأعمال العسكرية. وحينما عين ياسر عرفات متحدثاً بإسم حركة فتح في نيسان 1968م، فإن وسائل الإعلام المصرية بدأت تسلط الضوء عليه وتظهره كزعيم للحركة ولمنظمة التحرير مستقبلا.[57]

موقف مصر من قضية الكيان الفلسطيني

إهتمت مصر خلال الحقبة الناصرية بضرورة إحياء إنشاء كيان فلسطيني مستقل، حيث أصبح ذلك يمثل هدفاً إستراتيجياً تمسكت به السياسة المصرية طوال هذه الفترة.

---

[56] المصدر السابق، ص288.

[57] محمد حسنين هيكل، "عبد الناصر ومبادرة روجرز"، **الأهرام**، 4/12/1977.

وفي الواقع، يمكن التمييز بين مرحلتين زمنيتين مر بهما الموقف المصري تجاه مسألة الكيان الفلسطيني.[58] المرحلة الأولى: وتمتد من عام 1959م وحتى هزيمة حزيران 1967م. وتميزت هذه الفترة بأن التصور المصري لمسألة إنشاء كيان فلسطيني مستقل إتسم بالعمومية الشديدة وبعدم التحديد. فلم يكن واضحاً المقصود بالكيان الفلسطيني. ولم تحدد مصر معنى ومضمون هذا الكيان وعناصره، أو الإقليم الذي سيقام عليه أو أهدافه. وقد كان أول تحرك تقوم به مصر في إطار الدعوة لإنشاء كيان فلسطيني يتمثل في التوصية التي قدمتها لمجلس الجامعة العربية في آذار 1959م، وذلك من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني عن طريق إنشاء مجلس وطني يتم إنتخابه في المراكز التي يقيم فيها سكان فلسطينيون. كما تضمنت الخطة المصرية تأكيداً على أن قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية هو جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وبأنه سيصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية التي ستتم إقامتها.

المرحلة الثانية: والتي إمتدت منذ عام 1967م وحتى رحيل عبد الناصر عام 1970م، حيث أصبح التصور المصري للكيان الفلسطيني أكثر وضوحا وتحديداً من ذي قبل، إذ أعلن عبد الناصر بوضوح في أكثر من مناسبة أن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة شعب يبحث عن وطن، وحيث أشار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها "أرض فلسطينية محتلة". بل وحاول عبد الناصر إقناع قادة حركة فتح الذين بدأ الإجتماع بهم منذ

---

[58] عبد العليم محمد، دور مصر الاقليمي

عام 1968م بأن "دولة فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية وقطاع غـــزة فـــي الـــوقت الحالي، أفضل من لا شيء".[59] وقد إعتبر ذلك تغيراً في الموقف المصري.[60]

[59] **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، 13/5/1969.

[60] Ann Lesch Mosley, Mark Tessler, **Israel Egypt and Palestinians: From Camp David to Intifada**, Indianapolis: Indiana University Press, 1989, p.22.

الموقف المصري من مسألة التسوية مع إسرائيل

ما يجب التأكيد عليه هو أنه خلال الفترة الواقعة بين عامي 1952 و1956م، لم تعتبر قيادة الثورة المصرية القضية الفلسطينية مسألة ذات أولوية خاصة أو ملحة يتعين بحث جوانبها المختلفة وإيجاد حل فوري لها. ومن هنا، فإن قيادة الثورة حرصت خلال تلك الفترة على محاولة تجميد القضية الفلسطينية دون المساس بإلتزامات مصر العربية التي ورثتها عن العهد السابق.[61] ومن الثابت تاريخياً أن عبد الناصر قد حاول إستكشاف نوايا وتصورات القيادة الإسرائيلية لإحتمالات التسوية وشروطها. لذلك، لم يعارض في إستمرار الإتصالات التي كانت قائمة بالفعل مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، فقد كانت هناك عدة أسباب دفعت عبد الناصر إلى إستمرار الإتصالات مع إسرائيل في تلك الفترة، والتي كان منها أسباب تكتيكية تتعلق برغبته في إبقاء الصراع معها مجمداً لتمكينه من الإهتمام بالشؤون الداخلية. وقد أراد عبد الناصر من هذه الاتصالات تهدئة المخاوف الإسرائيلية من الانسحاب البريطاني من قناة السويس، وكذلك التخفيف من الضغوط الإسرائيلية على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمنع إبرام إتفاقية الجلاء. وقد شجع عبد الناصر على المضي قدماً في هذه الاتصالات وجود موشيه شاريت، كوزير للخارجية الإسرائيلي، ثم كرئيس للوزراء، حيث عرف بإعتداله.[62] ولم تشهد الفترة الواقعة ما بين عامي 1956 و1967م إجراء أية إتصالات رسمية مباشرة بين مصر وإسرائيل. وقد كان لنجاح بن غوريون، المعروف بتشدده، في الإطاحة برئيس الوزراء الإسرائيلي، موشيه

---

[61] نافعة، **مصر والصراع العربي-الإسرائيلي**، مصدر سبق ذكره، ص24.

[62] المصدر السابق، ص37.

شاريت، في وقف هذه الاتصالات، حيث إزدادت التحرشات الإسرائيلية بمصر، بغـــرض عدم إعطاء عبد الناصر الفرصة لتحقيق الاستقلال والتنمية. غير أنه بعد مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م، قطع عبد الناصر جميع قنوات الاتصال مع إسرائيل. وقد إنعكست مجمل هذه السياسات على الموقف المصري من التسوية، حيث إستبعد عبد الناصر طوال الفترة أية إمكانية لحل منفرد مع إسرائيل.[63]

وبعد هزيمة حزيران 1967م، إقتنع عبد الناصر بأن مصر، ومعها باقي الـــدول العربية، هي في موقف أضعف من الناحية العسكرية لمواجهة إسرائيل. لذا، فـــإنه عمـــل على إستنفاذ كل وسيلة سياسية أو دبلوماسية ممكنة تحقق إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام 1967م، وذلك مقابل إستعداده لتقديم تنازلات تتمثل فـــي إنهـــاء حالـــة الحرب مع إسرائيل، والسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس وخليج العقبة، دون رفع العلم الإسرائيلي.[64]

وكان من نتيجة السياسة الواقعية التي إنتهجها عبد الناصر، كأسلوب عمـــل فـــي السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، نجاحه في إقناع القمة العربية الـــتي عقدت في الخرطوم بعد النكسة مباشرة بعدم تبني أي قرارات تتعلـــق بإتخـــاذ أي عمـــل عسكري ضد إسرائيل، حيث أوضح عبد الناصر أن مصر ليست في وضـــع عســـكري يسمح لها بإستئناف الحرب.[65] بالإضافة إلى ذلك، كانت مصر في مقدمة الدول العربيـــة

---

[63] المصدر السابق، ص38.

[64] حمروش، **قصة ثورة يوليو**، مصدر سبق ذكره، ص21.

[65] حسن أبو طالب، "العلاقات المصرية العربية 1967-1973"، في سعد الدين إبراهيم، (تحرير)، **مصر والعرب**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1984، ص19.

التي قبلت بقرار مجلس الأمن 242، على الرغم من الانتقادات التي وجهت لعبد الناصر من الجانبين السوري والفلسطيني. كما أبدت مصر إستعدادها في شباط 1968م للتفاوض غير المباشر مع إسرائيل من خلال ممثل الأمم المتحدة، يارنج، وذلك في حال قبول إسرائيل الالتزام بتنفيذ قرار 242.[66] وقد إنعكست هذه الواقعية السياسية التي إنتهجها عبد الناصر بعد النكسة في الرد المصري على مذكرة يارنج التي وجهها في آذار 1969م، حيث جاء في هذا الرد بأن مصر توافق على القرار 242، وتتعهد بإنهاء حالة الحرب والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ويلاحظ هنا أن مصر لم تشترط سوى إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام 1967م.

العلاقات الفلسطينية المصرية في المرحلة الساداتية

شهدت مصر خلال فترة حكم السادات إعادة هيكلة لمجمل توجهات سياستها الخارجية والداخلية خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م. وشملت هذه التغيرات إنتقال مصر، على الصعيد الاقتصادي، من النموذج الاشتراكي الناصري إلى تحرير إقتصادها وتشجيع رأس المال الخاص، وعلى الصعيد السياسي، من نظام الحزب الواحد إلى شكل مقيد من التعددية السياسية، بشكل تدريجي. وعلى المستوى الدولي، إنتقلت مصر من نمط التحالف مع الكتلة الشرقية، وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، إلى محاولة بناء تحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[66] المصدر السابق، ص20.

وفي هذا الجزء من الفصل، سوف نستعرض أهم ملامح العلاقات الفلسطينية المصرية خلال حقبة السادات على النحو التالي:

موقف مصر من قضية القدس

إستمر الموقف المصري ثابتاً فيما يتعلق بالتأكيد على أن أية تسوية للقضية الفلسطينية لا بد وأن تتضمن إنسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، بإعتبار أنها العاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. ففي الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست، ذكر السادات الموقف الثابت لمصر من هذه القضية.[67] غير أن هذا الموقف الثابت طرأ عليه بعض التغير خلال الفترة التي تلت زيارة القدس، وحتى التوقيع على إتفاقية الإطار في كامب ديفيد.[68] فقد بدأت مصر تقبل بالطرح الإسرائيلي بأنه لا مجال لتقسيم القدس مرة أخرى،[69] وبأن المطلب المصري بشأن عودة السيادة العربية على القدس، أصبح ينحصر في ميل مربع واحد، وهو في الأغلب، المنطقة التي تشمل المقدسات الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة. ويلاحظ أنه لم يتم هنا التأكيد على ضرورة إسترجاع السيادة العربية على القدس الشرقية بكاملها. وبدلا من ذلك، تمت المطالبة بأن تكون هناك إدارة عربية على القدس الشرقية، وليس الإصرار على السيادة. غير أنه يلاحظ أن هذا الموقف الذي عبر عنه السادات لم يتم تبنيه كموقف رسمي، خاصة من جانب وزارة الخارجية.[70]

---

[67] Ismail Fahmy, **Negotiating for Peace in the Middle East**, Baltimore: John Hopkins University Press, 1983, p.223

[68] نافعة، **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي**، مصدر سبق ذكره، ص35.

[69] كامل، مصدر سبق ذكره، ص36.

[70] محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة: كتاب الأهالي، رقم 12، 1989، ص234.

الموقف المصري من قضية التمثيل الفلسطيني

طوال فترة حكم السادات، وحتى زيارته للقدس في تشرين الثاني 1977م، إستمر التأييد والدعم المصري لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان ذلك الدعم يمثل حجر الزاوية في الموقف المصري تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني، بإعتبار أن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وعلى إعتبار أن حرب تشرين الأول 1973م قووت ودعمت من مكانة منظمة التحرير، عربياً ودولياً. وقد كان للنشاط السياسي والدبلوماسي الذي قامت به مصر في تلك الفترة الفضل في ترسيخ الاعتراف العربي بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.[71] وفي كانون الأول 1975م لعبت مصر دوراً هاماً في ضمان مشاركة المنظمة في مناقشات مجلس الأمن حول الغارة التي شنتها الطائرات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين في لبنان. وبناء على إقتراح مصر، تبنى مجلس الأمن القرار 383 الذي يمكن منظمة التحرير من المشاركة في المداولات الخاصة بقضية فلسطين التي يجريها مجلس الأمن.

وخلال الفترة التي تلت حرب أكتوبر، وحتى زيارة السادات للقدس، تركز النشاط الدبلوماسي والسياسي المصري على محاولة إيجاد حل سلمي في الشرق الأوسط. ولم تمثل هذه المسألة عقبة كبيرة أمام إفتتاح مؤتمر جنيف في كانون الأول 1973م، حيث وافقت مصر على صيغة أمريكية تقضي بأن لا تتم مشاركة الفلسطينيين في المرحلة الأولى من المؤتمر، على أن يشاركوا في المرحلة التي يبدأ المؤتمر فيها بحث مستقبل

---

[71] Fahmy,op.cit., p115.

الفلسطينيين. وبالطبع، كان هذا لم يحدث، حيث إنفض المؤتمر بعد يومين من إفتتاحه، ولم يعقد مرة أخرى.[72] وحينما قام السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني 1977م، لوحظ أن خطابه أمام الكنيست الاسرائيلي تفادى أية إشارة إلى منظمة التحرير، كممثـــل شـــرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ولم يكن هذا الإغفال يعكس حدوث تحول في الموقف المصري عن تأييد منظمة التحرير.[73] يعزز من هذا التحليل أن مصر قدمت دعوة رسمية للمنظمة للمشاركة في مؤتمر القاهرة التحضيري في 26 تشرين الثاني 1977م للإعداد لمـــؤتمر السلام في جنيف. ورغم أنه تم رفع العلم الفلسطيني على مائدة الإجتماعـــات، غيـــر أن المنظمة رفضت حضور المؤتمر.[74]

وقد أدى تصاعد الأحداث بعد زيارة السادات للقدس إلى حدوث توتر شـــديد فـــي العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير، خاصة مع إنضمامها إلى جبهة الرفـــض العربيـــة ومشاركتها في حملة الهجوم على نظام السادات وإتهامه بالخيانة وبالتفريط فـــي الحقـــوق العربية. وقد وصلت هذه العلاقات إلى حد القطيعة بعد إغتيال الأديب المصري، يوســـف السباعي عام 1978م، في قبرص، حيث إتهم السادات، في حديث له مع إحدى محطـــات التلفزيون الأمريكية، منظمة التحرير بأنها "مسؤولة عن جريمة إغتيال يوسف الســـباعي"، وذلك رغم مسارعة المنظمة إلى إصدار بيان يدين حادث الإغتيال. وفي ظل هذا المنـــاخ المتوتر، إتخذت مصر قرارا بإغلاق مكاتب المنظمة وحركة فتح في القـــاهرة، بـــإغلاق

---

[72] Ibid, p.120.

[73] محمد حسنين هيكل، "أكتوبر 1973: السلاح والسياسة، الحلقة العاشرة"، **جريدة القدس**، 15/12/1993، ص12.

[74] Dayan Moshe, **Breakthrough**, NewYork: Alfred Knoph, 1981, p.7.

إذاعة صوت العاصفة وصوت فلسطين. كما بدأت وسائل الأعلام الرسمية المصرية في شن حملة عنيفة ضد منظمة التحرير.[75]

موقف مصر من قضية الكيان الفلسطيني وحق تقرير المصير

إستطاع الرئيس السادات أن يقنع مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر بعد حرب أكتوبر مباشرة بمفهومه الخاص بالكيان الفلسطيني وتسوية القضية الفلسطينية، حيث تبنت القمة قراراً يشير إلى أن هدف المرحلة الحالية هو التحرير الكامل للأرض العربية التي إحتلت عام 1967م، بما فيها القدس العربية.[76] ولم يطرأ أي تغيير على الموقف المصري الثابت من مسألة الكيان الفلسطيني طوال تلك الفترة، حتى عندما قام الرئيس السادات بزيارة القدس، حيث ظل يتمسك بمواقف مصر الثابتة فيما يتعلق بتأييد حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كسبيل وحيد لتسوية القضية الفلسطينية.

بيد أن أولى ملامح هذا التغير تمثلت في قبول مصر، لأول مرة، بأن يمر حل القضية الفلسطينية بمرحلة انتقالية، إستجابة للمطلب الإسرائيلي، مع إصرار مصر على أن يعقب هذه المرحلة الإنتقالية ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير.[77]

---

[75] كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، مصدر سبق ذكره، ص37.

[76] **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، "القرارات الختامية لقمة الجزائر"، 28/11/1973.

[77] Fahmy, op.cit.,pp.641-644.

العلاقات الفلسطينية المصرية في حقبة مبارك

الواقع أن هناك دوراً محورياً لعبته مصر والرئيس محمد حسني مبارك في عملية السلام. ويؤكد ذلك حرص الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على لقاء مبارك للتشاور معه قبل الذهاب إلى أية مفاوضات جديدة بين الطرفين، وذلك بهدف الاستفادة من خبرة مصر الطويلة في هذا المجال. فكلا الطرفين لا يألوان جهداً في إعلانهما عن ثقتهما في رغبة مصر الصادقة في تحقيق السلام الشامل في المنطقة.[78]

وإذا كانت القيادة المصرية، ومنذ عام 1985م، قد سعت جاهدة في سبيل تحريك القضية الفلسطينية ووضعها على طريق التسوية السلمية، فإنها وجدت في الموقف الأردني خير معين في هذا الصدد. فقد شجعت الطرفين، الأردني والفلسطيني، على الحوار، بهدف التوصل لتحرك مشترك في إطار الحلول السياسية. وبالفعل، أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إتفاقهما المشترك في 11 شباط 1985م. وبإعلان هذا الإتفاق الأردني الفلسطيني، ركزت الدبلوماسية المصرية على تأييده ودعوة الدول العربية وإسرائيل لطرح إعتراضاتهما جانباً، وإعتبار هذا الإتفاق قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية.[79]

ويلاحظ أن الدبلوماسية المصرية، تحدثت عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، الأمر الذي تغير إثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك في

[78] مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **دراسات في الرأي العام الدولي**، نشرة شهرية، آب 2000، ص13.

[79] السيد ياسين، (تحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1985، ص315.

الغردقة في الأسبوع الأول من آذار 1985م. وقد بدا أن الدبلوماسية المصرية قد بلورت إتجاهاً يقوم على إستثمار الاتفاق الأردني الفلسطيني عبر عدة مراحل متتالية، تكون المرحلة الأولى منها إقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردني فلسطيني مشترك. وفي هذه المرحلة، حرص الرئيس مبارك على التفريق بين الحوار والتفاوض، وأكد على أن التركيز يكون على الحوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة.[80]

ودعا الرئيس مبارك في أعقاب إعلان الاتفاق الأردني الفلسطيني الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان إلى توجيه دعوة إلى وفد أردني فلسطيني مشترك لإجراء حوار مع الجانب الأمريكي، كبداية لجولة ثالثة يشترك فيها وفد إسرائيلي، لإرساء أساس عملي لعقد مباحثات مباشرة، على أن يعقب هذه المباحثات إنعقاد مؤتمر دولي تشترك فيه موسكو. وفي الأول من تشرين الأول من العام نفسه، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية السياسية، وأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الجهود بصورة مباشرة، قامت إسرائيل بشن الغارة الجوية على مقر منظمة التحرير في حمام الشط بتونس عام 1985م. وقد أثارت هذه الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة. وتبلور الموقف المصري في إدانة الإعتداء الغاشم، وجاء في بيان الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال ضد أبناء الشعب الفلسطيني إنما تزيد من الإحساس بالتمادي في أعمال

[80] المصدر السابق، ص317.

العنف، في الوقت الذي تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام جهودها من أجل التوصل إلـــى حل عادل للقضية الفلسطينية.[81]

ويمكن القول أن الدبلوماسية المصرية كانت حريصة على دفع عمليـــة التســـوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكي فلسطيني، بهدف انـــتزاع الاعـــتراف الأمريكـــي بالمنظمة. وقد طرح الرئيس مبارك الموقف قائلا، وذلك في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس النواب الأمريكي: "إن مصر وأمريكا شريكان في عملية بناء السلام في المنطقة، كمـــا أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة. كما أن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير مســـتعدة لقبـــول قـــرار مجلس الأمن رقم 242".[82]

ويمكن القول أيضاً بأن التسوية السياسية مثلت لدى القيادة المصرية إســـتراتيجية ثابتة، لا سيما وأن القيادة السياسية قد عبرت في مناسبات عديدة عن إيمانها بوجود إرتباط وثيق بين السلام والتنمية، وأن الطريق إلى تحقيق السلام يأتي أولاً عن طريق التوصـــل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، تشارك فيها الأطراف العربيـــة المباشـــرة، وهـــي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب إسرائيل والقوتين العظميين. وقد إتضح هذا الهدف في كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريباً، وأخذ يتبلور في شكل تأييد أية خطـــوة

---

[81] السيد ياسين، (تحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1986، ص416.

[82] عبد العليم محمد، **تحولات السياسة والمجتمع في إسرائيل 1996–2003**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص93.

عربية قد تصب في صالح عملية التسوية ومحاولة لعب دور إيجابي لدى الولايات المتحدة لكي تسهم بدور أكبر في تلك العملية.

والواقع أن مصر كانت لها مبرراتها للإهتمام بهذا الهدف، والتي كان منها دفع قطاع من العرب إلى اللحاق بما سارت عليه مصر منذ عدة أعوام، وذلك حتى تنتفي مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية.[83] كما حاولت مصر إثبات توجهاتها الإستراتيجية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية، والتي تعد القضية الفلسطينية أبرز نماذجها.

وفيما يتعلق بالأداء المصري إزاء القضية الفلسطينية في حقبة مبارك، فقد تركز بشكل رئيسي حول المبادئ الآتية:

1. إن المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع هي نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل، بحيث يشارك الطرف الفلسطيني في هذه المفاوضات ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الأردن وسوريا.
2. إن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل هو الصيغة التي تضمن التوصل إلى صيغة سلام مقبولة.
3. إن تحقيق السلام في المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الإسرائيلية عن التوسع والاستيطان في أراضي الغير، وهي الأرض التي يجب أن تكون محلا للتفاوض.

---

[83] المصدر السابق، ص94.

4. إن إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً أساسياً في الصـــراع يفـــترض أن تقـــوم الولايات المتحدة، بإعتبارها راعية عملية التسوية، بمراجعة تحفظاتها على المنظمـــة، وأن تبدأ في حوار سياسي معها كمقدمة للاعتراف بها في مرحلة لاحقة.[84]

أما موقف مصر الرسمي من المستوطنات الإسرائيلية، فكان يتمثل برفض سياسة بناء المستوطنات. وكانت أول مناسبة تظهر فيها التحفظـــات المصـــرية تجـــاه السياســـة الإسرائيلية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن تم الاتفاق بيـــن حزبـــي العمل والليكود على البدء في تنفيذ إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديـــدة فـــي الضـــفة الغربية. وفي أعقاب إعلان هذا الإتفاق الإسرائيلي، قامت الخارجية المصرية بإدانة عملية بناء المستوطنات، وأكدت أن مصر تعارض أية إجراءات إسرائيلية مـــن شـــأنها تغييـــر طبيعة الأرض المحتلة أو التكوين السكاني فيها.[85]

وفي النهاية يمكن القول أن العلاقات الفلسطينية المصرية شهدت تحسناً ملموســـاً منذ منتصف الثمانينيات، وصلت إلى حد أن الرئيس الراحل أبو عمـــار إعتـــبر القـــاهرة المحطة الأولى في كل تحركاته الخارجية، سواء على الصعيد العربي أو الدولي.

---

[84] المصدر السابق، ص94.

[85] السيد ياسين، **التقرير الاستراتيجي 1986**، مصدر سبق ذكره، ص418.

الخلاصة

يمكن القول أن العلاقات الفلسطينية المصرية قديمة منذ الأزل، بسبب العديد من العوامل التاريخية والثقافية والدينية والجيوستراتيجية، وأيضاً بسبب عمق العلاقة بين الشعبين، الفلسطيني والمصري.

فبالنظر إلى البعد التاريخي، أصبحت القضية الفلسطينية أولى المسائل التي أولتها السياسة الخارجية المصرية إهتماماً ملحوظاً، خاصة بعد أن حصلت مصر على إستقلالها الجزئي بالتوقيع على معاهدة عام 1936م مع بريطانيا. فتوالى بعد ذلك الإهتمام بالقضية الفلسطينية، حيث كان للبعدين الثقافي والديني دوراً أساسياً في تزايد التأييد والإهتمام المصري بالقضية الفلسطينية، خاصة بسبب وجود الأماكن المقدسة في فلسطين، وكذلك بسبب وجود الأزهر في مصر، حيث تخرج فيه عدد كبير من القيادات الفلسطينية. كما كان للتيار الإسلامي في مصر دور أكيد في العلاقات بين البلدين. فقد إستقرت في أذهان المصريين صورة نمطية عن الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية، وهي صورة الجهاد المقدس ضد خطر صليبي في ثوب جديد، هو الثوب اليهودي.

واللافت للنظر أن الرأي العام المصري سبق حكوماته في الإهتمام بما يجري في فلسطين، حيث سارع عامة المصريين إلى تقديم كافة أشكال الدعم الممكن لإخوانهم الفلسطينيين، مدفوعين في ذلك بالوازع الديني. وكان وجود مثل هذا الاتجاه العام بين الجماهير من بين أسباب دخول مصر في حرب فلسطين، علماً أنه كانت هناك أسباب أخرى، ربما أكثر أهمية، دفعت بالملك فاروق لإتخاذ قراره بدخول تلك الحرب.

ولا يستطيع المرء أن يتجاهل إعتبارات المكانة والدور الذي طمحت إليه مصر على المستويين الإقليمي والدولي، حيث يلحظ أن مصر تبحث دائماً عن مكانة لها من خلال تعاملها مع القضية الفلسطينية.

ويعد البعد الإستراتيجي والأمني القومي من أبرز دوافع إهتمام مصر بقضية فلسطين، حيث لا يمكن إغفال أن حدود مصر الشرقية كانت دائماً مصدر الخطر الرئيسي على أمنها وإستقرارها، خاصة وأن معظم الغزوات قد جاءت إلى مصر عبر الشام وفلسطين.

وعلى الرغم من حدوث تحول في إدراك القيادة المصرية لدور ومكانة مصر في نطاقها الإقليمي في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وأيضاً رغم حدوث الفجوة في العلاقات العربية المصرية، بشكل عام، والفلسطينية المصرية، بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات عادت مرة أخرى إلى نصابها، حيث أدركت مصر أن حل إشكالاتها الداخلية يبدأ أولاً بحل القضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

المستوى الإدراكي للعلاقات الفلسطينية المصرية

المقدمة

يأتي هذا الفصل في جزئين أساسيين: الأول، يتحدث عن الإدراك الفلسطيني للدور المصري. وأما الثاني، فيتناول الإدراك المصري للعلاقات الفلسطينية المصرية.

ومما لا شك فيه، فإنه لا يمكن إغفال الدور المصري في الشأن الفلسطيني، خاصة في هذه المرحلة. فكل فلسطيني يستطيع أن يتلمس ما تقوم به مصر إزاء عملية التسوية السياسية، لا سيما من خلال رعايتها للحوار الفلسطيني الفلسطيني.

الإدراك الفلسطيني للدور المصري

لا شك أن الفلسطينيين يدركون ثقل الدور المصري في القضايا الإقليمية، عموما، والقضية الفلسطينية، على وجه التحديد، وذلك بحكم الحدود الجغرافية المشتركة بين فلسطين ومصر، بالإضافة إلى ما ينعكس عليها مباشرة من آثار جراء تداعيات الأحداث على الساحة الفلسطينية.

وبالرغم من أن مصر، في خروج منها عن المألوف العربي في ذلك الوقت، قد وقعت على أول معاهدة سلام عربية مع إسرائيل في عام 1979م، إلا أنها قد حصلت على ثقة القيادة الفلسطينية بأن مصر ليست لديها أطماع خفية في فلسطين. وعلى هذا

الأساس، لعبت القاهرة دوراً مركزياً في البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[1]

ورغم أن مصر كانت الدولة العربية الأولى التي وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ظلت تشكو من برود علاقات السلام مع مصر ومن التحيز المصري للفلسطينيين وقضيتهم. وهذا ينعكس ويتجلى في المواقف الغير رسمية لقطاعات الشعب المصري المختلفة. وهذا يؤشر على أن الدعم المصري للقضية الفلسطينية ثابت وأكيد، وعلى أنه ينبع عن علاقات حميمة وحقيقية تسمو فوق إعتبارات المصالح الآنية غير المستقرة.

وقد وصل الأمر بالعلاقات الفلسطينية المصرية إلى حد أن مصر لم تعد عاملا خارجيا في الساحة السياسية الفلسطينية. فمصر باتت منغمسة في الشأن الفلسطيني، ليس أقل من أي قوة سياسية فلسطينية. وكما هو معلوم، فإن مصر مؤخراً أخذت تتفاوض مع أطراف فلسطينية على قضايا فلسطينية داخلية بهدف الوصول إلى برنامج فلسطيني داخلي. وليس مبالغة القول أن مصر ربما تحولت إلى شريك في الميدان الفلسطيني من خلال إعلانها الموافقة على تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية بعد إعلان شارون عن مبادرته لفك الارتباط أحادي الجانب من قطاع غزة.[2]

---

[1] علي جرباوي، "الأخ الأكبر"، الموقع الإلكتروني لمركز الحوار العربي بواشنطن، **http://Arabic.tharwaproject.com**.

[2] فاطمة شعبان، "مصر لاعب داخلي في الساحة الفلسطينية"، **صحيفة الوطن السعودية**، 2004/8/18، **http://Palestine-Info.net/Arabic/palestoday/press/new/jmaseer.htm**.

ويستطيع أي متابع للعلاقات الفلسطينية المصرية قـراءة هـذه الصـورة، فـي العلاقات الفلسطينية المصرية. فتحت عنوان رعاية حوارات فلسطينية فلسطينية، أعلنـت مصر أنها توصلت إلى تفاهمات بين كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، من ناحية، والفصائل الفلسطينية الأخرى، لا سيما حركـة فتح، من ناحية ثانية. ويلاحظ أيضاً أن مصر ساعدت في وضع برنامج فلسطيني يهـدف إلى المحافظة على وحدة الصف الفلسطيني الداخلي.[3]

[3] **جريدة الأهرام**، 9/8/2004، ص10.

وفي إطار السعي لمعرفة مدى القبول الذي يحظى به الدور المصري، فإنه من المهم إستعراض المواقف ذات التأثير على الساحة الفلسطينية، وذلك للتعرف على طبيعة هذه المواقف. وفي هذا السياق، ينبغي تسليط الضوء على موقف السلطة الفلسطينية والفصائل المختلفة، وعلى رأسها حركة حماس، خصوصاً وأن الدور المصري قد إكتسب زخماً كبيراً على الساحة الفلسطينية في الفترة الأخيرة، كما ذكر أعلاه ويندرج في هذا الإطار أيضاً المقترحات المصرية بشأن قطاع غزة وخطة فك الارتباط الإسرائيلي أحادي الجانب عنه. فالمقترحات المصرية ركزت على نقاط أساسية أهمها: الانسحاب الشامل من كامل القطاع، أي عدم وجود أي إسرائيلي في أي جزء من القطاع، حتى في ممر صلاح الدين، وهو الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة والأراضي المصرية، ووقف عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، وعدم ملاحقة قادة التنظيمات والفصائل، وأخيراً وقف عمليات الاغتيالات ضد الناشطين الفلسطينيين. ولقد تم عقد عدة لقاءات بين رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع، والقادة السياسيين الإسرائيليين بشأن هذه المطالب، بترتيب مصري.

وعلى الجانب الفلسطيني، طرحت القاهرة موضـوع توحيـد الأجهـزة الأمنيـة الفلسطينية ودمجها في ثلاثة أجهزة، بدلاً من ثلاثة عشر جهازاً. كما أكدت على ضرورة منح رئيس الوزراء الفلسطيني صلاحيات أوسع. وفي إطار الجهود المبذولة لدفع عمليـة التسوية وإصلاح الداخل الفلسطيني، نقل عن مسؤولين فلسطينيين أن اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية العامة، طلب من الرئيس الفلسـطيني الراحـل ياسـر عرفات عدة مطالب، وأعطاه مهلة حتى منتصف حزيران 2004م لإعطـاء رأي محـدد وواضح بشأنها وكان من أهم هذه المطالب: توحيد أجهزة الأمن الفلسـطينية فـي ثلاثـة أجهزة، وطرد جميع قادة أجهزة الأمن وضباطها المتهمين بالفساد، وتعيين وزير داخلية، وآخر للأمن من الشخصيات النظيفة التي تتمتع بإحترام داخلـي، إضـافة إلـى إعطـاء صلاحيات سياسية وأمنية واسعة لرئيس الوزراء. وأكد اللواء سليمان في مطالبه تلك على ضرورة أن يتمتع رئيس الوزراء بالسيطرة الكاملة على الأجهزة الأمنية، وقيـادة فريـق المفاوضات مع الإسرائيليين حول ترتيبات المستقبل بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غـزة. وأخيراً، شدد سليمان على أن يتحول الرئيس عرفات إلى رئيس شـرفي، وأن لا يعرقـل المفاوضات. وقد أبلغ الرئيس عرفات عبر مسؤولين مصريين إن عدم قبوله بهذه المطالب مجتمعة وعدم إعطائه رداً إيجابياً واضحاً سوف يقود إلـى رفـع الحمايـة الأمريكيـة والمصرية عنه، وبالتالي مواجهة كل النتائج المترتبة على ذلك. [4]

---

[4] "خطة غزة أولاً: هل هي فخ إسرائيلي لمصر؟"، **مجلة المجتمع الكويتية**، 18 أغسطس 2004، ص73. وأنظر أيضاً مقابلة الباحثة مع نائب مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

وفي المقابل، إستعدت مصر أن تقوم بتدريب المئات من الضباط الفلسطينيين، إستعداداً لتوليهم المهام الأمنية في الأراضي الفلسطينية. كما أعربت مصر أيضا عن إستعدادها نشر قوات مصرية على الحدود الفلسطينية المصرية، جنوبي قطاع غزة. وبالطبع، أبدى الرئيس عرفات تحفظه على المشروع المصري، بطريقة غير مباشرة. وأرجع البعض ذلك إلى أن الخطة المصرية إشترطت تجريد عرفات من صلاحياته الأمنية. ومع ذلك، فقد طلب عرفات أمرين: الأول، إلتزام إسرائيل بوقف العدوان، والثاني، أن يعطي اللواء عمر سليمان مهلة للقاء ممثلي الفصائل والقوى السياسية الفاعلة في فلسطين، ليناقش معهم الخطة ويحصل على موافقتهم وإلتزامهم في حال الاتفاق.[5]

وعلى الرغم من أن الكثيرين من الفلسطينيين رأوا أن الدور المصري يعمل في صالح القضية الفلسطينية، إلا أنهم رأوا في الوقت ذاته أن التخوف مشروع، خصوصاً في ظل إحتمال أن تقع مصر تحت ضغوطات معينة من قبل أطراف دولية متعددة. كما برز في الساحة الفلسطينية تخوف آخر مفاده أن يتحول هذا التدخل المصري لحساب طرف فلسطيني على حساب طرف فلسطيني آخر، ناهيك عن رؤية أخرى تعتقد "أن الشعب الفلسطيني تجاوز مرحلة ما قبل الفطام، ويمكنه أن يقوم بالكثير من المهام التي قد تناط بالجانب المصري". [6]

السلطة الفلسطينية ورؤيتها للدور المصري

---

[5] محمد حمزة، "5 سيناريوهات بعد الخروج من غزة"،
http://www.lamonline.net/Arabic/politicsarticle.shtm1, 2004/8/18.

[6] مصطفى الصواف، "حماس: لا صدام مع مصر ولكن مخاوف مشروعة"،
http://www.islamonline.net, 2004/8/18.

يمكن القول أن شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية، لم يوفر لها الحماية الكافية من ممارسة الضغط العربي الرسمي عليها.[7] ولكن السلطة الفلسطينية، رأت أن الدورين المصري والأردني دوران مساندان للشعب الفلسطيني في تحقيق طموحاته الوطنية في دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبررت السلطة موقفها بأن الموقف المصري كان واضحاً في التأكيد على ضرورة عدم فرض وصاية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأن دور مصر في الضفة والقطاع دور مساعد للشعب الفلسطيني في تحقيق طموحاته الوطنية. وهذا ما يفسر الزيارات المستمرة بين القاهرة ورام الله التي يقوم بها كبار المسؤولين المصريين والفلسطينيين، من أجل إيجاد طريق أو مخرج للوضع القائم.[8] وفي حوارات القاهرة، أبدت بعض الفصائل الفلسطينية، مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب تجاوباً مع المطلب المصري بتجميد المقاومة لمدة عام، تحت حجة كسب الرأي العام الدولي، وحتى يتم الضغط على شارون لقبول خطة خريطة الطريق الأمريكية.[9]

وقد أظهرت كل القوى والفصائل الفلسطينية إيجابية في التعامل مع مصر. كما أن الشارع الفلسطيني أبدى إرتياحاً واضحاً للدور المصري ورعاية مصر للحوار الفلسطيني الداخلي، كونه يعزز المصلحة الوطنية الفلسطينية.[10] ومن جانبها، أكدت مصادر فلسطينية

---

[7] William Quandt,Fuad Jabber, A.Lesch, **The Polotics of Palestinian Nationalis**, California: California University Press, 1991, pp.44-50.

[8] محمود عباس، "توحيد الأجهزة الأمنية هو الحل لإنهاء الفوضى والضياع في فلسطين"، **http: //www.abumazen.Info**, 2004/9/15.

[9] ياسر البنا وإبراهيم عبد الله، "الفصائل: نريد دورا مصريا داعما بغزة"، **http://www.islamonline.net**,30/5/2004.

[10] غصن أبو كرش،" نعم للمبادرة المصرية"، **http://www.elaph.com**

أن التوجه المصري يتلخص في أن مصر لا تريد أن "تتوب عن الإحتلال"، خصوصاً وأن الانسحاب الإسرائيلي كان انسحاباً كاملا من الحدود المصرية الفلسطينية.[11]

وبالنسبة للهدنة التي إقترحتها القاهرة، رأت حركة فتح أن الحديث عن هدنة في المرحلة الحالية هام للغاية، وذلك لاستغلال الظرف السياسي الإقليمي. وعلى الرغم من ذلك، لم تؤخذ رؤية رئيس المخابرات المصرية التي عرضها في الحوار بعين الإعتبار، والتي تتلخص في ضرورة قيام الفلسطينيين بمبادرات سياسية لحمل الإدارة الأمريكية على عدم تجاهل القضية الفلسطينية. ولكن السلطة الفلسطينية وافقت على مبادرة تنص على وقف أعمال العنف وإعادة تحريك مفاوضات السلام. وبذلك، تطابقت الرؤية الفلسطينية مع الدعوة المصرية لوقف المقاومة لعدة أسباب ودوافع، والتي كان منها محاولة السلطة الفلسطينية إستعادة سيطرتها على زمام الأمور في الضفة وغزة، ومن ثم إستعادة دورها الأمني وفرض برنامجها للتسوية على الشعب الفلسطيني.[12]

كما أن السلطة سعت إلى توظيف وقف المقاومة كإستحقاق لتسهيل صرف الأموال الضريبية المحتجزة من قبل الإسرائيليين، هذا بالإضافة إلى إمكانية إستعادة المساعدات الأوروبية ودورها في دعم السلطة وإعادة ترميم مؤسساتها الأمنية والإدارية المترهلة، بفعل الاجتياحات الإسرائيلية.[13]

فصائل المقاومة: حركة حماس نموذجاً

---

[11] وسام عفيفة، "حوار القاهرة : هل تكون آخر ورقة مصرية للتوفيق بين الفصائل حول الانسحاب من القطاع ؟"، **http://www.islamonline.net**

[12] "حوار القاهرة بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية"، **http://www.Palestine-info.info**

[13] المصدر السابق.

تؤكد حركة حماس دائما على أنها غير معنية بفتح جبهات أو صراعات مع أي طرف، فلسطينياً كان أو عربياً. وفي هذا الخصوص، تشير حماس إلى أن علاقتها مع مصر ما زالت علاقة جيدة، وأن حماس تحرص على أن تبقى هذه العلاقة كذلك. وهذا ما حدا ببعض قيادات حماس للتأكيد على أن تكون مصر تشكل حالة دعم للقضية الفلسطينية.[14]

ويمكن رصد موقف حركة حماس من الدور المصري في ظل تأكيدها على أهمية أي إنسحاب إسرائيلي من أي جزء من الأرض الفلسطينية، شريطة ألا يكون هذا الانسحاب على حساب الحقوق الفلسطينية الثابتة، وكذلك في ظل ترحيبها بأية مساعدة عربية تدعم الحقوق الفلسطينية، والتي منها مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ولا ترى الفصائل الفلسطينية المعارضة، وخاصة حماس، أن من مصلحتها في شيء أن تقوم مصر بدعم السلطة الفلسطينية في صيغتها الحالية. كما أن بعض المراقبين يرون أن حماس تنظر بشك وقلق شديدين، خاصة إلى خطة إعادة تدريب وتأهيل وتسليح أجهزة الأمن الفلسطينية في غزة. وتتخوف حماس ما إذا كانت السلطة سوف تتبع هذه المرحلة بتنفيذ المهام المطلوبة منها، حسب نص خطة خريطة الطريق التي تدعو إلى: "أن تبدأ أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، بعد إعادة بنائها، بشن عمليات مستمرة واضحة الهدف وفاعلة ضد جميع المتورطين في الإرهاب وتفكيك البنى التحتية

[14] الصواف، "حماس: لا صدام مع مصر ولكن مخاوف مشروعة"، مصدر سبق ذكره.

للإرهابيين وقدراتهم، ويتضمن ذلك البدء بمصادرة الأسلحة غير الشرعية، وتثبيت السلطة الأمنية غير المرتبطة بالإرهاب والفساد."[15]

والجدير بالذكر أن القيادة السياسية لحركة حماس تؤكد أن الصورة حول الدور المصري المرتقب في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ليست وردية، وأن دور مصر الإقليمي والقومي يجب أن لا يُختزل في مساندة أو دعم قوات أمن لفصيل فلسطيني واحد، بل إنه ينبغي تكوين جيش وطني من كل أبناء الشعب للدفاع عن الأرض والقدس. وأما بخصوص الدور المصري في الموضوع الأمني، فتشدد حماس على أن هذه خطوة تحتاج إلى مراجعة ذاتية، لأن حضور قوات أمن مصرية بعد طرد الاحتلال أفضل من حضورها في ظل الوضع الراهن. وإنتقدت حماس عدم تسلمها المطالب المصرية التي وصلت بالفعل إلى السلطة، الأمر الذي إضطر الحركة إلى الاعتماد على المصادر الإعلامية.

وعموماً، فقد إعتبرت حماس أن ما يخص حماية الجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة فإن ذلك حق مكفول لمصر. أما التدريب والتأهيل، فهو مطلب للجميع، بشرط أن يكون لجيش وطني، وليس لأجهزة متناحرة وفصائلية. وفي نفس الوقت، جددت الحركة من تأكيداتها على ضرورة إستمرار الحوار مع مصر في الداخل والخارج، حتى تتم الاستفادة من الوضع القادم لما فيه خير الجميع.[16]

---

[15] المصدر السابق.

[16] **مجلة العصر**، 16/11/2004، ص5.

وتحت شعار "شركاء الدم شركاء في القرار"، الذي كان قد رفعه مروان البرغوثي، المهندس الفعلي لانتفاضة الأقصى، جاء التنسيق بين الفصائل المختلفة.[17] وبالتحديد في 21 حزيران 2004م، أعلنت عشرة فصائل فلسطينية في بيان لها رفض أي دور أمني عربي في قطاع غزة في حال إنسحاب إسرائيل منه. ولكن ما أثار الغموض هو أن حركة فتح، التي حمل البيان إسمها إلى جانب تسعة فصائل أخرى، جددت ترحيبها بإرسال مصر خبراء لتأهيل أجهزة الأمن في قطاع غزة، ونفت أي علاقة لها بالبيان، مؤكدة أن دور مصر جاء بناء على طلب الجانب الفلسطيني، وأن الحركة والسلطة الوطنية تعملان على توضيح دور مصر للفصائل الفلسطينية.

وكان من بين الفصائل العشرة التي حمل البيان أسماءها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وعلى الرغم من أن كثيرين قد وجهوا أصابع الاتهام إلى حركة حماس بأنها أفشلت حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، فإن حماس نفت تلك الاتهامات، وإعتبرت أنها تجاوبت تجاوباً كبيراً مع كافة الطروحات في الماضي والحاضر. ولكن المشكلة، من وجهة نظر حماس، تكمن في أن الطرف الإسرائيلي لم يلتزم بالهدنة التي تم الاتفاق عليها من قبل. وعليه، فإنه لا توجد أية فائدة من الجري وراء هدنة جديدة مثل تلك التي إقترحتها القاهرة. فقد ساورت الفصائل الفلسطينية شكوك بشأن جدية إسرائيل تجاه الهدنة، خاصة بعد أن قامت بمجموعة خروقات للهدنة التي أقرتها الفصائل الفلسطينية في 29 حزيران 2003م. يذكر بأن تلك الهدنة قد إنهارت بقيام إسرائيل بإغتيال إسماعيل أبو شنب، أحد قادة حماس، في آب 2003م.

[17] مقابلة الباحثة مع الناشطة السياسية، فدوى البرغوثي، 1/4/2005.

ورغم ذلك، فقد حافظت مصر على قنوات إتصال مع الفصائل الفلسطينية بهدف الوصول إلى هدنة أخرى. فعقدت لقاءات غير معلنة خلال شهر تشرين الأول 2003م مع قادة هذه الفصائل، مثل موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ورمضان عبد الله شلح، زعيم حركة الجهاد الإسلامي. كما عقدت لقاءات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين، مثل رئيس الموساد، مائير دوغان، ورئيس جهاز الأمن الداخلي (شين بيت)، آفي ديختر. كما شهدت الأراضي المحتلة زيارات متعددة لوفود أمنية مصرية برئاسة اللواء عمر سليمان، أو نائبيه، اللواء محمد النعماني واللواء مصطفى البحيري، خاصة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام 2003م للحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع الهدنة. ومهدت كل هذه التحركات الأجواء أمام عقد جولة ثالثة من الحوار الموسع بين الفصائل الفلسطينية، إستضافته القاهرة في الفترة من 4-7 كانون الأول 2003م.

وعلى الرغم من رفض الشيخ الراحل أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس بشكل قاطع تفويض السلطة التفاوض مع إسرائيل باسم الشعب الفلسطيني، كما كانت تأمل مصر، فإنه عبر عن تقديره لموقف مصر، على إعتبار أنها دعت الفصائل للاتفاق. وبذلك، قلل الشيخ ياسين من وطأة فشل الاجتماع، حيث أكد أن حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية لم يكن يستهدف فقط التوصل إلى الهدنة، بل كان يهدف إلى توحيد الشعب الفلسطيني، وإيجاد قرار فلسطيني موحد في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ورسم السياسات الفلسطينية، وعمل قيادة موحدة فلسطينية، وإصلاح داخلي.

ونفت قيادات حماس وجود مخاوف في الحركة من قيام مصر بتهميش دور حماس فيما يتعلق بالمشاركة في إدارة القطاع بعد تنفيذ خطة شارون، معتبرة "أن من يحاول إقصاء حماس سوف يواجه الشارع الفلسطيني".[18]

وفي نفس الوقت إستبعدت قيادات في السلطة الفلسطينية حدوث إشكالات مع مصر، نظرا للتأكيدات المصرية على أن دورها سيكون في إطار مساعدة الأجهزة الأمنية، إضافة إلى أن القاهرة قد إستضافت بالفعل جلسات الحوار الفلسطيني الفلسطيني، وقاموا بتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وفي إطار السعي للتنسيق بين مصر وفصائل المقاومة، فقد عرضت مصر على الفصائل المشاركة في هذا الحوار ورقة عمل تتضمن قضايا أساسية هي:

- الاتفاق على رؤية محددة لإدارة الصراع في المرحلة المقبلة، لا سيما خلال عام 2004م، بإعتباره عام الانتخابات الأمريكية، بما يمكن من إعادة تحريك الوضع العالمي وتحويله لصالح القضية الفلسطينية.

- بحث سبل مشاركة جميع الفصائل الفلسطينية في دائرة صنع القرار السياسي الفلسطيني، وإدارة الوضع الداخلي بشكل عام، والاتفاق على تشكيل قيادة سياسية من كل التنظيمات تتحمل مسؤولية المرحلة المقبلة، ولا يغيب عنها أحد.

- تفويض الحكومة الفلسطينية بالتحرك السياسي ووضعها أمام المساءلة على "قاعدة الالتزام بقرار القيادة السياسية التي ستتشكل".[19]

---

[18] مقابلة الباحثة مع نائب رئيس المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

[19] المصدر السابق.

وما يجب التأكيد عليه هنا، أن هذه النقاط هي نفسها التي تمت مناقشتها في حوار القاهرة الأول في كانون الثاني 2003م، والذي إنتهى دون أن ينجح المؤتمرون في التوصل إلى أية قواسم سياسية مشتركة بينهم، يمكن معها إصدار بيان ختامي متفق عليه. وهو ما تكرر مرة ثانية في الحوار الفلسطيني الفلسطيني الذي عُقد بعد ذلك، حيث لم تفلح الجهود التي بذلها عمر سليمان ورئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع، اللذان تدخلا لوقف إنهيار الحوار.

وفي بادرة تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام الحكومة الفلسطينية للتوصل إلى وقف إطلاق النار مقابل إلتزامات إسرائيلية محددة، بحث القيادي البارز في حماس، خالد مشعل، مع المسؤولين المصريين في القاهرة مسودة ورقة توجز التصور المصري لمرحلة ما بعد تطبيق خطة فك الارتباط في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية. وعليه، آثرت حركة حماس الاستجابة للمبادرة المصرية والمشاركة في الحوار الوطني الفلسطيني الذي إنعقد في القاهرة، لأسباب عديدة، منها حرصها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث رأت حماس "أنه من خلال حوار القاهرة يمكنها الحفاظ على خيار المقاومة من خلال جمع الشعب الفلسطيني على هذا البرنامج، خاصة وأن برنامج المقاومة أصبح هو البرنامج المقبول من أغلبية الشعب الفلسطيني، بعد أن أثبت نجاحه في الوقت الذي بدا فيه مشروع أوسلو هزيلا من خلال التجربة المرة التي عانى منها الشعب الفلسطيني".[20]

---

[20] "حوار القاهرة بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية"، مصدر سبق ذكره.

وأخيراً فإن حوار القاهرة، مثل مناسبة لحركة حماس للانفتاح في العلاقـــة مـــع الدولة المصرية ذات الثقل العربي والإقليمي، مما عزز من شرعية الحركة على المستوى الدولي، وكذلك من شرعية برنامج المقاومة الذي تتبناه.

وبعد الحوار الأول بين حماس وفتح في تشرين الثاني عام 2002م في القـــاهرة، وكذلك بعد الحوار الثاني بين إثنى عشر فصيلا فلسطينياً في كانون الثاني عـــام 2003م، برعاية مصرية، بدا جلياً أن هناك موقفين متباينين حول عدد من القضايا الـــتي تضـــمنها جدول الأعمال الذي ركز على الرؤية السياسية، وإدارة الصراع وآلياته، والوحدة الوطنية والمرجعية السياسية.

فالموقف الأول الذي تقوده حماس ويؤيدها في ذلك الجهاد الإســـلامي، والجبهـــة الشعبية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة، والصاعقة، يرفض وقف المقاومة طالما أن هناك إحتلالاً إسرائيليا للأراضي الفلسطينية. وذلك الموقف أيضا رفض الأخذ بالرؤية المصرية الداعية لوقف المقاومة، كهدنة لمدة سنة، على إعتبار أن في ذلك إهداراً لتضحيات الشعب الفلسطيني، وقفزة عن كل الحقوق، طالما أن الاحتلال لا يقدم أي إستحقاق يذكر في هـــذا الصدد. ولكن الفصائل الرافضة لوقف المقاومة أبدت مرونة فيما رأت أن فيـــه مصـــلحة وطنية، حيث إستعدت لمناقشة مبدأ عدم التعرض "للمدنيين" الإسرائيليين بشروط محددة.

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد في موضوع الهدنة. فقد إشترطت حركتا حماس والجهاد شروطاً للقبول بها، مثل إطلاق سراح الأسرى، وإنسحاب إسرائيل من الضفة وغزة، ورفع الحصار عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، ووقف عمليات الاغتيال. كما جسدت جولات الحوار خلافًا آخر حول تلك النقطة. ففي الوقت الذي نظرت فيه الحركات الإسلامية إلى تلك الهدنة بإعتبارها مبادرة أحادية تمثل إحراجاً لإسرائيل وإثباتاً لتملصها من أداء إستحقاقات التسوية، فإن السلطة الفلسطينية وبعض أطراف حركة فتح إعتبرت أن أية هدنة يتم التوصل إليها هي جزءٌ من خريطة الطريق.

وتختلف رؤية الفصائل الفلسطينية عن رؤية مصر، من حيث الأهداف المنشودة من الهدنة. فمصر تريد أن ترى هدوءاً أمنيا على ساحة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس كهدف في حد ذاته، وإنما كممر للمحطة الحيوية التالية، وهي إستئناف الحوار السياسي بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على قاعدة تنفيذ خريطة الطريق. ومن البديهي أن مصر تدرك أن تحقيق ذلك لن يتم من دون إنجاز هدنة تتوقف معها الفصائل الفلسطينية عن أعمال المقاومة المسلحة، بإعتبار أن ذلك هو الشرط الإسرائيلي الأمريكي لاستئناف المفاوضات.

ويقودنا هذا إلى العامل الآخر المكون للرؤية المصرية من ضرورة إحلال فترة هدنة بين الجانبين، الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية المسلحة، والذي يتمثل في أن التحرك المصري في هذا الصدد، على الأقل في جانب منه، يمكن النظر إليه كإستجابة لرغبة أمريكية مباشرة، نقلها إلى القاهرة ريتشارد آرميتاج، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، أثناء زيارته للقاهرة في تشرين الثاني 2003م. فمنذ ذلك الحين، حرصت مصر على إرسال المسؤول المباشر عن ملف الحوار مع الفلسطينيين، اللواء عمر سليمان، إلى واشنطن بعد إنتهاء الحوار مباشرة، وذلك لاطلاعها على ما تم التوصل إليه، وبحث الخطوات التالية لتحريك العملية السياسية وإستئناف المفاوضات.

ومن ناحية أخرى، تباينت وجهات النظر الفلسطينية والمصرية حول المرجعية السياسية، وكذلك حول إنضمام بعض الفصائل الفلسطينية، حماس والجهاد على وجه الخصوص، إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن هذا التباين والاختلاف، والذي قد يعزيه البعض خلافاً، لم يكن مفاجئاً، بل كان متوقعاً بدرجة كبيرة. فالطرف الراعي للحوار، مصر، أراد منه الوصول إلى إتفاق على ما لا يمكن الاتفاق عليه بسهولة أو بقدر من السرعة. فما كان مطروحاً على مائدة الحوار، كان شاملا وتفصيلياً، ويتصل بمسائل خلافية متعددة، ليس أولها نظرة هذا الفصيل أو ذاك إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وإعتبارها مرجعيته أو عدم إعتبارها كذلك، وليس آخرها تفويض السلطة الوطنية في التفاوض باسم الفصائل، أو إطلاق يدها في الحل والربط على الأسس والمنطلقات والمبادئ التي توجبها مقتضيات إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م. فالحديث عن إنجاز برامج أو آليات فلسطينية موحدة، أو الاتفاق على قيادة مشتركة، يعتبر من المسائل المعقدة التي يصعب، إن لم يستحيل، حسمها في ثلاثة أو أربعة أيام، وذلك نتيجة للخلافات الجذرية بين حركات المقاومة الإسلامية، من جهة، والسلطة الفلسطينية، من جهة أخرى، تجاه النظر إلى الصراع والأرض والتسوية.

ورغم بروز عدة وجهات نظر فلسطينية مختلفة، وأحياناً متباعدة، حول أســـاليب ووسائل المقاومة، والمرجعية السياسية وآليات إتخاذ القـــرار، إلا أن الكـــثيرين رأوا أن حوار القاهرة يمثل إنجازاً كبيراً في حد ذاته، يحسب لمصـــر. فلأول مـــرة منـــذ عـــام 1983م، تجتمع غالبية الفصائل والقوى الفلسطينية على طاولـــة واحـــدة، تنـــاقش أهـــم المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية في أعقد الظروف التي تمر بها القضية والمنطقـــة العربية، الأمر الذي يعكس روح الحوار والتفاهم والحرص الوطني والشعور بالمســؤولية الجسيمة تجاه القضية التي قد تتعرض لاستحقاقات يمكن أن يتم تجاهلها أثناء وبعد غـــزو العراق الذي إنغمست فيه الولايات المتحدة إلى حد لم يكن متوقعاً بهذا الشكل.[21]

ومن جانب آخر، فإن الفصائل الفلسطينية، من خلال هذه الحوارات، إســـتطاعت أن تتبين مواقف ودوافع بعضها البعض بشكل مباشر، مما ساعد في جســـر الهـــوة فـــي المواقف، خدمة للمصلحة الفلسطينية الوطنية. وبالتأكيد، فإن ذلك الأمر إنعكـــس إيجابيـــاً على الروح المعنوية للشعب الفلسطيني، الذي كان بأمس الحاجة لتنسيق المواقف وتوحيد الرؤى. كما أن تلك الحوارات مثلت مقدمة لعقد مزيد من اللقاءات فيما بعد، وذلك لمناقشة هموم القضية الفلسطينية، رغم إختلاف وجهات النظر.

الموقف المصري من خطة شارون لفك الإرتباط الأحادي الجانب عن قطـــاع غزة

---

[21] محمد جمال عرفة، "الحوار الفلسطيني: العقدة في الفصائل"، **http: //www.islamonline.net**11/1/2004,

لقد حرصت مصر على بقاء السلطة الفلسطينية طرفاً في أية خطوة يتم إنجازها في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث أنها رفضت تغييب هذا الدور أو القيام به بديلا عن السلطة الفلسطينية. وبمعنى آخر، فقد فضلت مصر أن يكون أي تقدم على هذا المسار ناتجاً عن حوار إسرائيلي فلسطيني مباشر، تكون فيه السلطة الفلسطينية الطرف الآخر للحوار، وليس مصر، أو أية دولة أخرى.[22]

وتجلت هذه القناعة في موقف مصر من خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرئييل شارون، لفك الارتباط من جانب واحد عن قطاع غزة. فمن خلال هذه الخطة، سعى شارون إلى أن تقوم مصر بدور ما من أجل المساعدة في تنفيذ خطته، التي كان قد أعلن عن خطوطها العامة في منتصف كانون الأول عام 2003م أمام مؤتمر هيرتسيليا، والتي كان قد أعلن عن بعض تفاصيلها في مقابلة صحفية مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في بداية شباط 2004م. فشارون أعلن عن عزمه إخلاء سبع عشرة مستوطنة يهودية من قطاع غزة وأربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية.[23]

---

[22] مقابلة الباحثة مع نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الدكتور محمد السيد سعيد، القاهرة، 17/3/2005.

[23] عوني فرسخ، **خصائص وسمات مواقف النظم العربية، في ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص157.

وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم يتم الاتفاق على تفاصيلها داخل الحكومة الإسرائيلية ذاتها، إلا أن الموقف شهد شداً وجذباً شديدين، خاصة بين شارون والأحزاب اليهودية الدينية المتطرفة، مثل حزب شاس، وإسرائيل بيتنا، وغيرها من الأحزاب. وليس هذا فحسب، وإنما حدث أيضا إنقسام بين أعضاء كتلة الليكود ذاتها ما بين معارض للخطة يرى أن هذا الانفصال عن غزة سوف يجر تنازلات وإنسحابات إسرائيلية أخرى من أراض جديدة، حيث تزعم هذا الموقف بنيامين نتنياهو، وزير المالية، وبين مؤيد لتلك الخطة، على إعتبار كونها بديلا ملائماً لخطة خريطة الطريق، ووسيلة فعالة لمنع المتسللين الفلسطينيين من التوغل في المستوطنات والقيام بعمليات إستشهادية فيها.

والثابت في هذا الأمر هو الإصرار الإسرائيلي على أن يكون هناك دور مصري في تنفيذ تلك الخطة. فقد كان الاقتراح في البداية عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة، على غرار التجربة المشابهة خلال الفترة بين عامي 1948-1967م. لكن هذا الاقتراح قوبل برفض مصري قاطع. ثم طُرح إقتراح آخر يقوم على أساس تولي مصر مسؤولية الأمن داخل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، وكذلك إضطلاع مصر بمسؤولية حماية الحدود بينها وبين قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، بشكل يمنع عمليات تهريب الأسلحة من مصر إلى غزة.[24] ولم تمانع مصر القيام بهذا الدور وبدور آخر مكمل تمثل في مساعدة السلطة الفلسطينية وأجهزتها في السيطرة على الأوضاع في غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي. ويمكن القول أن الأسس الحاكمة لموقف مصر ورؤيتها لدورها في خطة الفصل الإسرائيلية تتلخص فيما يلي:

1. ترحيب مصر بمبدأ الانسحاب في حد ذاته، بإعتبار أن أي إنسحاب إسرائيلي من أي شبر من الأراضي الفلسطينية يجب أن يرحب به. ولكن بالنسبة لخطة الفصل عن غزة، إشترطت مصر أن يكون الانسحاب الناجم عنها كاملا وشاملا، حيث رفضت الإبقاء على مستوطنة إسرائيلية واحدة في القطاع، وإشترطت أن تتبع ذلك الانسحاب إنسحابات واسعة من الضفة الغربية، بإعتبار أن غزة هي إمتداد كياني للضفة الغربية. وفي هذا الخصوص، اعتبرت مصر أن أية ترتيبات في غزة لا بد أن تشكل مدخلاً فعلياً للحل في الضفة الغربية.[25]

---

[24] صبحي عسيلة، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005، ص251.

[25] إبراهيم نافع، "حوار الفصائل الفلسطينية: خطوة على الطريق الصحيح تنتظر التجاوب الإسرائيلي والتحرك الأمريكي،

2. إن قبول مصر لأي دور مباشر في قطاع غزة مشروط بقبول إسرائيل لمبدأ أن مصر لن تلعب دوراً أمنياً وفق واقع الأمر الإسرائيلي. ولذلك، أوضحت مصر أن دورها وجهودها في هذا الصدد ينطلقان من إلتزام سياسي جدي بخطة خريطة الطريق التي تعتبر ترجمة إجرائية لرؤية الرئيس الأمريكي، جورج الإبن، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن هنا، إعتبرت مصر أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة يشكل جزءاً واحداً فقط من خريطة الطريق، ينبغي أن يفضي في مرحلة لاحقة إلى دولة فلسطينية. ومن هذا المنطلق، تحركت مصر بقوة لدى واشنطن وباقي أطراف اللجنة الرباعية لإحباط خطط شارون لجعل خطته تلك بديلا لخريطة الطريق، ولإحباط مساعيه لدى واشنطن لإقناعها بأن إسرائيل بهذه الخطة قد أتمت حصتها بالكامل وأوفت بكل إلتزاماتها الواردة في المرحلة الأولى من خارطة الطريق. فشارون عمل على أن لا تطالبه الولايات المتحدة بخطوات إضافية، وأن ستصب جام جهودها في المرحلة المقبلة لكي ينفذ الفلسطينيون إلتزاماتهم. وقد نجحت مصر في مسعاها هذا، إلى حد كبير، حيث أعلن نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد ساترفيلد، خلال ندوة لمنتدى السياسة الإسرائيلي في واشنطن في الحادي عشر من آذار 2004م، أن الولايات المتحدة تريد الحصول من الحكومة الإسرائيلية على تأكيدات بتطابق مشاريعها للفصل عن الفلسطينيين مع خريطة الطريق. كما أكد الموقف نفسه الوفد الأمريكي المكون من إيليوت أبرامز وستيفن هادلي ووليام بيرنز، والذي زار إسرائيل والتقى مع شارون في الشهر

جريدة الأهرام، 12/12/2003.

نفسه. وأيضا تبنت أوروبا والأمم المتحدة وروسيا نفس الموقف المؤيـــد لإعتبـــار خطـــة شارون للفصل جزءاً لا يتجزأ من خريطة الطريق ومكملاتها.[26]

[26] ناصر حجازي، "ماذا حدث في حوار القاهرة الثاني"، **مجلة القدس**، العدد 61، كانون الثاني 2004، ص70-71.

3. أن تتم جميع الترتيبات المتعلقة بالإنسحاب من غزة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كطرف سياسي وشرعي. فقد رفض شارون إشراك السلطة الفلسطينية، ومجرد التنسيق معها، في خطته للانسحاب. وحاولت إسرائيل الاستعاضة عن ذلك بمنح مصر دور المنسق بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن مصر رفضت القيام بهذا الدور،[27] وتحركت لإثبات أن السلطة الفلسطينية لا تزال هي الطرف الذي يمكن التفاوض معه في كل ما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وأكدت أن الدور المصري يقتصر على تهيئة الأجواء التي تعيد الطرفين إلى مائدة التفاوض، فقط. ولعل هذا كان واحدا من الأسباب التي دعت مصر إلى إعتبار خطة الانسحاب من غزة جزءاً لا يتجزأ من خريطة الطريق، كون خريطة الطريق تجعل من مقدماتها أن كل تحرك يجب أن يتم من خلال مشاورات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن هنا، تحركت مصر لإقناع واشنطن بالضغط على إسرائيل لتنسيق خططتها للانسحاب مع الفلسطينيين. وقد جاء هذا التحرك عبر مشاورات مصرية فلسطينية إسرائيلية أمريكية، حمل ملفها اللواء عمر سليمان في زياراته لتل أبيب ورام الله وواشنطن، في آذار 2004م. ويذكر هنا أن الرئيس مبارك كان قد طلب من وزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم، أثناء زيارة الأخير للقاهرة في 11 آذار 2004م "أن تقوم إسرائيل من جانبها بإبداء حسن نية تجاه الفلسطينيين حتى يصبح ممكناً التقدم في مسيرة السلام". وقال مبارك "أن على إسرائيل أن تساعد السلطة الفلسطينية في المرحلة الجديدة حتى تفرض هيمنتها وسيادة القانون".[28] ومن ناحية ثانية،

[27] السيد أمين عوض، "حوارات القاهرة بين الضرورة الوطنية والإعتبارات التكتيكية"، **مجلة القدس**، العدد 50، شباط 2003، ص49.

[28] عرفة، "الحوار الفلسطيني: العقدة في الفصائل"، مصدر سبق ذكره.

تعرض رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع، لضغوط مصرية وأمريكية وأوروبية كي يجتمع بشارون وينسق معه الخطوات المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من غزة، وذلك لمنع شارون من الاستمرار بإدعاءاته بأنه لا يوجد أحد في الطرف المقابل يمكن التفاوض معه. ويذكر أن أحمد قريع إشترط سابقاً لقاءه شارون بوقف البناء في الجدار العازل، ووضع حد للعمليات الإسرائيلية، وتجميد التوسع في المستوطنات. ولكن قريع جمد هذه الشروط بعد التدخل المصري. وفي نفس الوقت، نجحت الجهود المصرية في إقناع شارون بالتخلي عن قراره بألا يتحدث مطلقاً عن خطة الفصل خلال لقائه أحمد قريع.

4. طلبت مصر ضمانات أمريكية وإسرائيلية للقيام بهذا الدور وضمان نجاحه. وتمثلت تلك الضمانات التي طلبتها مصر في دعم أمريكي فعلي متواصل خلال مرحلة التحضير للانسحاب الإسرائيلي وبعده، وذلك على أساس أن يلقي الأمريكيون بثقلهم في هذا الاتجاه، وأن يكون حضورهم دائماً وبصورة مستمرة. وكذلك طلبت مصر تعهداً إسرائيلياً، بضمانات أمريكية، بأن توقف إسرائيل عمليات الاغتيال ضد الفلسطينيين، أياً كانت إنتماءاتهم الفصائيلية، وكذلك أن تمتنع إسرائيل عن القيام بأي رد عسكري، حتى في حال وقوع عمليات عسكرية ضدها إنطلاقا من قطاع غزة. وأصرت مصر على أن يتم حل أية إشكالات أمنية بالتشاور والتعاون مع الجهات الأمنية الفلسطينية ومع القيادات الأمنية والأجهزة الإدارية المصرية، وأن تفك إسرائيل الحصار المفروض على الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، وأن تسمح له بالسفر إلى خارج الأراضي الفلسطينية والعودة إليها متى شاء، مع تفهم مصر لوجهة النظر التي تقول بأنه من الأفضل أن يبقى

عرفات بعيداً عن غزة إلى حين إنجاز المرحلة الانتقالية وإستتباب الأمور وإنتقال كل المسؤوليات في هذه المنطقة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.[29]

5. وفيما يتعلق بموافقة مصر على أن تلعب دوراً في خطة الانسحاب تلك، فمردها أمران: الأول، يتمثل في الارتباط التقليدي بين الأوضاع في قطاع غزة وبين متطلبات الأمن القومي المصري. ومن هنا، كان حرص مصر على رفض حدوث فوضى في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، لما يمكن أن يتركه ذلك من تأثير سلبي على الشارع المصري ومساسه بإحدى مسلمات الأمن القومي المصري. والثاني، أن مصر تريد أن تعيد إحترام واشنطن لدورها في الصراع العربي–الإسرائيلي، خاصة بعد أن فشلت جهودها، على مدى عامين، في عقد هدنة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، ذلك الدور الذي راهنت واشنطن على القاهرة للقيام به.

طبيعة الدور المصري

[29] المصدر السابق.

وبدلا من التواجد الأمني المصري المباشر والكثيف في قطاع غزة، ركزت مصر جهودها في مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تتسلم المسؤولية في قطاع غـــزة بعد الانسحاب الإسرائيلي وملء الفراغ الأمني الذي يتركه هذا الانسحاب. لهذا، ضغطت مصر على الأطراف الفلسطينية لتنظيم قواها للحيلولة دون سيطرة حماس على القطــــاع، خاصة بعد إعلان حماس عن وجود خطة لديها لإدارته.[30] ومن هنا، جاءت زيارة اللـــواء عمر سليمان إلى رام الله في11 آذار 2004م، ولقائه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفـــات، حيث أبلغه بإستعداد مصر لنشر بعض العناصر الأمنيـــة، خاصـــة رجـــال المخـــابرات المصرية، لمساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على ضبط الأوضاع فـــي القطـــاع بعـــد الانسحاب الإسرائيلي منه. وكذلك، أوضح سليمان إستعداد مصر لمراقبة إنتهاكات أمنيـــة على الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني.[31] وكما ذكر أعلاه، عرضت مصر تدريب قـــوات أمنية فلسطينية في القاهرة، أو إرسال خبراء مصريين للغرض ذاته إلى قطاع غزة بهدف

---

[30] مقابلة الباحثة مع نائب مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

[31] عوض، "حوارات القاهرة بين الضرورة الوطنية والإعتبارات التكتيكية"، مصدر سبق ذكره، ص48.

تأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنع حدوث فراغ أمني، قد يستغله أي طـــرف لبســـط نفوذه على القطاع، خاصة بعد التدمير الذي ألحقه الاحتلال الإسرائيلي بالبنية الأساســـية للأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى. كما عرضت مصر التنسيق بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية وبقية المنظمات الفلسطينية في غزة، لمنع حدوث أيـــة مواجهات فلسطينية فلسطينية. وفي هذا الصدد، تحدث البعض عن مؤشرات حقيقية، تلقتها مصر، على جدية إلتزام حركة حماس، وربما الجهاد الإسلامي أيضاً، بكل ما يتم الاتفاق عليه بين مصر والأطراف المعنية الأخرى. وهذه المؤشرات رجحـــت مشـــاركة هـــاتين الحركتين في صيغة إدارية تتعلق بقطاع غزة، وإلى جانب السلطة الوطنيـــة الفلســـطينية. ومن هنا، جاءت الدعوة المصرية للفصائل الفلسطينية لجولة أخرى للحوار فيما بينها فـــي القاهرة، لتنسيق مواقفها بشأن مواجهة إحتمالات الانسحاب الإسرائيلي من غزة. ونـــاقش عمر سليمان مع قادة أجهزة الأمن الفلسطينية تفاصـــيل خطـــة أمنيـــة محكمـــة أعـــدتها المخابرات الفلسطينية، لاستعادة النظام في غزة عقب الانسحاب الإسرائيلي منها. وتنـــص هذه الخطة على تعاون القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية مع الأجهزة الأمنيـــة مـــن أجل وقف "الممارسات غير الشرعية"،[32] حيث يشرف مجلس الأمن القومي، برئاسة ياسر عرفات في حينه، على تطبيق الخطة، على إعتبـــار أنـــه مرجعيـــة الأجهـــزة الأمنيـــة الفلسطينية. ووفقاً لهذه الخطة التي كان من المفترض أن يستغرق تنفيذها خمسة أســـابيع، فإن حمل السلاح في الشوارع والأماكن العامة والأسواق غير قانوني، إلا من قبل عناصر

---

[32] المصدر السابق، ص49.

أجهزة الأمن. وفي ذات الوقت، تمت مطالبة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية دعـــم هـــذا القرار، مع جواز أن تقوم السلطة بإعتقال الأشخاص الذين لا ينصاعون للقانون.

واستكمالا لنفس الدور، جاءت زيارة مستشار الرئاسة المصري، أسامة الباز إلى الأراضي المحتلة، حيث إلتقى مع ياسر عرفات في 17 آذار 2004م، وطلـــب منـــه أن يعمل على منع جميع العمليات ضد إسرائيل وإعطاء تعليمات واضحة ومشددة للأجهـــزة الأمنية الفلسطينية لتحقيق ذلك. وفي ذات اللقاء، أكد الباز على أهمية فرض هيبة السلطة الفلسطينية على غزة والضفة الغربية، حتى لو أدى الأمر إلى إستخدام العنف. وفي هـــذا الخصوص، أيد الباز مطالب رئيس الوزراء الفلسطيني، أحمد قريع، في حل كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح ومنعها من تنفيذ عمليات مشتركة مع حركة حماس. ومن أجل تدعيم موقفه، شدد الباز على أنه "لا يعقل أن تكون حركة فتح التي تعتبر العمود الفقـــري للسلطة الفلسطينية هي المشاركة لحماس في عملياتها".[33]

رؤية تقييمية للإدراك الفلسطيني للدور المصري

[33] مقابلة الباحثة مع نائب مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

في واقع الأمر، يمكن أن نخلص إلى إستنتاج مفاده أن الفصائل الفلسطينية، حتى تلك التي تتبنى خيار المقاومة، وعلى رأسها حركة حماس، تؤكد على ضرورة إستمرار التواصل مع مصر والحوار معها وتقوية العلاقات بين الجانبين والوقوف إلى جانبها لمواجهة أية ضغوطات من أي كان. وبالإضافة إلى ذلك، تجمع الفصائل الفلسطينية على أهمية الحفاظ على دور مصر المساند للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ولمقاومته للاحتلال. فحركة حماس، على وجه الخصوص، تدرك أن أي خلاف مع مصر لن يفيد أيا من الطرفين، وأنه ينبغي الابتعاد عن المعارك الجانبية والتركيز على لب الصراع القائم مع الإسرائيليين.

وفي ذات الوقت الذي طلبت فيه مصر مواقف واضحة وقاطعة من الفصائل والسلطة الفلسطينية، فإن الفصائل والسلطة أيضا إشترطت وجود ضمانات لمواقفها وإجابات على تساؤلاتها. فمن الجدير ذكره أن الأطراف المدعوة للمشاركة في الحوار الفلسطيني في القاهرة أجمعت على أن إسرائيل لم تقدم لمصر أية تأكيدات على أن الانسحاب من غزة سيتم وفقاً لبرنامج محدد، وأن القاهرة لم تحصل على ضمانات تكفل عدم تدخل إسرائيل في شؤون القطاع ووقف الهجمات ضد الفلسطينيين، أو العودة لاجتياح المناطق الفلسطينية بعد الانسحاب.

ويرى الكثيرون أن الخلاف على الهدنة لا يرجع إلى رفض دور مصر، بقدر ما يتعلق بالاختلافات بين الفصائل الفلسطينية ذاتها، خاصة فيما يرتبط بقراءة كل منها للأحداث الدولية والإقليمية والداخلية. فعندما قام رئيسا وفدي حماس وفتح للحديث في حوار القاهرة في كانون الأول 2003م، ليشرحا موافقيهما من التهدئة المطروحة، فإنهما عرضا طرحين متناقضين، حيث وصل الأمر إلى حد أن زكريا الأغا، رئيس وفد حركة فتح في حوار القاهرة، إنسحب من إحدى الجلسات المسائية، كونه لم يحتمل تكرار رئيس وفد حماس، موسى أبو مرزوق، للتبريرات ذاتها المتعلقة بالقراءة السياسية لحماس للواقع الدولي الذي تتخذ على أساسه مواقفها. وفي نفس الوقت، قام رئيس وفد حماس عقب المؤتمر بإنتقاد منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكداً على عدم ديمقراطية المنظمة، ورغبتها في إخضاع حماس، وضمها كديكور للمنظمة من دون شراكة في القرار السياسي.

وبالطبع، فإن هذه الخلافات في الرؤى لم تكن جديدة أو مفاجئة، حيث كانت وليدة سنوات من الخلافات وعدم الثقة بين الطرفين. فحركة فتح لم تكن تعترف بحركة حماس كقوة لها وجودها الواسع على الساحة الفلسطينية. وكانت دائماً فتح تدعو حماس للدخول في حظيرة منظمة التحرير، دون قيد أو شرط. ويذكر أنه عندما جرى التوقيع على إتفاقية أوسلو عام 1993م، زاد حجم عدم الثقة بين الطرفين وأنصارهما من الفصائل الأخرى. وساهم في توسيع الفجوة تلك اللقاءات والاتفاقات السرية التي عقدت بين المنظمة وإسرائيل.[34]

---

[34] المصدر السابق.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن إعداد فتح وفصائل المنظمة العدة للتوصـــل إلـــى الهدنة في القاهرة كان أحد مظاهر عدم الثقة بين الجانبين، حيث أنه لم يتسنَ التوصل إلى إتفاق إلا برعاية مصرية. وهنا يمكن للمرء أن يستذكر أنه في الوقت الـــذي ســـبق بـــدء الحوار، كانت فصائل المنظمة تؤكد أن الهدنة قادمة، في حين، كانت فصـــائل المقاومـــة الإسلامية تشدد على أن الهدنة غير واردة، وأنهم أبلغوا هذا القـــرار لمصـــر ومنظمـــة التحرير، وإعتبروها نقطة خلاف.[35]

وإعتبر الكثير من المحللين أن فشل بعض جولات الحوار يعتـــبر فشـــلاً للـــدور الدبلوماسي المصري، وضربة لجهود مصر كوسيط في عملية التســـوية بيـــن إســـرائيل والفلسطينيين. ولكن من ناحية أخرى، رأى البعض أن الفشل أعطى فرصة كبرى لقراءة أكثر عمقا في الظروف الدولية والإقليمية، بحيث جاءت نتـــائج الجولـــة اللاحقـــة مـــن المباحثات أكثر ترتيبا وتناسقا مع الواقع. وهذا ما يفسر قيام مصر بدور مـــوازي علـــى الساحة الأمريكية والإسرائيلية، حيث بذلت جهوداً لإقناع هذين الطرفين بأنه لا توجد هدنة مجانية، وأن على الإسرائيليين أن يقدموا الحوافز للفصائل للجلوس مرة أخرى والتجاوب مع أي تحرك لتخفيف معاناة الفلسطينيين. ولهذا أيضاً، أوضحت مصر أن زيـــارة عمـــر سليمان إلى الولايات المتحدة يمكن أن تكون فرصة حقيقية للحصول على ضمانات مـــن الأمريكيين بأن الهدنة ستكون متبادلة، وليست فقط من طرف واحد.

---

[35] المصدر السابق.

والمشكلة التي واجهت الخطة المصرية أساساً هي موافقة الفصائل الفلسطينية على وقف القتال ووقف العمليات. فلم يكن من السهل على الفصائل أن تقبل وقفـــاً شـــبه دائم لإطلاق النار وأن لا تنتقم لمقتل قادتها، مثل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبـــد العزيـــز الرنتيسي وغيرهما، خاصة وأنها كانت قد رفضت هدنة مصـــرية مقترحـــة مـــن قبـــل، وبشروط أفضل. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن فصـــائل فلســـطينية رئيســـة رفضت بالفعل المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، مؤكدة أن إسرائيل ستستغل مثل هذه المبادرة لتجميل صورتها أمام العالم، محاولة التخلص من العبء الأمني، وستسعى الـــى تصدير أزماتها إلى خارج المنطقة. وبالتحديد، رأت حركة حماس أنه ينبغي على القيـــادة المصرية أن تكون واقعية في تحديد أهدافها تجاه الإسرائيليين. وعلاوة على ذلك، طالبت فصائل فلسطينية كبرى مصر بتعديل مبادرتها الهادفة لدعم الانسحاب الإســـرائيلي مـــن قطاع غزة، خاصة بعد أن عدلت الحكومة الإسرائيلية خطة الانسحاب التي كانت مصر قد وافقت عليها. ولذلك أيضاً، رحبت الفصائل بأي حوار مع القاهرة لبحث تلـــك القضـــية، خصوصاً في ظل محاولات شارون توريط قوى إقليمية في المنطقة، وتحديداً مصر لتنفيذ أهدافه الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.[36]

[36] الصواف، "حماس: لا صدام مع مصر ولكن مخاوف مشروعة"، مصدر سبق ذكره.

ومن الواضح أنه لا توجد حساسية للدور المصري بالنسبة للفصائل الفلسطينية، وأن معارضة بعض هذه الفصائل لا يرجع إلى رفضها الدور المصري، بمقدار ما هو خشية أن تتورط مصر في حماية أمن إسرائيل. وفي هذا الإطار يرى الكثير من الخبراء أن مخاطر الدور المصري تكمن في ثلاثة عناصر: أحدها هو مدى الانخراط في الأمر، والثاني هو التورط، والثالث عدم القدرة على ضمان خروج آمن. وفي حقيقة الأمر، يمكن القول أن الموقف الفلسطيني، تاريخياً، من التدخلات السياسية العربية ليس ناجما عن نفور من الأشقاء، أو حساسية ضدهم. فقد كان الفلسطينيون، ولا يزالون، عروبيي الانتماء، حيث الأخطار والتحديات المحدقة بهم عبر التاريخ جعلت إحتماءهم بالبعدين العربي والإسلامي حتمية إستراتيجية لا مفر منها. ولكن، جاء التحفظ الفلسطيني على بعض هذه التدخلات العربية لأنها أحيانا جاءت إمتدادا لموجات غربية، أو غريبة عن المنطقة.[37]

[37] محمد شاكر عبد الله، "الدور المصري والأردني في إطار إستقلالية القرار الفلسطيني"، **http://www.Amin.org**, 2004/6/28.

ولذلك، كان مقبولا، فلسطينياً، أن تقوم مصر بـــدور فـــي التهيئة لجلاء الاحتلال الاستيطاني عن قطاع غزة والضفة الغربية، ما دام دورها واضحا ومراعياً للحساســـيات الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني. ورغم ذلك، فقد كثر الحديث عن الدور الذي تقوم به مصر تجاه القضية الفلسطينية، وعما يسميه البعض مخاطر هذا التحرك، حيث طرحت تخوفات ومحاذير، عمقتها مقالات صحفية إسرائيلية، أو تصريحات لمسؤولين إسرائيليين، يرفضون فيها الدور المصري، أو يتحدثون فيها عن هذا الدور في بعـــده الأمنـــي فقـــط. ولذلك، لم يكن غريبا أن ذهب البعض إلى حد الحديث عن الدور المصري بـــأنه يجـــري دون رغبة قطاعات فلسطينية.

ولذلك أيضا، كانت القاهرة قد فشلت في إنجاز الهدنة بشقها الفلسطيني، بعـــــد أن أوشكت على تحقيقها في جولات حوارية متعددة، وذلك نتيجة لإفساد الإســـرائيليين لهـــذه المحاولات المصرية جراء تصريحاتهم المغرضة.[38]

الإدراك المصري للقضية الفلسطينية وتطوراتها

تعود علاقة مصر بفلسطين إلى آلاف السنين. ومنـــذ مـــا قبـــل الميلاد، شـــكلت فلسطين، ليس حدود مصر الشمالية فحسب، بل مجال أمنها الحيوي. ولـــم تتغيـــر هـــذه العلاقة على مدى العقود الماضية. فكانت مصر محور العالم العربي في الصـــراع مـــع

[38] محمد خالد الأزعر، "الحوار الفلسطيني: المسار والمحددات والمصير"، 22/6/2003 **http: //www. islamonline.net**,

إسرائيل قبل إتفاقية كامب ديفيد، وأيضا بعد توقيع هذه الاتفاقية، حيث لـم يتغيـر موقـع فلسطين وتأثيرها في إطار رؤية مصر لأمنها القومي.[39]

وعند بحث دور مصر في التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، لا بـد من الإشارة إلى أن هناك تحولاً طرأ على سياسة مصر تجاه هذا الصراع، وعلى منهجها في إدارته، خاصة بعد حرب تشرين الأول 1973م. ففي هذا السياق، بدت سياسة الرئيس أنور السادات ونهجه تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي وكأنهما يمثلان قطيعة مع ثـوابت الموقف المصري من هذا الصراع.[40] وعموما، حاول السادات كسب ثقة الولايات المتحدة لضمان أن تصبح مصر في هذه الحالة، وليس إسرائيل، هي ركيزة السياسة الأمريكية في المنطقة.[41] وبعد المأزق الذي واجهته سياسات السادات والتي إنتهـت بمصـرعه عـام 1981، تمت إعادة تقييم شاملة للسياسة المصرية. ولكن، لم يكن بمقدور مصر أن تتبنى إستراتيجية بديلة، لأن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب قاعدة سياسية وإقتصادية وإجتماعيـة مخالفة للنظام السابق. وكما هو معلوم، فإن النظام المصري وقتها لم يكن مستعداً أو قادراً على إحداث التغيير الشامل المطلوب، ولكنه كان قادراً ومستعداً لأن يتعامل مع معطيـات الواقع وفقاً للبدائل العملية المطروحة. ولكن الدبلوماسية المصـرية تمكنـت خلال هـذه المرحلة الأولى من تحقيق معظم هذه الأهداف بدرجة أو بأخرى.[42]

---

[39] شعبان، مصدر سبق ذكره.

[40] عيسى أبو زهيرة، "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني"، **مجلة رؤية**، العدد23، تشرين الأول 2003، ص23.

[41] حسن نافعة، "تجربة مصر مع التسوية: الظروف والنتائج"، **مجلة أبحاث**، العدد4، 1995، ص77.

[42] المصدر السابق، ص84.

ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، أخذت الأحداث تسير في الاتجاه الــذي تتمناه مصر وتسعى لتحقيقه. فقد عادت مصر إلى الصف العربي، واضطرت سوريا إلى التخلي عن موقفها الرافض لأية صيغة للتفاوض المباشر، أو غير المباشر، مع إسرائيل، قبل أن يتحقق التوازن الاستراتيجي في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي، خاصةً فــي ظل مرحلة الوفاق الدولي بين المعسكرين المتصارعين، الشرقي والغربي. وكــان ذلــك نتيجة لما رأته مصر من أنها قادرة على أن تمثل زخماً، وذلك بعقد مؤتمر دولي لتســوية شاملة لهذا الصراع. فعندها، بات الدور المصري مطلوباً ومرغوباً فيه من جميع الــدول العربية، ناهيك عن إسرائيل والولايات المتحدة وروسيا.

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991م، حيث كانت مصر وســوريا ودول الخليج جزءاً من النواة التي بني حولها التحالف الدولي المناهض للعــراق، تعــزز دور مصر على جميع الصعد، وأصبح بمقدورها أن تلعب دوراً مهماً في الســعي والضــغط باتجاه عقد مؤتمر دولي للسلام لتحقيق تسوية شاملة تقــوم علــى مبــدأ الأرض مقابــل السلام.[43]

---

[43] المصدر السابق، ص84.

ومن أجل تحقيق توسيع نطاق التسوية السياسية، جندت مصر كل إمكاناتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية من أجل دفع عملية التسوية قدماً بهدف تحقيق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في إطار المرجعيات المتفق عليها، وفي إطار مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها. وظلت مصر حريصة على تأكيد أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، وأن كل ما في الأمر يكمن في أنها عندما يطلب منها النصيحة، فإنها لا تبخل بها، لأنها دائماً مع الحق العربي الفلسطيني وقضيته العادلة.

كما رأت القاهرة أن تحقيق الاستقرار في المنطقة مرهون بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن إستمرار إسرائيل في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، من خلال هذه الممارسات والسياسات، يفسد أية محاولة جادة لتحقيق التسوية المرجوة. وفي جميع الأحوال، أكدت مصر على أهمية حشد الرأي العام العالمي والجهود الدولية من أجل هزيمة كل السياسات التي تهدف إلى عرقلة التوصل إلى تسوية حقيقية وفتح الباب أمام التسوية العادلة وفق الأسس والقرارات الدولية والاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تؤكد على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وإقامة دولته المستقلة في حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، على أن تعيش هذه الدولة في أمن وسلام مع دولة إسرائيل.

وحيث تردد وجود ضغوط مصرية على السلطة الفلسطينية من أجل وقف إنتفاضة الأقصى، أكدت القاهرة أن وقف الانتفاضة أو المقاومة ليس مطروحاً في حوار الفصائل الفلسطينية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 17/12/2004، بل أن تلك الفصائل إختارت أن تلتقي لبحث الأسلوب الأمثل لاستمرار المقاومة بالطريقة التي تحقق الهدف. كما إرتأت مصر في الوقت ذاته أنه لا يمكن حصر أسلوب المقاومة والكفاح ضد الاستعمار في أسلوب واحد، وأن الفلسطينيين هم الذين يجب أن يحددوا الأسلوب الأمثل حسب الظرف الذي يعيشونه.

ولكن في الواقع، فقد سعت مصر إلى الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على هدنة وليس إيقافاً كاملا للانتفاضة، تمتنع فيها الفصائل عن القيام بأية عمليات إستشهادية، بإعتبار أن ذلك كان أحد الشروط التي أصرت عليها إسرائيل. والواقع أيضا أن عقد تلك الهدنة كان الهدف الأساسي المحرك لمعظم الجهود المصرية في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، منذ عام 2003م، حيث كان هذا الدور من أبرز الأدوار التي لعبتها مصر والذي حظي بدعم وتشجيع قوى دولية هامة ومؤثرة في مجريات هذا الصراع.

وفي الفترة الأخيرة، يمكن القول أن أسباباً كثيرة دفعت السياسة المصرية إلى التحول، بنشاط، على الساحة الفلسطينية، بهدف تحريك المفاوضات الجامدة. وكان على رأس هذه الأسباب خطة شارون الأحادية الجانب للانفصال عن قطاع غزة. وأن السبب الثاني، فتمثل في حالة الاحتقان الفلسطيني الداخلي، التي دفعت بالقاهرة لاستخدام ثقلها السياسي لتحقيق نوع من التهدئة.

فقد أدركت مصر أن أحد أهداف شارون غير المعلنة من خطته، هو الدفع بإتجاه صدام فلسطيني داخلي، وأن الوضع الفلسطيني مهيأ لذلك، خصوصاً في ظل الاحتقان العميق، كما ذكر أعلاه. وعلى هذا الأساس، عملت مصر لتجنيب الفلسطينيين، وتجنيب نفسها، وضعاً قد يكون كارثياً على مصر ذاتها، وليس على الفلسطينيين فقط، في حال إنفجار الوضع في غزة، الأمر الذي إن حدث، سيشكل خطراً حقيقياً على مصر وأمنها.[44]

---

[44] شعبان، "مصر لاعب داخلي في الساحة الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره.

وحتى لا تبقى خطة شارون خطة أحادية الجانب، وبهدف تجاوز السياسة الإسرائيلية التي تدعي أنه لا يوجد شريك فلسطيني، وجدت مصر نفسها تحل محل الفلسطينيين في العلاقة المباشرة مع الإسرائيليين. وحتى لا تجد نفسها تلعب دوراً أمنياً يكرس أهداف شارون، قدمت مصر مبادرتها لقطع الطريق على شارون والحيلولة دون تحقيق أهدافه من وراء خطته الأحادية الجانب. فطلبت مصر أن تكون الخطة مدخلا لتنفيذ خريطة الطريق ولمفاوضات فلسطينية-إسرائيلية مباشرة. وفي هذا الصدد، حددت مصر أربعة شروط أساسية لإسرائيل، إعتبرت أنه لا بد من توافرها لتستمر في جهودها الفلسطينية: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة؛ عدم إغلاق القطاع، على أن يكون مفتوحاً على العالم، بما في ذلك تشغيل ميناء غزة البحري ومطارها الجوي؛ وجود تواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ وعدم عودة إسرائيل إلى إحتلال القطاع مرة أخرى. وكما يلاحظ، فإن السياسة المصرية لا تعتمد في تنفيذ خطتها على مطالبة إسرائيل بالمطالب السابقة فحسب، بل إعتمدت في جزء أساسي منها على معالجة الوضع الفلسطيني الداخلي، والذي أملت مصر في أن يتجاوز محنته الداخلية في غزة. وفي هذا الإطار، فإن مصر سعت من أجل توصل القوى الفلسطينية السياسية إلى إتفاق سياسي فيما بينها، بحيث تتوافق على هدنة مع إسرائيل، حتى تتجنب تداعيات قد تستغلها إسرائيل في حال قيام الفلسطينيين بعمليات داخل إسرائيل. فالتخوف المصري كان بأن إسرائيل قد تطلق يد جيشها بسياسات أكثر دموية ووحشية ضد الفلسطينيين، في حال إستمرت

المقاومة الفلسطينية. ولذلك، طلبت مصر من الرئيس ياسر عرفات، قبل رحيلـــه، القيـــام بإجراءات إصلاحية، كما تم ذكره من قبل.[45]

ومن الواضح، أن أحد أهم الشروط المصرية للعب دور في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، هو عدم حصر دور مصر في الدور الأمني، حتى لا يبدو ذلـــك الـــدور تنفيذاً لسياسة شارون. رغم تلك الجهود المصرية المبذولة على الساحة الفلسطينية، لم يقر شارون بدور للقاهرة يتجاوز الدور الأمني، بل إنه أدرك أن السياسة المصرية تحاول أن تجعل إنسحابه الأحادي الذي وصفه "بالتنازل المؤلم" يفقد مضـــمونه الـــذي أراد، حيـــث إعتبرت مصر ذلك الانسحاب تنازلاً غير كاف يحتاج إلى خطوات أخرى.[46]

---

[45] المصدر السابق.

[46] جرباوي، "الأخ الأكبر"، مصدر سبق ذكره.

ومن جانبها، بدت مصر ميالة إلى المشاركة في مناقشة وتطبيق خطة شـــــارون، وذلك إنطلاقاً من عدد من العوامل الرئيسية: أولها أنها غير راضـــية عـــن تراجـــع دور القيادة الفلسطينية وعن بروز تناقض واضح في الأجندة الفلسطينية. فبالنسبة لها، شـــكلت هذه القضايا تهديدا رئيساً للقضية الفلسطينية. وإعتبرت إستمرار الأمر على حاله بمثابـــة تخييب للأمل في الحفاظ على الحقوق الفلسطينية.[47] وثاني هذه العوامل يتمثل في إعتقـــاد مصر أن عليها أن تلعب دوراً بالنظر للظروف غير الطبيعية التي يمر بها الفلســـطينيون في هذه الآونة. ولذلك، حرصت مصر أنه في غياب أي بديل لخطة شارون، فإن مصـــر تبدو مقتنعة بأن الخطة قد تصبح جسرا أساسيا يجبر إسرائيل على التخلـــي عـــن معظـــم الضفة الغربية، وهو الأمر الضروري لتحقيق تسوية شاملة. ثالث هذه العوامل، فيكمـــن في أن مصر قلقة من أنه عند إنسحاب إسرائيل من غزة، فإن القطاع قد يتحول إلى بؤرة توتر من شأنها أن تؤثر سلبا على العلاقات الوطيدة التي تربط مصر بإسرائيل والولايات المتحدة. ولتحصين هذه العلاقات، فإن مصر رغبت في لعب دور رئيس في الحفاظ على الأمن في غزة، وخاصة في ضبط الحدود المصرية الفلسطينية.

---

[47] فهمي هويدي، "مصر في غزة: محاذير وتساؤلات"، **صحيفة أخبار الخليج البحرينية**، 15/6/2004، ص9.

ولذلك، جاءت الدعوة المصرية إلى القوى والفصائل الفلسطينية للاجتماع في القاهرة وإجراء للحوار الفلسطيني-الفلسطيني هناك، تأكيداً على الدور المصري القومي والإقليمي. ويذكر أن هذه الدعوات جاءت بعد أن تعرضت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية لشبه الانهيار والتدمير خلال إنتفاضة الأقصى، بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية، وبعد أن تراجعت مصداقيتها أمام الشعب الفلسطيني، حيث ظهرت جلية طبيعة الفساد التي تتآكلها. فحاولت مصر جاهدة من خلال رعايتها الحوار ترميم هذا الهيكل المتداعي، لأن السلطة الفلسطينية تمثل بالنسبة لمصر عنوان مشروع التسوية السياسية الذي تتبناه كإستراتيجية وكخيار أوحد في التعامل مع إسرائيل. ولعل الدور المصري المشارك في إصلاح السلطة أمنياً ومؤسساتياً يأتي في هذا السياق، وكمحاولة للتأكيد على الدور المصري الداعم لمشروع السلطة الفلسطينية الوليد منذ إتفاقية أوسلو.

ومن الجدير ذكره أيضاً، أن الدعوة المصرية جاءت كمحاولة، لم يتحقق لها النجاح، لتعزيز دور اليسار الإسرائيلي لكي يلعب دوراً ضاغطاً على الحكومة الإسرائيلية، بهدف إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، من ناحية، وإحراجاً لليمين الإسرائيلي، بقيادة شارون، أمام الرأي العام العالمي. ومن المهم أن نتذكر أن مصر تعرضت مؤخراً لضغوط أمريكية ودولية، وأنها كانت الهدف الرئيس في خطة الشرق الأوسط الكبير التي تزعمتها الولايات المتحدة. ولذلك، واضح أن مصر كانت مكرهة على أداء دور فاعل إزاء متابعة التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية، لكي تخفف من الانتقادات لها. فقد أكد المسؤولون الإسرائيليون أن الدافع الأساسي من وراء دور مصر هو قلق القاهرة من تنامي قوة حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة، وإحتمال تحولها مستقبلاً إلى مركز للحركات الإسلامية في المنطقة. وكان من أهم من ردد مثل هذه الادعاءات صراحة ليس أقل من الجنرال الإسرائيلي، آهرون زئيفي فركش، رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وقد أبلغت القاهرة أيضاً الأطراف المعنية أنه بات ضرورياً أن تنهي إسرائيل حصارها لعرفات، وتسمح له بحرية الإنتقال في كافة الأراضي الفلسطينية لتفقد الأوضاع على الطبيعة، بعد أن دام حصاره قرابة العامين في مبنى "المقاطعة" في رام الله. ولقاء قادة التنظيمات والفصائل الفلسطينية، وإقناعهم بقبول التهدئة والعنف غير الشرعي، بحسب تعبير المبادرة المصرية.[48]

---

[48] كارم محمود، "مصر تطالب بتحرير عرفات وأمريكا توافق"، **1/6/2004http://www.islamonline.net**,

ومن ناحية ثانية، أكد البعض أن مصر حاولت المناورة للتمسك، وبحزم، بمبادئها إزاء القضية الفلسطينية، حيث رأى كثيرون أن الحوار الذي رعته القاهرة يشكل تطـــوراً مهماً في التعاطي المصري مع الشأن الفلسطيني.[49]

وفي هذا الخصوص، أكد البعض أن مصر إعتبرت أن عرفات هو وحده القـــادر على التفاهم مع الفصائل الفلسطينية الأخرى والوصول معها لصيغ تضمن عـــدم حـــدوث فوضى وإنفلات أمني في غزة، في حال إنسحاب إسرائيل من القطاع، وفق خطة شارون للفصل الأحادي عن الفلسطينيين.[50]

ومن الأهمية بمكان القول أنـــه بمعـــايير المصـــلحة المباشـــرة، فـــإن التفكيـــر الاستراتيجي المصري ظل ينطلق طوال الوقت من حقيقة أن الذين أرادوا حصار مصـــر وتكبيلها، سلكوا في ذلك دروباً شتى، كان من بينها الضغط عليها من جهتين: من شـــمالها في فلسطين، ومن جنوبها في السودان. وفي ظل هذا التصور، كان التعامل المصري مع الموضوع الفلسطيني ينطلق من إدراك عملي على مستوى التحـــدي المطـــروح، بحيـــث يهدف إلى وضع المصلحة الوطنية المصرية على قدم المساواة مـــع المصـــلحة القوميـــة العربية.

---

[49] هويدي، "مصر في غزة"، مصدر سبق ذكره.

[50] مصطفى الحسيني، "مصر والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية: حدود الدور الإقليمي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، خريف 1999، ص83–91.

ومن يتابع الدور المصري في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، لا بد وأن يخرج بإنطباع مفاده أن الموقف المصري يتراوح ما بين دعم ثبات المفاوض الفلسطيني عندما يثبت، بل تحريضه عليه في بعض المواقف، وما بين تشجيعه على المرونة، أو على التساهل، خصوصاً عندما يتشدد الموقف الإسرائيلي، وأيضاً عندما يتعمد الراعي الأمريكي تغييب دور المفاوض الفلسطيني، أو التعتيم على آرائه. وعلى هذا، فمنذ أن بدأت المفاوضات العربية-الإسرائيلية، إنطلاقاً من مؤتمر مدريد في خريف عام 1991م، أحاطت مصر المفاوض الفلسطيني برعايتها، سواء في مفاوضات واشنطن العلنية، أو في مفاوضات أوسلو، حتى لو كان التدخل المصري في الأخيرة متأخراً.[51]

وتحليلاً للموقف المصري، فقد رأى كثيرون أن الدور الذي تضطلع به مصر وإن كان ينطلق من عوامل ظرفية، فإن مشكلته الحقيقية تكمن في طبيعة العلاقة الثلاثية التي تربط مصر بالولايات المتحدة وبإسرائيل. ففقط بالنظر إلى موازين تلك العلاقات، يمكن تفسير براغماتية مصر وسياستها العملية المنطلقة ظرفياً، أحياناً، وتشددها مع المفاوض الفلسطيني، أحيانا أخرى. وإلا، فكيف يمكن تفسير مساندة مصر للمفاوض الفلسطيني أحياناً، والضغط عليه أحياناً أخرى. فمصر تسعى لكي تحصد ثمارا من الولايات المتحدة الأمريكية في كلتا الحالتين، حيث تعمل جاهدةً لتبين أنها اللاعب العربي الوحيد المؤثر في المنطقة، ولكن دون أن تصل إلى حد تتعرض فيه لضغط أمريكي، أو لتدخل من قبل اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، مما قد يعرقل مطالب مصر من الولايات المتحدة نفسها.

---

[51] المصدر السابق.

الخلاصة

تمثل الإدراك الفلسطيني للدور المصري في رؤية السلطة الفلسطينية بأن الـــدور المصري مساند للشعب الفلسطيني في تحقيق طموحاته الوطنية، بـــدحر الاحتلال وإقامـــة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما تطابقت الرؤية المصرية مع رؤية الســـلطة فـــي تحقيـــق الهدنة بين الفصائل لتعليق المقاومة، وذلك كمحاولة لتمكين السلطة من إستعادة ســـيطرتها على زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما دورهـــا الأمنـــي. فالســـلطة الفلسطينية إعتقدت أن وقف المقاومة قد يساعد في تسهيل صـــرف الأمـــوال الضـــريبية المحتجزة لدى الإسرائيليين، بالإضافة إلى إستعادة المساعدات الأوروبية لـــدعم الســـلطة ومؤسساتها. وكذلك إعتقدت السلطة ومصر أن وقف المقاومة قد يساعد اليسار الإسرائيلي للدفع بإتجاه عودة المفاوضات وإحراج شارون داخلياً وأمام الرأي العام الدولي، ومن ثـــم دفعه للعودة إلى طاولة المفاوضات ومسار التسوية من جديد.

أما بالنسبة لإدراك الفصائل الأخرى، فتمثل في موقف حركة حماس الذي جـــــاء مرحباً بالدور المصري، شريطة ألا يكون على حساب الحقوق الفلسطينية الثابتة ومقاومة الاحتلال. فالقيادة السياسية لحركة حماس أكدت أن صورة الدور المصري في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ليست وردية، حيث أن دور مصر الإقليمي والقومي يجب أن لا يختزل في مساندة قوات أمن لفصيل فلسطيني واحد، وحيث أن الدور الأمني المصـــــري يشكل خطوة تحتاج إلى مراجعة ذاتية. وحماس أوضحت أن حضور قوات أمن مصـــرية بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من غزة أفضل من حضورها فـــي ظـــل وجـــود قـــوات إسرائيلية، خاصة في ظل شكوك الفصائل الفلسطينية المختلفة تجاه جدية إســـرائيل فـــي التعامل مع الهدنة.

وأما بخصوص الإدراك المصري للقضية الفلسطينية، فإنه إرتبط بالتطور الذي حدث في السياسة المصرية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام. فبينما نحت مصر ناحية العزلة عن العالم العربي بعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1979م، أخذت الأمور تعود تدريجياً إلى مجرياتها بعد تولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم، حيث بذل جهوداً ملحوظة في سبيل توسيع نطاق التسوية السياسية. ولذلك كان سعي مصر للحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على الهدنة مؤخراً بمثابة المحرك لمعظم الجهود المصرية في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ عام 2003م. وذلك الدور الذي لعبته مصر كان من أهم أدوارها على مدى السنين، خاصة وإنه حظي بدعم تشجيع قوى دولية هامة ومؤثرة. وهذا الدور هو الذي دفع السياسة المصرية إلى التحول بنشاط أكثر في الساحة الفلسطينية، بهدف تحريك المفاوضات الجامدة من خلال خطة خريطة الطريق.

وضمن هذا الدور جاءت الدعوة المصرية للقوى والفصائل الفلسطينية للاجتماع في القاهرة بهدف إجراء الحوار الفلسطيني-الفلسطيني، إعتقاداً منها بأنها تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في ظل الظروف غير الطبيعية التي يمر بها الفلسطينيون، وأيضاً إنطلاقاً من قناعتها بأن خطة شارون أحادية الجانب قد تصبح جسراً أساسياً يدفع إسرائيل للتخلي عن معظم الضفة الغربية.

وأخيراً، فإنه يمكن القول أن الإدراك المصري لأهمية القضية الفلسطينية تعمـــق بعد أن تأكدت مصر بأن من أخطر نتائج صلحها مع إســـرائيل كـــان إضـــعاف دورهـــا المركزي إقليمياً ودولياً. ولذلك، فقد رأت مصر في مؤتمر مدريد تحقيقاً لمسعاها في تعميم القبول العربي لمبدأ السلام مع إسرائيل، كما أنها رأت فيه فرصة لاســـتعادة قـــدر مـــن مركزية دورها الإقليمي. فأصبحت هي، لا غيرها، الراعية الإقليمية لعملية التسوية، تحت مظلة الراعيين الدوليين، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

التفاعل المصري الفلسطيني

المقدمة

في بداية هذا الفصل، لا بدَّ من التأكيد على أن علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بمصر تتحدد في ضوء إدراك كل من الطرفين لطبيعة هذه العلاقة، وكذلك ضمن إطار فهم كل منهما لدوره في محيطه الإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس، فإن هذا الإدراك المتبادل يشكل حجر الزاوية في تعيين الأدوار وتشكيل الممارسات العملية لكل من الطرفين، حيث أن هذا الإدراك بحد ذاته يشكل رؤية يمكن من خلالها تفسير الممارسات وفهم مصادر شرعيتها وركائز مصداقيتها. وهنا، لا بدَّ من التأكيد أيضا على أن المصالح العليا لعدد من الأطراف الإقليمية والدولية، سواء كانت هذه المصالح إقتصادية أو سياسية أو إستراتيجية، تلعب دورا بارزا في صياغة ورسم العلاقات الفلسطينية المصرية، وفي تحديد أدواتها ومجريات تطورها عبر مختلف الظروف والملابسات.[1]

وفي هذا السياق، فإنه تجدر الإشارة إلى أن معرفة وجهة نظر كل من السلطة الفلسطينية ومصر تجاه بعضهما البعض تشكل عنصراً حيوياً وضرورياً لاستكشاف كونه العلاقة بين الطرفين وطبيعتها، وذلك من أجل التعرف على محتواها وأدواتها. ولذلك، فإنه يمكن رصد ملامح هذه العلاقة من خلال دراسة العديد من النماذج المتعارف عليها

---

[1] أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر أغا، "المفاوضات وإحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7، شتاء 1991، ص 5.

في حقل العلاقات الدولية. ولذلك أيضا، فإنه لا يمكن إستقراء العوامل المحـددة لملامـح العلاقات الفلسطينية المصرية دون إدراك الحلقات التي تدور بداخلها هذه العلاقات، بـدءاً بتفاعلات مع الجانب الإسرائيلي أو الأمريكي، أو المحيط الإقليمي والدولي بشكل عـام. فعرض رؤية هذه الأطراف للقضية الفلسطينية وللصراع العربي-الإسرائيلي ينطوي على أهمية بارزة في التعرف على التأثيرات التي تترتب على العلاقات بين مصر وفلسطين.

نماذج أنماط العلاقات والتفاعل بين مصر وفلسطين

تنظر السلطة الفلسطينية إلى مصر على أنها الدولة العربية ذات الثقل الحاسم في المواجهة مع إسرائيل، سواء أثناء المواجهة العسكرية أو في حالة التسوية السـلمية. ولا شك أن تاريخ المواجهة العربية-الإسرائيلية طوال العقود المنصرمة يكشف بجلاء تام هذا الإدراك، وحدود الدور الذي إضطلعت به مصر في هذه المواجهة، والذي يتناسـب مـع إمكاناتها البشرية والعسكرية والإقتصادية والدبلوماسية. وتدرك السـلطة الفلسـطينية أن مصر إستطاعت أن تصوغ رسالة تتجاوز حدودها في تاريخها الحديث، وأن مضمون هذه الرسالة كان تحريرياً متوافقاً مع روح العصر. وفوق ذلك، فإن مصر تعتـبر، بصـفتها "**الأخ الأكبر**"، أن لديها إلتزاماً أدبياً وتاريخياً تجاه القضـية الفلسـطينية، وإزاء الصـراع العربي-الإسرائيلي، منذ أن ظهر هذا الصراع إلى حيز الوجود. ومصدر هـذا الإلـتزام يكمن في الاعتبارات القومية والإستراتيجية والإنسانية. كما تكن القيادة الفلسطينية لمصر تقديراً خاصاً يتعلق بدورها في الصراعات العربية الفلسـطينية والخلافـات الفلسـطينية

الداخلية. فقد حرصت مصر على رأب الصدع الفلسطيني ودعم وحدة القيادة الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الفلسطينية.[2]

وترى القيادة الفلسطينية أن مصر قد حرصت على تأكيد إلتزامها إزاء القضية الفلسطينية، حيث لم تتغير تلك الرؤية تقريباً، حتى في أحلك اللحظات والظروف، والتي بدا فيها للبعض أن مصر تتخلى عن القضية الفلسطينية، وتسلك متفردة طريق التسوية مع إسرائيل. وقد طفت هذه الشكوك على السطح، خاصة عندما تم التوقيع على معاهدة كامب ديفيد، حيث حرصت مصر، من خلال المعاهدة، على معالجة القضية الفلسطينية عبر مرحلتين: الأولى تتمثل في ترتيبات الحكم الذاتي، والثانية تتمثل في مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ورغم أن ذلك قد بدا كورقة لتبرير الصلح المنفرد مع إسرائيل آنذاك والإبقاء على شعرة معاوية لمخاطبة الفلسطينيين والرأي العام العربي، فإن ما إتضح فيما بعد هو أن مصر حرصت خلال المباحثات حول الحكم الذاتي على إرساء مبادئ أساسية يمكن للفلسطينيين أن يسترشدوا بها في حالة قبولهم لهذه الصيغة واللحاق بها. وبالفعل، عكفت القيادة الفلسطينية على دراسة مواقف المفاوض المصري إبان هذه المرحلة والاسترشاد ببعض المبادئ التي أصر عليها خلال هذه المباحثات، قبل وأثناء مدريد.[3]

ومن البديهي أن هذا الإدراك ليس شيئاً جامداً لا يتغير، كما أنه ليس معطى ثابتاً لا يطرأ عليه تحول، ذلك لأنه نتاج الظروف والملابسات والوقائع التاريخية. ومن جهة أخرى، فإن هذا الإدراك يرتبط بإعتبارين مهمين: الأول هو موقع طرفي هذه العلاقة في

---

[2] عبد العليم محمد، **تحولات السياسة والمجتمع في إسرائيل، 1996–2003**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص 94-95.

[3] المصدر السابق، ص 95.

الحقل السياسي والدولي. وأما الثاني، فهو تطور العملية السياسية ذاتها ورؤية الأطـــراف لمدخلاتها ومخرجاتها ونتائجها في الواقع.

وفي المرحلة الراهنة، تدرك القيادة الفلسطينية أن موقع مصر في عملية التســوية يؤهلها لدور لا غنى عنه إزاء القضية الفلسطينية. فمصر كانت أسبق في عقــد الصـــلح والسلام مع إسرائيل. وقد أهلها ذلك للاحتفاظ بعلاقات طيبة مـــع إســـرائيل والولايـــات المتحدة الأمريكية. وبناءً عليه، فإنه يمكن لمصر أن تستثمر هذه العلاقات لصالح إستمرار العملية السلمية وتطورها. كما أن خبرة مصر القانونية والدبلوماسية المتراكمة عبر الزمن في المجال التفاوضي تمثل رصيداً للمفاوض الفلسطيني وعمقاً له.[4] وهو تماماً ما جعـــل القيادة الفلسطينية تسند لمصر مهام بأكملها في هذا الإطار، الذي هو نوع آخر من نماذج العلاقات بين البلدين، يتيح للقيادة الفلسطينية **توكيل مصر وإسناد** بعض المهام إليها.

وأياً كان الجدل حول طبيعة وحدود الكيان الفلسطيني الناجم عن إتفاقات أوســـلو، سواء كان يمثل دولة بمقومات الدولة المعروفة في القانون الدولي العام، أو يمثل ســـلطة محدودة بالسيادة الإسرائيلية العسكرية والفعلية ومحاطة بها من كل جانب، فإنه، لا شـــك، أن السلطة الفلسطينية الحالية تجد نفسها مطالبة بالتحرك في إتجاه بناء مؤسسات إقتصادية وسياسية وتمثيلية وتعليمية لإدارة شؤون الشعب الفلسطيني. كما أن السلطة الفلسطينية تجد نفسها بحاجة إلى إعادة إعمار ما أفسده الاحتلال الإسرائيلي. وكما هو معلوم، فإن مهمـــة إعادة الإعمار تتضمن تنمية الإقتصاد الفلسطيني وتشييد بنية تحتية تســـتجيب للحاجـــات

[4] عبد العليم محمد (تحرير)، **التسوية ودور مصر الإقليمي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1998، ص 53.

الملحة للفلسطينيين، وإستيعاب الفعاليات الفلسطينية المدنية والسياسية، وكذلك مأسسة الحياة السياسية الفلسطينية.

وتدرك القيادة الفلسطينية أن رصيد مصر العلمي والفني والبشرى والإقتصادي ضروري، لا غنى عنه لإنجاز هذه المهمات النوعية الجديدة في الواقع الفلسطيني. ففضلا عن سهولة الاتصال الجغرافي بين مصر والسلطة الفلسطينية، فإن إلتزام مصر بالمساعدة في إنجاز هذه المهمة هو إلتزام يصدر عن قناعة عميقة لدى النخبة والجمهور المصري، على حد سواء، من أجل مساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسساتهم وإعادة تشكيل واقعهم في الظروف النوعية الجديدة التي يواجهونها.

أما على الصعيد المصري، فإن مصر تنظر للسلطة الفلسطينية من خلال مفهوم أشمل لدور مصر الإقليمي والعربي في إطار المرحلة الراهنة. فيمكن القول أن رؤية مصر للسلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية لا تنفصل البتة عن إدراك مصر لطبيعة إسرائيل ودورها. فالمسألة الفلسطينية ظهرت إلى حيز الوجود بسبب نشأة إسرائيل. وأية معالجة لها ترتب بالضرورة الضغط على إسرائيل وتقليص نزعتها التوسعية الاستيطانية، وحملها على عدم اللجوء للقوة العسكرية، والاحتكام للوسائل الدبلوماسية والقانونية، بهدف تحقيق إنسحابها من الأراضي الفلسطينية، وإلتزامها بتنفيذ الإتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني.[5]

وتدرك مصر أن نموذج القوة الإسرائيلية في المنطقة يخلق تحديات لدورها ومكانتها الإقليمية، حيث يفرض ذلك على مصر الدخول في علاقات تحالف مع فلسطين،

[5] محمد، **تحولات السياسة في إسرائيل**، مصدر سبق ذكره، ص 69.

تحقق من خلالها مصر منافع، مثلما تحقق فلسطين أهدافها. فلقد إرتبط الدور المصـــــري بقدرة مصر على تشييد نموذج على غرار نموذج الاشتراكية العربية وعدم الانحياز فـــي عهد جمال عبد الناصر، وكذلك الانفتاح الإقتصادي والتعددية والسلام في عهدي السادات ومبارك. وبالطبع، فإن هذا النموذج الأخير كان هو الآخر يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة ووقف نزيف الحروب والتطلع لإدارة صراع سلمي وسياسي مع إسرائيل يمكـــن مصر من إنجاز نهضتها الداخلية.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تنظر إلى إنتهاك الجـــانب الإســـرائيلي للإتفاقيـــات المعقودة مع الجانب الفلسطيني على أنه يشكل أحد مصادر التهديد في المنطقة، حيث يفتح الباب على مصراعيه للعنف وعدم الاستقرار. ومن هنا، تدين مصر بشدة هـــذا الســـلوك الإسرائيلي، وتندد به في المحافل الدولية والعربية، وتساند الجانب الفلسطيني فـــي عـــدم قبوله أو التسليم به، خاصة وأن هذه الانتهاكات لا تهدد تقـــدم التســـوية علـــى المســـار الفلسطيني فحسب، بل تهدد كذلك المسارات الأخرى، السورية واللبنانيـــة. ومـــن جهـــة أخرى، فإن مصر تعاملت بحذر وببراغماتية مع مشروع الشرق الأوسط الجديد، بإعتباره أداة جديدة تهدف لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، خاصة أن هذا المشـــروع تـــم تقديمه على أنه يمثل بديلا لقيادة مصر للبلدان العربية.[6]

وتعي النخبة المصرية تغير معطيات دورها الإقليمي في ضوء ما إعترى العـــالم من أحداث لم تكن في الحسبان. وفي هذا الإطار، فإن القيادة المصرية تدرك أن القيـــادة الفلسطينية تمر بمرحلة إنتقالية، لها مضاعفاتها ومشكلاتها النوعية، وهي مرحلة الانتقـــال

[6] المصدر السابق، ص 96.

من الخارج إلى الداخل، ومن موقع حركة التحرر الوطني إلى موقع بناء السلطة والمؤسسات، ومن مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة والواقعية. وهذه المرحلة تفرض مهمات نوعية جديدة، مثل التوافق مع الحاجات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للشعب الفلسطيني في الداخل، وكذلك لإعداد مجموعة من الكوادر الفنية والتنظيمية والعلمية، والتي لا غنى عنها في عملية بناء المؤسسات وتشغيلها وإدارتها، وأيضا من أجل إيجاد أنماط جديدة للتفاعل بين السلطة والشعب، غير تلك التي عرفتها المرحلة السابقة. كما تقتضي هذه المرحلة إنشاء بنية تحتية، وما دون ذلك من الأدوات الضرورية للاستجابة لحاجات الفلسطينيين، وفي ذات الوقت، متابعة تنفيذ الإتفاقيات المعقودة مع إسرائيل وإستكمال مهام المرحلة الانتقالية ومعالجة قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات: القدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات.[7] وفي كلتا الحالتين، أي مواجهة قضايا الداخل وإستكمال بحث قضايا المرحلة الانتقالية والنهائية، تدرك مصر أن مساعدتها للسلطة الفلسطينية، فضلاً عن إلتزامها العربي والإقليمي، ضرورة حيوية تمكن السلطة الفلسطينية من تثبيت مواطئ أقدامها على الأرض، وكسب الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية اللازمة للاعتراف بتطورها وبقدرتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات النوعية الجديدة في المنطقة. وهذه المهمة، أي مساعدة السلطة الفلسطينية، إقتصادياً وسياسياً وفنياً، فضلاً عن ضرورتها المطلقة للشعب الفلسطيني، تعتبر تأكيداً معلناً لدور مصر وإلتزامها بالقضية الفلسطينية، "**كتطبيق آخر لنموذج الأخ الأكبر**"، وكرسالة مزدوجة المعنى لإسرائيل. فمن ناحية، فإن علاقة مصر بالسلام لم تتوقف عند إنسحاب

[7] المصدر السابق، ص 97.

إسرائيل من سيناء وتوقيع معاهدة السلام. ومن ناحية أخرى، فإن عملية السلام ذاتها لــن تتقدم إلا عبر تفعيل الدور المصري وإستثمار ثقل مصر في علاقتها مع فلسطين وكــل من سوريا ولبنان والولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، تندرج كافة أشــكال المســاعدات الفنية والمادية والتجارية التي تقدمها مصر للسلطة الفلسطينية، وكذلك المشورات السياسية والقانونية التي تتقدم بها مصر للسلطة الفلسطينية بشأن إستمرار عمليــة الســلام وتنفيــذ الإتفاقيات، على غرار المشورة التي قدمها الوفد المصري برئاسة د. مفيد شهاب، وزيــر التعليم العالي والبحث العلمي، بشأن تنفيذ إتفاقية الخليل، وكذلك الدور الذي قــام بــه د. أسامة الباز، مستشار الرئيس المصري، لاستئناف المفاوضات بين الجــانب الفلســطيني والجانب الإسرائيلي منذ عدة سنوات.

وقد لعبت مصر دوراً هاماً في فتح أبواب الرياض ودمشق وغيرها من العواصم الخليجية والعربية أمام قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعــد أزمة الخليج الثانية والملابسات التي أحاطت بمواقف قيادة المنظمة خلال الأزمة والحرب، والتي تسببت في أزمة في علاقات المنظمة بهذه البلدان. وهذا الدور المصري، كما هــو واضح، جاء تطبيقاً عملياً وفعلياً لنموذج "**الاسناد**".

وإذا ما إعتبرنا تبادل الزيارات مؤشراً على قوة نمو العلاقات، فإن عدد الزيارات التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، ومن بعده محمــود عبــاس (أبو مازن)، أو معاونوه، لمصر ومقابلة المسؤولين المصريين، يعد دلالة بالغة على أهمية المرجعية المصرية للسلطة الفلسطينية في القضايا الخاصة بعملية السلام والعلاقات الثنائية

بين الفلسطينيين وإسرائيل. وقد تسببت هذه المرجعية المصرية في عديد من الأزمات في العلاقات المصرية-الإسرائيلية. ولا شك أن تطور العلاقات الفلسطينية المصرية بعد إتفاقات أوسلو قد إرتبط، إلى حد كبير، بتكشف النوايا الإسرائيلية للقيام بدور قيادي في المنطقة عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد. لذلك، حرصت مصر على تدعيم التوجه العربي للسلطة الفلسطينية ودعم الارتباطات التجارية والإقتصادية بين المحيط العربي والسلطة. كما حرصت مصر من ناحية أخرى على ضبط موجة "الهرولة" والتطبيع مع إسرائيل عقب توقيع إتفاقيات أوسلو والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وعقب مؤتمرات القمة الإقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، خاصة بعد صعود بنيامين نتنياهو وتوقف عملية السلام وتصعيد النشاط الاستيطاني في القدس وغيرها من أراضي الضفة الغربية. ولذلك، ربطت مصر بين التطبيع وبين التقدم في عملية السلام، حتى لا يكون هدية بلا ثمن لإسرائيل.[8]

ومما لا شك فيه أن تطوير العلاقات الفلسطينية المصرية يمكنه أن يشمل قائمة أخرى من القضايا الهامة والضرورية، بهدف توطيد مواقع السلطة الفلسطينية وتدعيم شرعيتها العربية والفلسطينية، إذ بإمكان مصر أن تلعب دوراً، كانت قد بدأته بالفعل، في وحدة القوى السياسية الفلسطينية، خاصة المنظمات التي ترفض مسار أوسلو، وذلك بالمساعدة في تقوية الحوار الفلسطيني الفلسطيني، بما يعزز من دور هذه المنظمات في النضال الوطني الفلسطيني، ويدعم السلطة الفلسطينية على حد سواء.

---

[8] المصدر السابق، ص 98.

كما يمكن لمصر، بثقلها الدبلوماسي والدولي على الصعيد العربـــي والإســـلامي والعالمي، أن تعيد الاعتبار لمرجعية عملية السلام المتوقفة، خاصة إلى مبادئها الأساسية، وهي الأرض مقابل السلام، وكذلك قرارات مجلس الأمن 242، 338، و 425 الخاص بالجنوب اللبناني ومزارع شبعة، وذلك في مواجهة محاولات إسرائيل التملص مــن هــذه المرجعية والخروج عليها، علماً بأن مصر قد حصلت عبر القمة العربيـــة عـــام 1996م وقمة الأقصى عام 2000م على شرعية القيام بهذا الدور في مواجهـــة إســـرائيل دون أن ينازعها أحد فيه. وكما هو متوقع، فإن هذا الأمر يلقى عليها مسؤولية نوعيـــة وخاصـــة، تجمع بين الإلتزام الأدبي والمعنوي، وبين التوجه الطوعي للسياسة المصرية النابع مـــــن إدراكها لآفاق الدور الإقليمي الذي يمكن لمصر أن تضطلع به.

مصر وإعادة هيكلة السلطة الفلسطينية

كما هو معروف، فإن مصر قد أيدت الدعوة إلى تعديل هيكل السلطة الفلسطينية، بحيث تتم تلبية متطلبات خارجية، يمكن أن تؤدي إلى بدء المفاوضات من جديـــد بيـــن الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني. كما أيدت مصر إستحداث منصـــب رئيـــس الـــوزراء الفلسطيني، كجزء من خطة شاملة لإصلاح السلطة، مـــن جـــانب، ولتجـــاوز الرفـــض الإسرائيلي الأمريكي بمنع التعامل مع الرئيس عرفات، ومن ثم تسهيل الإطلاق الرســـمي لخطة خريطة الطريق، من جانب آخر. ولم تكتف مصر بذلك، بل لعبت دوراً هاماً فـــي التغلب على أزمة تشكيل الحكومة الفلسطينية الأولى بقيادة أبو مازن، حيث جاء التـــدخل المصري لإقناع الرئيس عرفات للقبول بالتشكيل الحكومي الذي إقترحه أبو مازن. وبعـــد

جهود وساطة بين الطرفين، قادها مدير المخابرات المصرية، اللواء عمر سليمان، أمكــن حل كافة النقاط الخلافية بين الطرفين.[9]

وتمسكاً بهدف وجود حكومة فلسطينية متماسكة ومتجانسة بين أعضــائها، مــن جانب، وبينها كحكومة وبين رئاسة السلطة، من جانب آخر، إستمرت المساعي المصرية في تسهيل تشكيل الحكومة الفلسطينية الثانية برئاسة أحمد قريع، وهو ما تبلــور جــراء التحركات المكثفة والتي أخذت ثلاثة إتجاهات مترابطة: أولها مع الرئيس عرفات الــذي إتفق معه على أن فشل أبو علاء في تشكيل الحكومة الفلسطينية ســيكون نقطــة ضــعف خطيرة ستمس مصير السلطة وبقائها، بما فيها مصيره الشخصي. وثانيها كان في الإتجاه الإسرائيلي، حيث كانت رسالة مصر أنه من الضروري أن يكون هناك تجاوب إسرائيلي مع كل الجهود الساعية إلى إستقرار الأوضاع الفلسطينية، وأن تعيد الحكومة الإســرائيلية النظر في سياستها الرامية إلى تدمير كامل الوضع في الأراضــي الفلســطينية المحتلــة. وثالثها تمثل في سعي مصر إلى إقناع الولايات المتحدة بأن تمارس ضغوطاً حقيقية على أرئييل شارون لتهدئة الأمور على الساحة الفلسطينية، حتى لا يتعرض أحمد قريع لنفــس مصير أبو مازن.[10]

ووفقاً للرؤية المصرية، فإن تفعيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية والسياسية والاجتماعية، لم يكن يهدف إلى إبعاد الرئيس عرفات من الساحة الفلسطينية. بــل علــى

---

[9] **التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 480–481.

[10] المصدر السابق، ص 481.

العكس من ذلك، كان يهدف إلى تقوية بقائه على رأس السلطة والحفاظ عليها. ولذلك، كان موقف مصر واضحاً حين رفضت تماماً ما أعلنه شارون عن خطـــة لتغييـــب عرفـــات وطرده خارج الأراضي الفلسطينية، إدراكاً بأن عرفات هو اللاعب الرئيسي على الساحة الفلسطينية، الذي لن يتمكن أحد من تجاوزه.

والجدير بالذكر أن مصر حرصت على البقـــاء خـــارج أي مفاوضـــات متعلقـــة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفضلت أن يكون أي تقدم في هذا المسار ناتجـــاً عـــن حوار إسرائيلي–فلسطيني مباشر، تكون فيه السلطة الفلسطينية الجانب الآخـــر للحـــوار، وليس مصر، أو أية دولة أخرى. وتجلت هذه القناعة في موقف مصر من خطة رئيـــس الوزراء الإسرائيلي، شارون، للانسحاب من قطاع غزة، والمعروفة بخطة الانفصال مـــن جانب واحد، وكذلك في موقف مصر من الدور الذي سعت إسرائيل إلى ربطـــه بمصـــر لتنفيذ هذه الخطة.[11]

---

[11] المصدر السابق، ص 486.

مصر والحوار الفلسطيني الفلسطيني

كما ذكر سابقاً، فقد سعت مصر إلى الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على هدنة تمتنع فيها هذه الفصائل عن القيام بأية عمليات إستشهادية، بإعتبار أن ذلك كان أحد الشروط التي أصرت عليها إسرائيل ودعمتها أمريكا لاستئناف المسار السلمي. ولقد حظيت المساعي المصرية بدعم وتشجيع قوى دولية هامة ومؤثرة في هذا الإطار، ولكنها واجهت معارضة وإنتقادات من بعض الفصائل الفلسطينية التي رأت أن الدور المصري على هذا النحو يحمل في طياته إنحيازاً لأحد الأطراف الفلسطينية، أي السلطة، تحديداً، في مواجهة باقي الأطراف الفلسطينية الأخرى، وأنه يحمل شبهة وقف الانتفاضة لصالح إسرائيل. وبالرغم من تلك الانتقادات الفلسطينية، إستضافت مصر لذلك الهدف عدداً من جولات الحوار بين كافة الفصائل الفلسطينية، والتي إنتهى معظمها بالفشل في الخروج بموقف موحد من تلك الفصائل حول وقف عمليات المقاومة.

وبالرغم من هذا الفشل، فقد كان ذلك أمراً متوقعاً إلى حد بعيد. فالقضايا التي كانت مطروحة للحوار، جاءت شاملة وتفصيلية بشكل كبير، وكان كل منها محل خلافات وتباينات سياسية وفكرية بين الأطراف الفلسطينية. وهو أمر لم يكن من اليسير حسمه في زمن محدود، أو عبر جولة حوار واحدة أو إثنتين. كما أن مطالب الفصائل الفلسطينية نفسها من بعضها البعض، وكذلك مطالبها من السلطة الفلسطينية، لم تكن يسيرة أو يسهل حسمها في وقت قصير.

ورغم ذلك، فإن مصر، من جانبها، حافظت على قنوات إتصـال مـع الفصـائل الفلسطينية، وأخرى مع الحكومة الإسرائيلية. فعقدت لقاءات غير معلنة مـع قـادة هـذه الفصائل، بالإضافة إلى لقاءات مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين. كما شـهدت الأراضـي المحتلة زيارات متعددة لوفود أمنية مصرية برئاسة اللواء عمر سليمان، وذلك للحصـول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع آخر للهدنة.

ولعل هذا يطرح سؤالاً حول مغزى الإصرار المصري على تكرار تجربة الحوار الفلسطيني الفلسطيني. وتتضمن الإجابة على هذا التساؤل عاملين مرتبطين، أو سبباً واحداً ذا شقين: الأول، هو المتعلق بإدراك مصر لدورها القومي ومصالحها المباشرة في تسوية هذا المسار من الصراع العربي–الإسرائيلي. فمصر تريد الوصول إلى هدوء أمني علـى ساحة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ليس كهدف في حد ذاته، وإنما كمـبرر للمحطـة التالية، وهي إستئناف الحوار السياسي بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على قاعـدة تنفيذ خريطة الطريق. ومن البديهي أن مصر تدرك أن تحقيق ذلك لن يتـم دون إنجـاز هدنة تتوقف معها الفصائل الفلسطينية عن أعمال المقاومة المسلحة، بإعتبار أن ذلك شرطاً إسرائيلياً أمريكياً لاستئناف المفاوضات. ويقود هذا إلى العامل الثاني، وهـو أن التحـرك المصري في هذا الصدد يأتي في جانب مهم منه كتنسيق مصري أمريكي.[12]

وحتى لا تبقى خطة شارون خطة أحادية الجانب، ولتجاوز السياسة الإسـرائيلية التي تدعي أنه لا يوجد شريك فلسطيني، وجدت مصر نفسها تحل محل الفلسطينيين فـي العلاقة المباشرة مع الإسرائيليين. وحتى لا تجد نفسها تلعب دوراً أمنياً يكـرس أهـداف

[12] المصدر السابق، ص 484–485.

شارون، قدمت مصر ما عرف بالمبادرة المصرية، لقطع الطريق على أهداف شارون من خطته الأحادية، وطلبت أن تكون الخطة مدخلاً لتنفيذ خريطة الطريق ولمفاوضات فلسطينية–إسرائيلية مباشرة.[13]

ومن جانبه، حدد د. عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ثلاثة عناصر يمكن عن طريقها فهم العلاقات الفلسطينية المصرية: البعد التاريخي، والبعد الخاص بالأمن القومي لكلا الجانبين، والبعد الخاص بفكرة الإستراتيجية. فهناك علاقة تاريخية وجغرافية بين مصر وفلسطين، وذلك من العصر الفرعوني وحتى الآن. وهذه العلاقة كانت تثبت أن فلسطين ومصر وحدة إستراتيجية. فعندما تُحتل مصر، تُحتل أيضا فلسطين. ومن يحتل فلسطين تتوجه أنظاره لاحتلال مصر. وبعد حرب حزيران عام 1967م، وحتى هذا الوقت، لم تتغير الرؤية المصرية. فمصر كانت ولا زالت ترى في فلسطين إمتداداً إستراتيجياً لأمنها القومي. كما أن مصر تشكل عمقا إستراتيجيا لفلسطين، وإن كان هناك تحالف فلسطيني مصري. والسبب في ذلك يعود إلى أن مصر دولة مستقرة، فيما الجانب الفلسطيني يسعى إلى إنشاء وإقامة دولته المستقرة، ويمر في مرحلة تحرر وطني. وهذا يخلق تباينات ما بين طبيعة الدولة وطبيعة الحركة الوطنية. كما أن العمق والامتداد الاستراتيجيين ليسا شيئا واحدا. فقد يكون هناك خيارات أخرى لدى النخبة المتخذة للقرار في فلسطين، والتي ترى أن

---

[13] فاطمة شعبان، "مصر: لاعب داخلي في الساحة الفلسطينية"، **صحيفة الوطن السعودية**، **http://Palestine-Info.net/Arabic/palestoday/press/new4/jmaseer.htm, 2004/8/18.**

عمق فلسطين الاستراتيجي ليس هو مصر، وإنما في إتجاهات أخرى، جنوباً أو شمالاً أو شرقاً.[14]

وفيما يخص العنصر الثالث، وهو الخاص بفكرة الإستراتيجية، فإن الدولة عادة ما تضع لها أهدافا كبرى، كالبقاء وحماية الحدود والسكان والحفاظ على القيم العليا لمجتمعها. ويتحقق ذلك عن طريق إستخدام موارد مرتبطة بلحظة زمنية معينة وبظرف دولي وتحالفات إقليمية وعالمية. وتتحرك الدولة وسط هذا وذاك، إقليميا وعالميا، لصون هدفها الاستراتيجي.

إن مصر تسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة، والذي تتوقع أن يمكنها من تحقيق برنامجها الطموح لإعادة بناء وضعها الداخلي وتحديثه.[15] لذا، فإن من مصلحة مصر الوصول بالمفاوضات على المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى إلى نهايتها، حيث العملية السياسية هي خيار إستراتيجي مصري وإقليمي وعالمي. فهناك مخاوف في مصر مفادها أن هناك إمكانية لبروز مثلث تعاوني ما بين الأردن وإسرائيل وفلسطين، وأن فلسطين ستكون في هذا المثلث هي الأضعف.[16]

وعلى الرغم من أن هناك إعتقاداً آخر يدفع بإتجاه المثلث بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، ومن ثم عزله عن مصر، حتى يكون تحت حماية إسرائيل، بحجة أن مصر، بإمكانياتها ستبتلع الفلسطينيين والأردنيين، فإن الإتجاه الرئيسي والغالب والمسيطر هو

[14] عبد المنعم سعيد وجمال عبد الجواد سلطان، **العلاقات الفلسطينية العربية ومفهوم الأمن القومي العربي**، القاهرة: منتدى الفكر والحوار الوطني، 10/11/1993، ص 21.

[15] المصدر السابق، ص 22.

[16] المصدر السابق، ص 23.

الذي يشدد على أن المصلحة الإستراتيجية لشعب فلسطين هي بالاستناد إلى مصر الكبيرة، بشعبها وإقتصادها وعلمها وجيشها. فغالبية الفلسطينيين يدركون أن مصر ليس لهـا أيـة أطماع في فلسطين بحكم التجربة التاريخية الطويلة بين الطرفين.

التفاعلات الموضوعية في الإطار الثلاثي: مصر، فلسطين، إسرائيل

جاءت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في عام 1996م كواحـدة مـن أبـرز الأحداث، حيث قادت إلى وصول اليمين المتشدد بزعامة حزب الليكود إلى الحكـم، تلـك الانتخابات التي فاز فيها بنيامين نتنياهو بفارق بسيط عن شمعون بيريس، زعيـم حـزب العمل. وكما هو معروف، بأن لحزب الليكود نظرته المتشـددة فـي الصـراع وعمليـة تسويته. ولذلك، كان هذا الحزب يرفض ما تم الإتفاق عليه في أوسلو. ولذلك أيضا، أثار فوزه في هذه المرحلة مخاوف من إمكانية إنقضاضه على العملية السياسية وإنهائها. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على الأطراف العربية في عملية السلام، وأن تعمل على إعادة حساباتها السابقة في مواجهة التحديات الجديدة. ونتيجة لهذه التطورات، لعبـت مصر في هذه المرحلة دوراً فعالاً في تقريب وجهات النظر بين دول الطوق، حيث حثتها على ضرورة التماسك والتنسيق الفعال.[17]

وقد أثار الموقف المصري غضب إسرائيل، حيث أخذت تتهم مصر بأنها تحـاول أن تعرقل مسيرة السلام. وكان لتحذيرات الرئيس مبارك بإلغاء قمة القاهرة الإقتصـادية، في حينه، دوره الفعال في الضغط على إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع الفلسـطينيين.

---

[17] مكتب الأمانة العامة، القيادة القومية، حزب البعث العربي الاشتراكي، **تعميم رقم 1022**، 2000.

كما كان لإنعقاد القمة الثلاثية في دمشق، السورية–المصرية–السعودية، في 7 حزيران عام 1996م، دوره الحاسم في عقد القمة العربية الشاملة في القاهرة في 21–24 حزيران 1996م، وذلك بعد إنقطاع إستمر ست سنوات، قام خلالها الرئيس مبارك بدور كبير لإعادة التنسيق بين دول الطوق. ولا شك أن مؤتمر القمة العربية الشاملة كان له أثره في بعث روح التعاون والتنسيق العربي الشامل الذي عطل لمدة طويلة، حيث عمل ذلك المؤتمر على تنشيط التفاعل العربي الجماعي والثنائي. ولكنه لم يستطع أن يصل إلى بلورة رؤية موحدة وفعالة تمكنه من إجبار إسرائيل على تنفيذ ما تم الإتفاق عليه.

وإستمرت إسرائيل في سياستها الرامية إلى الانقضاض على العملية السياسية، حتى بعد عودة حزب العمل إلى السلطة عام 1999م، بزعامة إيهود باراك الذي حاول من خلال طروحاته إبراز رغبة في الانسحاب من الجنوب اللبناني بحلول تموز 2000م، بينما كان في الجوهر يسعى للمناورة والالتفاف على قرار مجلس الأمن رقم 425 الذي طالب إسرائيل بالانسحاب غير المشروط. ويذكر أيضا أن باراك حاول من خلال طروحاته الضغط على سوريا ولبنان، حيث كان يهدف إلى محاولة فصل المسارين السوري واللبناني وخلق عوامل لتفجير الوضع داخل لبنان، وهو الأمر الذي إعتقد باراك أنه يمكن لإسرائيل من تحقيق سياستها في المنطقة.[18]

وقد لعب مبارك دوراً كبيراً في مواجهة السياسة الإسرائيلية من خلال القمم الثنائية التي عقدها في جولة شملت معظم الدول العربية التي نجحت في تجاوز بعض الآثار التي كانت تعيق التضامن العربي الفعال. وفي تلك الجولات، أظهر مبارك قدرة

[18] مكتب الأمانة العامة، القيادة القومية، حزب البعث العربي الاشتراكي، **تعميم رقم 1005**، 2000.

العرب على التنسيق والتعاون. وقد مهدت هذه اللقاءات لإنعقاد القمة العربية غير العادية لاحقاً في 21–22 تشرين الأول عام 2000م في القاهرة، بعد أن مرت عملية السلام بظروف كادت أن تدمرها وتعود بالمنطقة إلى حالة الحرب الشاملة. ويذكر أنه بعد ذلك توالت اللقاءات الثنائية بين رؤساء مصر وسوريا، أو مصر ولبنان، لإخراج عملية السلام من حالة الركود، مؤكدة على ضرورة تلازم المسارين السوري واللبناني، وعلى حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

وفي الواقع، شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية دائماً تقلبات شديدة ما بين الهدوء والسعي إلى تجاوز المشاكل، من ناحية، وبين التوتر المتزايد الذي لم يخلُ من إشارات وتلميحات عسكرية غامضة من حين إلى آخر. ويمكن فهم مسار العلاقات المصرية الإسرائيلية، إضافة إلى الإحاطة بمكونات رؤية كل منهما للآخر وللذات من خلال رؤية مصر لدورها في عملية التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي ومدى تصادم هذه الرؤية مع الرؤية الإسرائيلية لحدود الدور المصري. فمصر ترى نفسها طرفاً عربياً فاعلاً، يسعى إلى الوقوف بجانب الأطراف العربية المعنية بالمفاوضات الثنائية المباشرة، دفاعاً عن حقوقها في مواجهة الضغوط الإسرائيلية. ومن هنا، حرصت مصر على التنسيق مع قادة الدول والأطراف العربية المعنية بهذه المفاوضات. وفي المقابل، رأت إسرائيل أن الدور المصري يجب أن يكون أقرب إلى الطرف الثالث، **المحايد**، أي الذي يقتصر دوره على تسهيل الاتصالات ونقل الرسائل. ومن هنا، كان الاستياء الإسرائيلي شديداً من مشاركة مصر في تنسيق الجهود العربية.[19]

[19] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1996**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997، ص 243.

وفي هذا الإطار، ظهر تعبير إسرائيلي جديد لوصف حالة العلاقات مع مصر، وهو تعبير "السلام المسلح"، بعد أن كانت تستخدم تعبير "السلام البارد". وفي إطار التصادم في الرؤية، كان مسار العلاقات الثنائية يتحدد بدرجة كبيرة وفقاً لما يجرى على صعيد عملية التسوية. فكلما كانت الحكومة الإسرائيلية جادة في مواصلة التسوية على كافة المسارات، كلما تقلص نطاق الاختلاف وتراجعت القضايا الخلافية في العلاقات الثنائية، أو تم التحكم فيها على نحو لا يسمح لها بالتأثير على عملية التسوية والدور المصري فيها. وكان ذلك هو حال العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ بدء المفاوضات السرية الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو، والتي لعبت فيها مصر دوراً إيجابياً، بحسب التوصيف الإسرائيلي. ففي بعض الأحيان، تدخلت مصر بطلب من طرفي التفاوض، وأحياناً من أحدهما دونما ممانعة من الطرف الآخر. وفي أحيان أخرى، كان الدور المصري محصوراً في تليين المواقف من أجل الحيلولة دون وصولها إلى حالة الأزمة. وتمثل ذلك بالأساس في إضافة مدينة أريحا إلى غزة في المرحلة الأولى، في إشارة رمزية إلى مدن الضفة الغربية، حتى لا تقتصر المرحلة الأولى على غزة فقط.

وفي هذا الإطار، إنتهى عام 1995م، وكان مبارك قد قام بزيارته الأولى إلى إسرائيل كرئيس للجمهورية. وحتى مع إدراك أن هذه الزيارة كانت خاصة جدا للمشاركة في تشييع إسحاق رابين، إلا أن الإتجاه العام كان نحو التهدئة ومساعدة بيريس على مواصلة التسوية ودفع العملية السياسية قدماً إلى الأمام. ومن هنا، كان منطقياً أن تبادر مصر إلى إدانة عمليات حماس التفجيرية داخل إسرائيل في شهري شباط وآذار 1996م،

حيث دعت مصر إسرائيل إلى ضبط النفس وضرورة مواصلة عملية السلام وبذل الجهود المكثفة من أجل تطويق الآثار التي ترتبت على هذه العمليات. ولكن ما هو مهم ذكره هو أن مؤشر التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية قد بدأ في التصاعد بفعل فوز بنيـــامين نتنياهو بمنصب رئيس الحكومة، إذ جاء نتنياهو وفــق برنامـــج متطـــرف علـــى كافـــة المستويات، والذي كان في مقدمته رفض صيغة "الأرض مقابل السلام"، والـــدعوة إلـــى صيغة جديدة تضمن ما أسماه "أمن الدولة والمواطن معاً".[20]

وإستمر التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية في التصاعد، ولم تفلح زيـــــارة نتنياهو للقاهرة في 18 تموز 1996م في منع منحنى التوتر من التصـــاعد. كمـــا فشـــل التراجع اللفظي الذي أقدم عليه نتنياهو في القاهرة في وضع حد لهذا التصـــاعد. وجـــاء قرار نتنياهو بفتح نفق البراق قرب المسجد الأقصى ليفاقم الموقف. وبدت الأزمة واضحة في العلاقات المصرية الإسرائيلية عندما رفض مبارك حضور القمة الـــتي دعـــا إليهـــا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن في 30 أيلول 1996م، وذلـــك نتيجـــة تأكـــد الرئيس مبارك من أن نتنياهو لن يغلق النفق.

وجاء عقد المؤتمر الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيـــا فـــي تشرين الأول عام 1996م، في وقت كانت الأزمة في العلاقات المصرية الإسرائيلية قـــد وصلت إلى الذروة، حيث شهدت فترة ما قبل عقد المؤتمر تراشقاً حاداً بين نتنياهو ووزير الخارجية المصري، عمرو موسى، وذلك عندما ظهرت تلميحات مصرية بإحتمال إلغـــاء المؤتمر أو تأجيله بسبب حالة الجمود في عملية التسوية. وشهدت فترة مـــا بيـــن إنعقـــاد

[20] المصدر السابق.

المؤتمر وحتى نهاية العام إستمرار التوتر في العلاقات المصـــرية الإســـرائيلية، حيـــث أعربت إسرائيل عن إستيائها من الدور المصري في هـــذا المـــؤتمر. وجـــاءت قضـــية الجاسوس الإسرائيلي، عزام عزام، لتكشف عن المدى الذي وصل إليـــه التـــدهور فـــي العلاقات، حيث طالب وزير الخارجية الإسرائيلي، ديفيد ليفي، أبان المؤتمر مـــن نظيـــره المصري، عمرو موسى، إطلاق سراح عزام عزام، وهو ما رفضه عمرو موسى، مؤكداً أن عزام عزام متهم بالتجسس فعلاً، وأن القضية لدى القضاء. وهكذا، وصلت الأزمة في العلاقات إلى الذروة، وطغت المشاكل والخلافات الثنائية على السطح، ولم يعد من السهل إحتواؤها أو ضبطها.

التحديات المعرقلة للجهود المصرية في عملية التسوية بيـــن الفلســـطينيين والإسرائيليين

واجه الدور المصري في تسوية الصراع العربـــي-الإســـرائيلي، علـــى مســـاره الفلسطيني-الإسرائيلي، معضلة كبرى، خصوصاً بعد صعود شارون إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية بداية عام 2001م. فكان فوزه الساحق على إيهود باراك مؤشراً واضحاً على أن التوجهات اليمينية تتحكم في كافة تيارات المجتمع الإسرائيلي، وأن القضية الفلسطينية قد دخلت نفقاً مظلماً، ليس فقط لحصول شارون على تفويض جماهيري لموقفه المعروف والمعادي للسلام، ولكن أيضاً لأن علاقة شارون السيئة تقليدياً مع القاهرة، لا توفر مجالاً مناسباً للقيام بدور إيجابي لتسوية الصراع .

ولم تأت التحديات التي واجهها الدور المصري من الجانب الإسرائيلي أو الخارجي فقط، بل أيضاً من الجانب الفلسطيني، لا سيما من بعض الفصائل الفلسطينية التي وجهت إنتقادات حادة أحياناً للتحركات المصرية، والتي تجاوز بعضها حدود اللياقة والدبلوماسية. فقد وصل الأمر بالبعض إلى حد القول "أن مصر باتت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في الحياة الفلسطينية، وأنها تقايض دورها الجديد في غزة بتخفيف الضغوط الأمريكية عليها من أجل الإصلاح السياسي، وأن الفلسطينيين الذين نضجوا بما فيه الكفاية لن يقبلوا اليوم بإستبدال إحتلال إسرائيلي بإحتلال عربي، وأن مصر تعمل على توفير غطاء شرعي عربي لمجرد إعادة الانتشار الإسرائيلي في غزة".[21] وتساءل المشككون بالدور المصري: "كيف يمكن لمصر أن تلعب دوراً أقرب إلى الشرطي لحماية أمن إسرائيل"؟ بل إن بعض من وجهوا أصابع الاتهام إلى مصر قالوا أنها تريد أن تحرر سيناء عن طريق غزة، في إشارة إلى الإتفاق الخاص بشأن تغيير طبيعة القوات المصرية التي تشرف على الحدود مع غزة، من قوات شرطة إلى قوات حرس حدود. وذهب الأمر أيضا إلى حد طرح أن مصر تغفل كل ذلك ضد إرادة الرئيس الراحل عرفات، الذي لم يتجاوب مع المطالب المصرية بإعادة هيكلة أجهزة الأمن، على إعتبار أنها تقلص من صلاحياته وتحوله إلى رئيس رمزي. وفي كثير من هذه الانتقادات، إعتبرت مصر أنه كان هناك نوع من التجاوز المقصود لمصالح مصر والأعباء القومية والوطنية التي تدفعها للتحرك على هذا النحو أو ذاك.[22]

---

[21] مقابلة الباحثة مع مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.

[22] شعبان، مصدر سبق ذكره.

الجهود المصرية في منع إنهيار عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

وما يجب التأكيد عليه هنا هو تركيز الموقف المصري على أن آليات التفاوض هي البديل الأوحد والأمثل لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حتى في ذروة التصعيد الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، تحركت مصر في إتجاهين: الأول، يتمثل في الإبقاء على خريطة الطريق كخطة مطروحة، بإعتبارها أفضل طريق لحل الصراع منذ إتفاقيات أوسلو، واضعةً في الاعتبار مجمل الظروف التي يمر بها النظام العربي والقضية الفلسطينية ذاتها، لا سيما بعد إحتلال الولايات المتحدة للعراق. والإتجاه الثاني الذي تحركت فيه مصر هو تشجيعها من حيث المبدأ على الحوار بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، وهو ما تمثل في تشجيعها للحوار بين تلك القوى في مدينة جنيف السويسرية، والذي أسفر عن إصدار مبادرة جنيف، والتي نصت على ضرورة إنسحاب إسرائيل من 97.5% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتبادل في الأراضي بنسبة 2.5%. وفي نفس الإتجاه، سارت مصر في دعمها للتحركات السلمية غير الرسمية لوفود فلسطينية وإسرائيلية في العاصمتين، الأسبانية والبريطانية، فيما عرف بلقاءات مدريد ولندن، في أواخر تشرين الثاني 2003م، وذلك في نفس توقيت مبادرة جنيف. وفي ذات الاتجاه أيضاً، قامت مصر بالانفتاح على حزب العمل الإسرائيلي ومحاولة التعاطي إيجابياً مع ما يطرحه من مبادرات. وكان من ذلك ترحيب مصر بالخطوط العامة لخطة السلام التي أطلقها حزب العمل في أواخر تشرين الثاني 2003م، والقائمة على إنشاء

دولة فلسطينية وإنسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حرب حزيران 1967م.

طبيعة الدور المصري

سعت إسرائيل إلى ربط الدور المصري بأمرين رئيسيين: الأول، أن تتولى مصر مسؤولية الأمن في ممر فلادلفيا الحدودي، بما يمنع ما تزعمه من عمليات تهريب بكل أشكاله. والثاني، أن تدخل قوات مصرية إلى قطاع غزة لمراقبة أداء أجهزة الأمن الفلسطينية في مكافحة ما تسميه إسرائيل بالإرهاب. وكان هذان المطلبان موضع النقاش الأساسي الذي شهدته سلسلة من المحادثات بين مصر وإسرائيل، بدءاً بالزيارة التي قام بها مائير داجان، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي للقاهرة في شباط 2004م، ثم بين الرئيس مبارك وشمعون بيريس في القاهرة في شباط 2004م، ثم بين اللواء عمر سليمان وشارون في تل أبيب، ومبارك وسيلفان شالوم، وزير الخارجية الإسرائيلي في القاهرة في آذار 2004م، وكذلك في ما تلاها من زيارات أخرى. وفي حين إعتبرت مصر أن حماية حدودها أمر طبيعي وحق سيادي غير قابل للتنازع، فإنها رفضت أي حديث عن إرسال جنود مصريين، أو القيام بدور أمني مباشر في القطاع، ومؤكدة على أن هذا الدور هو مسؤولية الفلسطينيين أنفسهم، وتحديداً السلطة الفلسطينية، ومشددة على أن كل ما يمكن أن تقوم به مصر في هذا الصدد هو مساعدة الفلسطينيين على أداء هذا الدور.

ومع الإتفاق من حيث المبدأ على مسؤولية مصر الطبيعية في ضبط حدودها، تم التخلي عن طرح البدائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، كان ضرورياً البحث في مطلب

مصر إجراء تعديلات على إتفاقية كامب ديفيد لعام 1978م، والتي شكلت إطاراً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية المبرمة في آذار عام 1979م، والتي حصرت مهمة ضبط الحدود المصرية الإسرائيلية في أيدي قوات من الشرطة. وقد وافقت إسرائيل على الطلب المصري لإدراكها أن التحكم في ممر فلادلفيا يتطلب قوات من نوع يختلف عما نصت عليه إتفاقية كامب ديفيد. ولذا، دخل الطرفان مفاوضات سرية لتعديل بنود تلك الإتفاقية بما يسمح لمصر بنشر قوات مسلحة على الحدود. وإنتهي الأمر بالإتفاق على إستبدال قوات الشرطة بقوات من حرس الحدود الأكثر كفاءة وتسليحاً، على أن يتم ذلك في صيغة بروتوكول إضافي لمعاهدة كامب ديفيد.

وفيما يتعلق بمساعدة الجانب الفلسطيني على تعزيز دوره الأمني، جاء عرض مصر تدريب قوات أمن فلسطينية في القاهرة، أو إرسال خبراء مصريين للغرض ذاته إلى قطاع غزة لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنع حدوث فراغ أمني قد يستغله أي طرف في بسط نفوذه على القطاع، خاصة بعد التدمير الذي ألحقه الاحتلال الإسرائيلي بالبنية الأساسية للأجهزة الأمنية منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى. وفي هذا الصدد، عرضت مصر أيضاً التنسيق بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية وبقية المنظمات الفلسطينية في غزة، لمنع حدوث أي مواجهات فلسطينية فلسطينية.

وقد ظلت مصر تشترط أن ينفذ كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مطالبها حتى ترمي بثقلها لتنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلي وترتيب الساحة الفلسطينية، ولوقف أي

تداعيات سلبية يمكن أن تحدث من جراء هذا الانسحاب وتؤثر على الوضع الفلسطيني والأمن المصري في الوقت نفسه.[23]

ومع التقارب المفاجئ بين مبارك وشارون بعد فترة من الفتور النسبي، حاول الكثيرون إستشراف دوافع إعادة الدفء إلى العلاقات الإسرائيلية المصرية في إطارها الفلسطيني، خصوصاً أن مبارك لم يتوانَ في إنتقاد شارون، الذي أضحى فجأة شريكاً أساسياً في دفع خطة الانسحاب من القطاع. وإعتبر البعض أن هذا التغيير قد يعود إلى رغبة مصر في تنفيذ خطة الفصل، في حين رأى آخرون أن مبارك أدرك أن مزيداً من الضغوط على إسرائيل لن يحقق إنسحاباً أسرع، فيما إقتنع شارون بأن مصر لن تحتل غزة لتخلص إسرائيل منها. كما أدرك شارون أن مثل هذا التقارب مع مصر على خلفية القضية الفلسطينية هدفه محاولة الخروج من مأزق سياسي حقيقي يمر به، سواء داخل إسرائيل أو على صعيد العلاقات الدولية.

ورغم ذلك، فإن كثيرين يرون أنه في حين كانت الخطط الإسرائيلية تراهن على توريط مصر في نزاع مع الفلسطينيين لمنعهم من القيام بأية عمليات أو تهريب للسلاح عبر الحدود، حيث كانت تعلن صراحة أنها تملك حق التدخل في غزة وضربها في حالة أية تهديدات، فإن الخطط المصرية كانت تقوم على أساس أنها مجرد خطوات لإعادة عجلة التفاوض للدوران، حيث تراهن على تهدئة يلتقط فيها الفلسطينيون أنفاسهم، على أن تكون غزة هي أول المطاف وليس آخره، وعلى أن تكون التهدئة مقدمة لتسوية شاملة.[24]

---

[23] المصدر السابق.

[24] هويدي، "مصر في غزة: محاذير وتساؤلات"، **صحيفة أخبار الخليج البحرينية**، 15/6/2004.

التفاعلات الموضوعية في الإطار الرباعي: مصـــر، فلســـطين، إســـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية

قبل دراسة نمط تلك التفاعلات، يجدر بنا عــرض الرؤيـــة الأمريكيـــة لطبيعـــة الصراع في المنطقة. فمن الواضح والثابت أن هناك إختلالا أساسياً في رؤيـــة الولايـــات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في مجملها. فلم يحدث في تلك الرؤيـــة تغيـــر ملموس منذ إنتهاء عصر الحرب الباردة، حيث كانت إسرائيل تعطي وزنـــاً إســـتراتيجياً بارزاً في السياسة الأمريكية. وبدلا من مراجعة دور إسرائيل في إطار صياغة إستراتيجية جديدة، قامت واشنطن نفسها بتثبيت الإستراتيجية القائمة، كما لو كان العالم لم يتغير.

لقد أدى إصرار واشنطن للحفاظ على علاقتها مع إسرائيل، مثلما كانت عليه فـــي ظل الحرب الباردة، إلى إنتهاجها سياسات تتعارض مع المصلحة الأمريكية ذاتهـــا فـــي بلورة ملامح مميزة للنظام العالمي الجديد. ونتيجة ثبات وضع إسرائيل في الإســـتراتيجية الأمريكية التقليدية، لم تجادل الولايات المتحدة في صياغة إستراتيجية جديدة تجاه المنطقة، تتواءم مع ما جرى من مفاوضات وما تم التوصل إليه من تسويات جزئيـــة. فالولايـــات المتحدة، وحسب إستراتيجية مرحلة الحرب الباردة، كانت ترى في إسرائيل الحليف الأول في الشرق الأوسط، وتتعهد دائماً بضمان تفوقها المطلق، كماً وكيفاً، على الدول العربية. وفي هذا السياق، كانت الولايات المتحدة تترك إسرائيل تحدد ما تراه مناسباً على صـــعيد عملية التسوية، وتدعها تنفذ فقط ما تريد هي تنفيذه من الإتفاقات. وعليه، فـــإن واشـــنطن أيضا تركت الحرية لإسرائيل لانتهاك ما لا تراه مناسبا لها. وتبعا لذلك، فإن أية محاولـــة

دولية أو إقليمية لتنشيط عملية التسوية وفق ما جرى التوصل إليه، أو أي تـوجيه إدانـة للانتهاكات الإسرائيلية لبنود الإتفاقات، كان دائماً يواجه بالإجهاض الأمريكي في مجلـس الأمن عبر إستخدام الولايات المتحدة لحق النقد الفيتو. وكان نتيجـة ذلـك أن السياسـة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تعرضت لانتكاسات وخسائر، الأمر الذي كلف الولايـات المتحدة في كثير من الأحيان ثمناً باهظاً، وذلك بسبب عدم مراجعة مكانة إسرائيل، وأيضاً بسبب إستمرار إستراتيجية الحرب الباردة في الشرق الأوسط، في وقت لـم يعـد لهـذه الحرب وجود. ومن قبيل ذلك، تولدت موجة عداء شعبي في العالم العربي ضد السياسـة الأمريكية. وهي موجة يكاد يكون لا سابق لها، حتى في مرحلة صعود القومية العربية.

وقد ظهر مأزق الإستراتيجية الأمريكية واضحاً في دور الولايات المتحـدة فـي عملية التسوية، حيث واصلت الحكومات الإسرائيلية تحدي السياسة الأمريكية وإجبارهـا على إدخال ما تريد من تعديلات على الإتفاقـات والتفاهمـات، بصـرف النظـر عـن التصريحات والإعلانات الأمريكية المؤكدة على إتخاذ خطوات محددة لتفعيل مفاوضـات التسوية على المسار الفلسطيني. فقد صار معتاداً أن تتراجع الإدارة الأمريكية عما كـانت تعلنه، حيث أصبحت تدخل في مفاوضات جديدة من أجل تعديل ما كانت تطرحـه مـن مبادرات، مما كان يقود إلى تبني الرؤية الإسرائيلية بالكامل تقريباً.

ففي إتفاق واي بلانتيشين، على سبيل المثال، والذي كان تحت رعايـة الولايـات المتحدة الأمريكية، توصل الجانبان، الفلسطيني والإسرائيلي إلى تفاهم بشأن تنفيذ بعـض مكونات المرحلة الثانية حسب إتفاق إعلان المبادئ، وجرى التوقيع على مذكرة التفاهم في

البيت الأبيض في 23 تشرين الأول 1998م. وبدا واضحاً من تفاعلات مـــا قبـــل بـــدء المفاوضات وما دار خلالها أن صيغة "الأمن مقابل السلام" صـــارت معتمـــدة كأســـاس لاستكمال المفاوضات التي بدأت وفق صيغة "الأرض مقابل السلام"، الأمر الـــذي عنـــى تنسيق الصيغة الجديدة مع جوهر فكر الحكومة اليمينية الإسرائيلية، والذي كان يقوم على النظر لإسرائيل بإعتبارها دولة ديمقراطية متقدمة في بيئة إقليمية مغايرة لـــذلك. وكـــان التبرير لهذا التغيير في صيغة التفاهم أنه لا يمكن الاعتماد فـــي ضـــمان أمـــن الدولـــة والمواطن على إتفاق سلام، وإنما على ترتيبات أمنية محكمة، وفي إطار تفوق إســـرائيل العسكري، كماً وكيفاً، على الدول العربية.

ولا يمكن تقييم التفاهم الفلسطيني الإسرائيلي في واي بلانتيشين دون تحديد إطـــار الدور الأمريكي في مسيرة التسوية السياسية وفق صيغة مدريد وأوسلو. فالولايات المتحدة هي الراعي الوحيد، عملياً، لمسيرة التسوية. ولأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية دخلـــت في منطقة تتجاوز التحالف الاستراتيجي بين شريكين إلى إضطرار أمريكي دائم من أجل الجري وراء الطرح الإسرائيلي، فقد غدا منطقياً أن تتلاعب حكومـــة نتنيـــاهو، آنـــذاك، بمسيرة التسوية، مما جعلها ترفض تنفيذ ما تم الإتفاق عليه وتطـــالب بإعـــادة التفـــاوض مجدداً، بل وتعديل أساس التفاوض ذاته. ونظراً لأن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على تكييف مواقفها مع الطرح الإسرائيلي المراوغ، فقد وصلت صيغة أوسلو إلى أزمة حقيقية.

وعندما تحركت الإدارة الأمريكية لتنشيط المفاوضات على المسار الفلسطيني وفق صيغة أوسلو، حيث عرضت مبادرتها بشأن إعادة إنتشـــار قـــوات الاحتلال الإســـرائيلي

وتنفيذ بعض مكونات المرحلة الثانية من إتفاق إعلان المبادئ التي قبلتها السلطة الوطنية الفلسطينية، بادرت الحكومة الإسرائيلية برفضها. وعندها، إجتهدت الولايات المتحدة في إدخال التعديلات على المبادرة للتكيف مع المطالب الإسرائيلية. ورغم ذلك، إستمرت الحكومة الإسرائيلية في رفض المبادرة الأمريكية. ولكن اللافت أن الولايات المتحدة لم تحاول ممارسة أي نوع من الضغط على إسرائيل. وعندما بات واضحاً أن الجانب الفلسطيني قدم كل ما طلبته واشنطن وبات في إنتظار إشارة أمريكية، وبعد أن عجزت الولايات المتحدة عن إقناع الحكومة الإسرائيلية بالخطوط العامة في مبادرتها، هددت واشنطن بالكف عن لعب دور الوسيط.

وإستمر ذلك الحال إلى أن إنغمس الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أزماته الشخصية داخل البلاد، على نحو جعل وضعه مضطرباً، مما جعله في أمس الحاجة إلى إنجاز خارجي يعيد إليه قدراً من الحيوية ويوسع قاعدة التأييد لديه. ولذلك ربما كان منطقياً أن يكون هذا الإنجاز متعلقاً بإسرائيل، حتى يمكن أن يأتي بمردوده الداخلي السريع.[25] وهكذا توافقت الرغبة الأمريكية في تحقيق إنجاز سريع متعلق بإسرائيل مع التلهف البادي على وجه المفاوض الفلسطيني لتحقيق إتفاق ما بأي ثمن، مع إدراك إسرائيلي واضح لهذه التفاعلات بأنها تمثل اللحظة المناسبة تماماً للوصول إلى إتفاق يحقق أقصى ما يمكن مع الجانب الفلسطيني.

---

[25] **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 1999، ص 75– 83.

وفي هذا الإطار، إنعقدت قمة شرم الشيخ في 6 تشرين الأول 2000م بحضـــور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وكان من قراراتها تشكيل لجنة لتقصـــي الحقـــائق حـــول أسباب إندلاع العنف والانتفاضة الفلسطينية ورد قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها.

ومع قدوم جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، محاطـــاً بـــأبرز رمـــوز تيـــار المحافظين الجدد، طرأ تغير نوعي على المشهد السياسي الخـــاص بالصـــراع العربـــي- الإسرائيلي. وحينها، بدأت مقدمات هذا المشهد بالإعلان عن أن الرئيس الجديد لن يعطي القضية الفلسطينية الاهتمام الذي أعطاه إياها الرئيس السابق، وبالإعلان عن أن الرئيـــس ياسر عرفات لن يستقبل مجدداً في البيت الأبيض، بينما تم إبداء الترحيب بأية زيارة يقوم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، شارون. وكانت الحجة الأمريكية هنا أن الرئيس عرفـــات رفض العرض المقدم من الرئيس كلينتون أثناء مباحثات كامب ديفيد في شهر تموز عـــام 2000م، والذي تتضمن أقصى ما يمكن لرئيس أمريكي أن يقدمه. ولكن هذا لم يكن سوى تغطية لنهج جديد يريد أن يتم به التعامل مع القيادة الفلسطينية. وبـــالطبع، فقـــد إســـتغل شارون هذا الموقف الأمريكي إلى أقصى الحدود بهدف القضاء على إنتفاضة الأقصـــى، مستخدماً أكثر الطرق وحشية في ذلك.[26]

وظلت الإدارة الأمريكية تؤكد أنها تعمل في إتجاه الحد مـــن عمليـــات العنـــف، وتحاول أن تظهر بمظهر من يضغط على إسرائيل للانسحاب من هذه المنطقة أو تلـــك. وإستمر ذلك لمدة عام تقريباً، إلى أن برز الموقف الحقيقي للإدارة الجديدة، والـــذي تـــم التعبير عنه في خطاب رسمي للرئيس بوش، ألقاه يوم 24 حزيران عام 2002م، والـــذي

[26] بلال الحسن، **إسرائيل في ضوء نتائج الحرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 371- 374.

حمل إسم "رؤية بوش"، والذي تم إيجازه إعلامياً بالقول إن الرئيس بوش يؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس أمريكي تأييده لقيام دولة فلسطينية. لكن هذا لم يكن جوهر خطاب بوش، حيث كان جوهر الخطاب مشدوداً إلى طلب إجراء عملية تغيير شاملة تجرى داخل السلطة الفلسطينية، وداخل المجتمع الفلسطيني، بما ينسجم مع الإتجاه الأمريكي الجديد للسيطرة الإمبراطورية على العالم. كما كان خطاب بوش يضع الحركة الوطنية الفلسطينية كلها في سياق الإرهاب، ويضع إسرائيل في موقف الحليف الذي يتشارك مع أمريكا في الحرب الشاملة على الإرهاب.[27]

ورسم هذا الخطاب، وبالتفصيل، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الولاية الجديدة. وكل ما صدر بعد ذلك من مواقف أمريكية كان تأكيداً لها أو تكراراً وشرحاً لمضمون الخطاب وبنوده. وقد تلقفت الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون هذا الخطاب، وأدركت أنه يعطيها الضوء الأخضر لتفعل ما تريد. فأقدمت على إستخدام كل أساليب العنف المتاحة للقضاء على الانتفاضة، وصولا إلى الاغتيال المنظم للقادة الفلسطينيين، تحت ذريعة القضاء على الإرهاب. وبعد ذلك الخطاب، أقدمت على تدمير البنية التحتية والبنية الأساسية للسلطة الفلسطينية، وصولا إلى محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مقر قيادته في المقاطعة في رام الله لمدة تزيد على ثلاث سنوات، بغية إلغاء وجود القيادة. وليس ذلك فحسب، وإنما أقدم شارون على طرح خطته للتسوية، بإقامة

[27] المصدر السابق، ص 375-376.

دولة فلسطينية في حدود مؤقتة على نسبة أرض تصل إلى 42% من الضفة الغربية، تطبيقاً لاقتراح بوش الذي جاء في خطابه.

وفي الواقع، رأى البعض أن السياسة الأمريكية سعت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول إلى تقديم نفسها بشكل متوازن من خلال إبراز الإخفاق السياسي للتسوية، بعد أن قطعت شوطاً في أحادية الانحياز على المسار الأمني. وفي الوقت ذاته، بات جلياً أن إدارة الرئيس بوش التي إفتتحت ولايتها الأولى في 20 كانون الثاني 2001م، لم تتقدم بأية مبادرة سياسية لمعالجة ملف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث لم تخرج خطة تينيت في حزيران عام 2001م عن هذا السياق، بإعتبارها تبلورت كآلية أمنية لتقرير لجنة ميتشل الذي صدر في نيسان 2001م، وذلك في ضوء التدهور الحاد الذي طرأ على المناطق الفلسطينية بعد عملية مقهي الدولفين في تل أبيب في 1 حزيران 2001م.[28]

وقد إلتقى هذا الفهم لأولويات السياسة بمداها الاستراتيجي مع نظرة واشنطن إلى الانتفاضة، على أنها أعمال عنف، وإلى عمليات المقاومة الفلسطينية، على أنها أعمال إرهابية. وهذا الفهم الأمريكي للانتفاضة جعل الإدارة الأمريكية تنظر إليها بإعتبارها عائقاً أمام العودة إلى طاولة المفاوضات. وهذا ما جعلها تشترط وقف الانتفاضة، إن لم يكن إجتثاث جذورها قبل الدعوة إلى إستئناف العملية التفاوضية.

وفي الوقت نفسه، ميزت الولايات المتحدة تمييزاً واضحاً ما بين الانتفاضة والسلطة الفلسطينية، وجمعت بين الصمت على عمليات إسرائيل ضد نشطاء الانتفاضة وقياداتها الميدانية وبين تحذير تل أبيب من خطورة المس برئيس السلطة الفلسطينية

[28] اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خارطة الطريق: إلى أين؟**، 25/6/2003، ص 6.

وبالرموز الرئيسية المساعدة له، وبأجهزة السلطة ومؤسساتها الأمنية والمدنيـــة وبنيتهـــا التحتية وبمناطق سيطرتها. وكان هذا الموقف الأمريكي ينطلق من خلفية إعتبار الســـلطة الفلسطينية لاعباً رئيسياً في الحل التفاوضي.[29]

وعلى مستوى آخر، كان يلاحظ حرص الولايات المتحدة على الانفراد بالقضـــية الفلسطينية، وذلك عن طريق رفضها لأي تدخل للأمم المتحدة. وكان يقــف خلــف هــذا الحرص إصرارها على إدارة العملية التفاوضية وفق أسس تتيـــح للطـــرف الإســـرائيلي الأقوى فرض شروطه على الطرف الفلسطيني الأضعف خارج إطار الاعتراف المســـبق بأي حق وطني فلسطيني، وخارج إطار إعتبار الوجود الإسرائيلي في الضـــفة والقطـــاع إحتلالاً.[30]

وإذا ما أمعن النظر أكثر في رصد العلاقات المصرية الفلسطينية في إطار البعــد الأمريكي، فإننا، لا محالة، سوف نجد أن البعد الأمريكـــي فـــي الصـــراع الفلســـطيني- الإسرائيلي لم يكن بعيداً يوماً ما عن الانغماس في هذا الصراع. بل إنه على مدار أكـــثر من نصف قرن كانت الولايات المتحدة أحد أبرز أطرافه، وكانت واشنطن في الوقت ذاته هي الراعية لعملية السلام المصرية الإسرائيلية والمشجعة لهـــا والمحفـــزة علـــى عـــدم إنتهاكها. وضمن هذه الملابسات، إستغلت واشنطن دور مصر المحوري لحث الفلسطينيين على المرونة من أجل تسوية الصراع، وهو الأمر الذي قبلته مصر، محافظة في الـــوقت ذاته على أن لا تكون ضاغطة على الفلسطينيين للتنازل عن أي مـــن ثـــوابتهم. بـــل إن

---

[29] المصدر السابق، ص 7.

[30] المصدر السابق، ص 7.

القاهرة حاولت مساعدة الفلسطينيين على أن يكونوا أكثر قوة في مواجهة الضغوط الإسرائيلية.

وعلى سبيل المثال، عقدت قمة شرم الشيخ في سيناء تحت إسم قمة صانعي السلام في 13 آذار عام 1996م برئاسة مشتركة لكل من الرئيس المصري حسني مبارك، والأمريكي بيل كلينتون، ومشاركة رؤساء وزعماء ثلاثين دولة. وناقشت القمة ثلاث قضايا رئيسية: هي إنقاذ عملية السلام، وتوفير الأمن في المنطقة، ومكافحة العنف والإرهاب. وفي تلك القمة، تباينت مواقف الأطراف الرئيسية التي لم تتفق على جدول الأعمال نفسه، حيث ركز الجانب العربي في القمة على أن السلام هو القضية الرئيسية، والذي بتحقيقه يتوقف العنف والإرهاب. أما الجانب الإسرائيلي، ومعه الأمريكي، فكان تركيزهما على قضية الإرهاب بالدرجة الأولى.[31]

ورغم هذا التباين، فقد خرجت القمة ببيان متوازن يجمع بين التعهد بإستئناف المفاوضات ومعالجة قضية الإرهاب والعنف في المنطقة. وعكس البيان الختامي حرص المشاركين على تنسيق جهودهم في دفع مسيرة السلام والحد من أعمال العنف في المنطقة، التي تم وصفها بالأعمال الإرهابية التي تعيق عملية السلام، فضلاً عن وضع آليات من قبل المجتمع الدولي للوصول إلى هذه الأهداف.[32]

وإستمرت التحركات المصرية في إتجاه واشنطن عقب وصول الرئيس بوش الابن إلى سدة الحكم، بغية إقناعها بالضغط على إسرائيل لتنسيق خطتها مع الفلسطينيين

---

[31] عبد العاطي محمد، "قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، عدد 124، نيسان 1996، ص 139–141.

[32] المصدر السابق، ص 141.

للانسحاب. وقد جاء هذا التحرك عبر مشاورات مصرية فلسطينية إسرائيلية أمريكية، حمل ملفها اللواء عمر سليمان في زيارته لتل أبيب ورام الله وواشنطن في آذار 2004م. كما طلب الرئيس مبارك من وزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم أثناء زيارة الأخير للقاهرة في 11 نيسان 2004م "أن تقوم إسرائيل من جانبها بإبداء حسن النية تجاه الفلسطينيين حتى يصبح ممكناً التقدم في مسيرة السلام"،[33] مؤكداً على أن إسرائيل يقع عليها عبء مساعدة السلطة الفلسطينية في المرحلة الجديدة، حتى تفرض هيمنتها وتحقق سيادة القانون على الأراضي الفلسطينية.

وقد طلبت مصر ضمانات أمريكية وإسرائيلية للقيام بدورها وضمان نجاحه. وتمثلت تلك الضمانات في دعم أمريكي فعلي متواصل خلال مرحلة التحضير لهذا الانسحاب الإسرائيلي وبعد ذلك، وعلى أساس أن يرمي الأمريكيون بثقلهم في هذا الإتجاه، وأن يكون حضورهم دائماً بصورة مستمرة. وفي تعهد إسرائيلي بضمانات أمريكية، بأن توقف إسرائيل عمليات الاغتيال ضد الفلسطينيين من كل الأطراف والفصائل، وأن تمتنع عن أي رد عسكري حتى في حال وقوع عمليات عسكرية ضدها إنطلاقاً من قطاع غزة، أصرت مصر أيضاً على أن يتم حل أية إشكالات أمنية مستقبلية قد تنطلق ضد إسرائيل من قطاع غزة بالتشاور والتعاون مع الجهات الأمنية الفلسطينية ومع القيادات الأمنية والأجهزة الإدارية المصرية، وأن تفك إسرائيل الحصار المفروض على الرئيس

---

33 المصدر السابق.

الفلسطيني ياسر عرفات، وأن تسمح له بالسفر إلى خارج الأراضي الفلسطينية والعـــودة إليها متى شاء.[34]

وعلى الرغم من أن العديد من الفصائل الفلسطينية رأت أن الحديث عن هدنة هو أمر هام للغاية لاستغلال الظرف السياسي الإقليمي، ومن أجل الاســتفادة مــن المــأزق الأمريكي والإسرائيلي، وذلك للحصول على هدنة جيدة متبادلة يلتزم بها الإســرائيليون، فإن رؤية رئيس المخابرات المصري، اللواء عمر سليمان لم تؤخذ في الاعتبــار، حيــث كان قد طالب الفلسطينيين في حوارات القاهرة والتي تتلخص في ضرورة القيام بمبادرات سياسية لحمل الإدارة الأمريكية على عدم تجاهل القضية الفلسطينية، خاصة أثناء إنشغالها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.[35]

وعلى الرغم من ذلك، فقد تزايدت الآراء التي ترى أهمية قيام مصر بدور مــواز على الساحة الأمريكية والإسرائيلية، وذلك لإقناع الطرفين بأنه لا توجد هدنة مجانية، وأن على الإسرائيليين أن يقدموا الحوافز للفصائل لدفعهم نحــو التجــاوب مــع أي تحــرك دبلوماسي مصري، خاصة أثناء زيارة اللواء عمر سليمان إلى الولايات المتحدة.

وظل العمل طوال عام 2004م يسير على قدم وساق من أجل أن تقــوم مصــر والولايات المتحدة بالإشراف على خطة شارون الأحادية الجانب للإنفصال عــن قطــاع غزة. فشارون إعتبر تنفيذ خطته مكسباً يوفر له التهدئة من الجانب الفلســطيني. وبــوش الابن أيضا إعتبر تلك الخطة مكسبا لأنه يستطيع أن يقدمها كإنجاز لتحقيق الســلام فــي

---

[34] **التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004**، مصدر سبق ذكره، ص 486.

[35] محمد جمال عرفة، "الحوار الفلسطيني: العقدة في الفصائل"، **http://www.islamonline.net, 2003/12/11** .

المنطقة. ومصر، بدورها إعتبرت تنفيذ الخطة تلك مكسبا من تخفيف الاحتقان على حدودها الشمالية، خاصة بعد أن توترت الأجواء بفعل العمليات الإسرائيلية في رفح ونتيجة لتوسيع نطاق عمليات الاغتيال التي طالت كبار قادة المقاومة. فمصر إرتأت أن انجازاً من هذا القبيل سينعكس على الوضع الداخلي عندها، وبالتالي يحد من المظاهرات ويخفف بالتالي الضغط على الحكومة.[36]

ويضاف إلى ذلك أن مصر ربما شعرت بضرورة مشاركتها في الإشراف على تنفيذ خطة شارون في قطاع غزة، وذلك للتخفيف من الضغوط التي تتعرض لها ضمن خطة الشرق الأوسط الكبير. فمصر كانت مطالبة بإجراء إصلاحات في نظامها السياسي، وكانت قد إتهمت بعدم التعاون مع أمريكا في خطط تهدئة الأوضاع في المنطقة. ومثل هذه الضغوط يبدو أنها دفعت بمصر للتدخل في خطة التسوية المؤقتة في غزة، إعتقاداً منها بأن الولايات المتحدة سوف تغض الطرف عن شؤونها الداخلية.[37]

التفاعلات في سياق تعددي دولي وإقليمي

التفاعلات المصرية الفلسطينية في السياق الإقليمي

ظلت القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام 1948م قضية عربية في جوهرها. وظل الخطر الاستعماري في فلسطين يشكل تهديداً صارخاً بالنسبة للدول العربية بأسرها.

ومما لا شك فيه أن غياب التنسيق العربي الفعال كان واحدا من تلك الأسباب التي ساعدت إسرائيل على القيام عام 1948م. وبحكم الظروف التي سادت لفترة طويلة، كان

---

[36] المصدر السابق.

[37] **التقرير الاستراتيجي العربي 2003–2004**، مصدر سبق ذكره، ص 479.

الجانب العربي في الصراع يفتقر إلى الآليات العملية التي تؤهله لمواجهة طـرف منظـم يملك كل المقومات التي مكنته من مواجهة الدول العربية عسكرياً وإقتصادياً وتنظيمياً.

ورغم التضحيات العربية الكبيرة، إلا أن هذا لم يكن كافيـاً لمواجهـة إسـرائيل والقوى التي وقفت وراءها. فكانت نكبة 1948م وما بعدها. ثم جاءت نكسة حزيران عام 1967م لتقدم دليلا آخر على ضعف الجانب العربي، ولتبرز التناقضات الواسعة وغيـاب الثقة بين أطراف الصراع العربي مع إسرائيل. وكان لحرب تشرين الأول عـام 1973م ولتنسيق الجزئي الذي حصل خلالها نتائجه الكبيرة التي قلبـت المفـاهيم السـابقة لهـذا الصراع، رغم الملاحظات الكثيرة التي يمكن تسجيلها على هذا التنسيق بجوانبه المتعددة، ذلك التنسيق الذي ما لبث أن إختفى نتيجة لعدم التوافق في الرؤى تجاه هـذا الصـراع، وتجاه الكيفية التي كان ينبغي التعامل بها معه.[38]

وبعد حرب أكتوبر، حدث تحول جوهري في وجهة النظر العربيـة، وأصـبحت هناك إمكانية لقبول الإعتراف الصريح بالوجود الإسرائيلي في المنطقة ضمن حدود عـام 1967م. وإنقسمت الدولتان الرئيستان في التنسيق، سوريا ومصر، وإنعكس هذا على بقية الدول العربية. ثم تلاحقت المشاريع العربية السلمية بعد ذلك، إلى أن وصل الأمـر إلـى تقدم المملكة العربية السعودية عام 1981م و 1982م بمبادرة سياسـية لحـل الصـراع العربي–الإسرائيلي. وبدأت تظهر التناقضات بين الدول العربية حول نهج حل الصـراع وحول النظرة إلى القضية الفلسطينية. ولم تكن هذه التطـورات تجـري بمعـزل عـن

[38] السيد ياسين، (إشراف وتحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1992**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993، ص 212.

التوازنات الدولية والتدخلات الخارجية التي لعبت دوراً رئيساً لتحقيق سياستها في المنطقة. وهذا ما إعترفت به هذه القوى بشكل صريح، حيث كان رمزها الأكثر وضوحاً دبلوماسية هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وإعتماده على سياسة الخطوة خطوة.

التنسيق العربي قبل إتفاق أوسلو عام 1993م

جاء الاهتمام الدولي والإقليمي بعملية التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي في أعقاب هزيمة العراق ودحر قواتها من الكويت عام 1991م، وكذلك عقب إنهيار الاتحاد السوفييتي، بكل ما كان في ذلك من دلالات دولية، ولا سيما على الأطراف العربية المعنية بعملية التسوية، خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتعد هزيمة العراق أمام التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الحدث الأبرز، إقليمياً ودولياً، والذي أثر بدوره على منطقة الشرق الأوسط برمتها، وعلى النظام الإقليمي العربي. وعلى صعيد آخر، أكدت هزيمة العراق محدودية الخيار العسكري العربي.[39]

وفي كل الأحوال، فقد تركت حرب الخليج الثانية نتائج وإنعكاسات خطيرة على القضية الفلسطينية وأوضاع الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها. وطرحت سؤالاً جدياً بخصوص مصير منظمة التحرير الفلسطينية ودورها السياسي. وتسببت تلك الحرب أيضا في إحتدام جدل فلسطيني واسع، شمل عدداً كبيراً من السياسيين والكتاب وأعضاء المجلس الوطني. إلا أن القضية التي إحتلت، من دون شك، مكان الصدارة في إطار هذا

[39] أبو زهيرة، "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني"، **مجلة رؤية**، العدد 23، أكتوبر 2003، ص 25.

الجدل كانت تتعلق بالموقف من التحرك السياسي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية إثر إنتهاء حرب الخليج مباشرة، وذلك بهدف التوصل إلى سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط. ومن المفارقات التي يمكن ذكرها بخصوص التنسيق العربي أن القضية الفلسطينية لم تكن عامل تعاون بين هذه الدول، وإنما إحتلت المرتبة الثانية بين قضايا الصراع العربية.[40]

ولما كان من البديهي أن تنعكس نتائج أية مفاوضات على ميزان القوى القائم بين الأطراف المتفاوضة، وضمن الأوضاع التي سادت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فإن ميزان القوى الإقليمي كان في مصلحة إسرائيل، ليس بسبب تفوقها العسكري على أي طرف أو تكتل عربي فحسب، بل نتيجة واقع الأمر على الأرض. ولقد دخل العرب مؤتمر مدريد عام 1991م، وميزان القوى يميل بشكل واضح لمصلحة إسرائيل. وترافق هذا الخلل في ميزان القوى بظواهر ثلاث: ففي إسرائيل، توجد صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة. وإسرائيل وحدها في منطقة الشرق الأوسط تحتكر السلاح النووي، وتتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة إستراتيجية عميقة الجذور، متنوعة الأساليب والمجالات.[41]

بعبارة أخرى، نشأت عملية التسوية في ظل بيئة عربية وإقليمية إتسمت بإختلال في مجمل علاقات القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة. وكذلك كان هناك خلل أكبر وأخطر بين أطراف عربية بعينها وأطراف إقليمية أخرى مجاورة، كحالة العراق في

---

40 أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية– العربية 1945–1981: دراسة استطلاعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 152.

41 هيثم الكيلاني، "اثر التسوية على الأمن العربي" في أحمد يوسف أحمد (محرراً)، **التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للعلوم والثقافة، 1996، ص 84.

مواجهة إيران وتركيا، وحالة دول الخليج في مواجهة إيران، وحالة سوريا في مواجهة تركيا، حيث نظرت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى هذا الخلل في علاقات القوى بإعتباره لحظة مناسبة لجر المفاوضين العرب للقبول بصيغة تسوية سياسية تكرس هذا الخلل على المدى البعيد، وتضع له الأطر المؤسسية المناسبة التي من شأنها أن تحيط إسرائيل بسياج من الأمن المطلق والتفوق الكاسح.[42]

وإلى جانب الخلل في ميزان القوى، فإن النظام الإقليمي، بشقيه العربي المشكل بالفعل والذي وقع تحت تهديدات عديدة المستويات، والشرق أوسطي الذي هو تحت التشكيل، عرف تغييراً ملموساً في أجندة أولوياته، حيث تبدلت مواقع القضايا، وبرزت قضايا أخرى جديدة، ومعها آليات التعامل أيضاً. وفي كلتا الحالتين، تدهورت مكانة الفعل العربي لصالح الفعل الخارجي الإقليمي أو الدولي. فعلى صعيد قائمة القضايا، أخذت مسألة أمن الخليج أولوية قصوى في الوقت الذي تعرضت فيه القضية الفلسطينية بمفهومها التقليدي إلى التراجع، حيث المفهوم التقليدي يعني أنها قضية عربية، وأن مسؤولية حلها تقع على عاتق النظام العربي ككل، بموارده وأطرافه. ولكن النتيجة كانت أن القضية الفلسطينية صارت قضية الفلسطينيين أنفسهم، بكل ما هم عليه من ضعف الموارد السياسية والإقتصادية ومحدودية الخيارات.[43]

وقد تزامن التنسيق بين الدول العربية مع النشاط الدولي الذي يهدف إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. ومن النشاطات المبكرة في هذا السياق كانت

---

[42] عرفة، "الحوار الفلسطيني"، مصدر سبق ذكره.

[43] أحمد سامح الخالدى وحسين جعفر أغا، "بعض التحديات الإستراتيجية العربية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 10 ربيع 1992، ص 3.

الاتصالات المصرية مع سوريا والأردن وفلسطين، قبل المباحثات في 20 تموز عام 1991م. كما دعت سوريا في 4 تشرين الأول عام 1991م لاجتماع الدول العربية المجاورة لإسرائيل لتنسيق المواقف. وقد شكلت هذه الاتصالات والاجتماعات المبكرة أرضية إستطاع الجانب العربي من خلالها رسم صورة أولية لما يجب طرحه في مؤتمر مدريد، كما شكلت فرصة للأطراف العربية لتبادل وجهات النظر والوصول لصيغة تجعلهم يعملون بروح الفريق الواحد الذي لم يجسد كواقع بحكم التطورات الدولية التي لم تكن لصالح الطرف العربي. فقد كانت العلاقات الثنائية بين الأطراف العربية الأربعة يشوبها الفتور والتوتر بإستثناء العلاقات السورية اللبنانية، وذلك لظروف خاصة تعود إلى ما قبل إنعقاد مؤتمر السلام في مدريد.

ومع بدء المفاوضات الثنائية، كان لا بد من إيجاد آلية للتنسيق بين الوفود العربية. وتم ذلك من خلال إجتماعات تعقد في كل جولة بصورة منتظمة، يتبادل فيها رؤساء الوفود المعلومات ويتشاورون فيما بينهم. ولكن هذا التنسيق لم يكن على المستوى المطلوب، وذلك لغياب الإستراتيجية العربية الموحدة والمتفق عليها، من جهة، وعدم إتاحة المعلومات المتبادلة في هذه الاجتماعات لإمكانية التعرف على حقيقة ما يجري على موائد المفاوضات في المسارات المختلفة وما يجري خارجها من إتصالات، من جهة أخرى.

وكما غاب التنسيق الفعال المبني على الثقة والإستراتيجية الموحدة بين الأطراف العربية في المفاوضات الثنائية، كان هذا هو حال التنسيق في المفاوضات متعددة الأطراف، التي رفضت سوريا ولبنان المشاركة فيها منذ البداية، والتي بدأت في موسكو

في كانون الثاني 1992م، بينما شارك فيها الأردن والفلسطينيون ومصر وممثلون لكل من مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي. ورغم محاولة سوريا إقناع الفلسطينيين بعدم المشاركة، لكنها أخفقت، مما زاد الفجوة بينهما. وبإعتبار أن إحدى قضايا هذا المسار لا يمكن حلها إلا بجهود ومشاركة الأطراف كلها، بما فيها سوريا ولبنان، وهي قضية اللاجئين، فقد كانت مثار جدل وخلاف وخوف، ولا سيما من قبل الأردن ولبنان، لاعتبارات ديمغرافية مؤثرة لا يمكن قبولها، خاصة ما تعلق منها بمسألة التوطين التي شكلت هاجساً قاد إلى تصريحات علنية رسمية ترفض فكرة التوطين.[44]

ويمكن القول أن التنسيق في المسار المتعدد الأطراف كان أضعف من التنسيق الثنائي بصفة عامة، وكان لحساسية المواضيع التي يتناولها ولغياب الرؤية الموحدة دوره في إتساع الفجوة بين مختلف الأطراف العربية، سواء من قاطعها أو إنخرط فيها. وقد برز هذا في التركيز على المصالح والأولويات لكل طرف، حيث كان هناك تنافس للحصول على المكاسب دون الأطراف الأخرى. ورغم وجود سلبيات واضحة في إطار التنسيق في عملية السلام، إلا أن الاجتماعات التنسيقية، لا شك، كان لها بعض النتائج الإيجابية على المفاوضات، وذلك من خلال توحيد المواقف العربية تجاه التعنت والرفض الإسرائيلي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، 242 و 338 و 425، وكذلك قرار الجمعية العامة رقم 194 الذي يقضي بإعادة اللاجئين إلى ديارهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد برهن التوحد في المواقف العربية للرأي العام العالمي أن العرب جادون في

---

[44] ياسين، **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1992**، مصدر سبق ذكره، ص 224.

عملية السلام، في حين تعمل إسرائيل على نسفها عبر ممارساتها السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، وأيضا من خلال رفضها تنفيذ القرارات السابقة الذكر.

التنسيق العربي ما بعد إتفاق أوسلو

جاء إتفاق أوسلو عام 1993م ليساعد على تشكيل تنسيق جماعي لدول الطوق، والذي إستمر على مدى إحدى عشرة جولة تفاوضية. ورغم فعاليته المحدودة، إلا أنه شكل عامل ضغط لا يمكن تهميشه في المواقف التي إستدعت من الأطراف العربية أن تثبت تواجدها في هذا المحفل العالمي، وذلك من أجل مواجهة التحديات التي تعصف به كفريق موحد.

وكان لاتفاق أوسلو آثاره المتعددة على المسارات التفاوضية الثنائية. فالمسار الأردني الإسرائيلي كان قد قطع شوطاً كبيراً ووصل إلى تحديد جدول أعمال، رغم أنه لم يتم الإعلان عنه في حينه، إنتظاراً لما سيحصل على المسار الفلسطيني، أولاً، وبسبب وجود عوائق داخلية في الأردن. لذلك، جاء إتفاق أوسلو ليلغي ضغوط المسار الفلسطيني، إذ لم يبق مبرر أدبي ومعنوي لإستمرار التنسيق. فكان عام 1994م، وما حصل فيه من تطورات على المسار الأردني، نهاية لما يمكن تسميته رسمياً بالصراع الأردني- الإسرائيلي، في حين لم يحصل أي تقدم على المسارين الآخرين، السوري واللبناني.

أما سوريا التي قاطعت قمة شرم الشيخ عام 1996م، فإنها رأت أن الهدف منه هو ضمان الأمن والسلام لإسرائيل فقط ومعاقبة كل من يجرؤ على المطالبة بحقوقه

وتطبيق القرارات الدولية بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي. فسوريا أدانت المؤتمر، كونه يعقد في ظل إستمرار الاحتلال والتنكر لحقوق العرب المشروعة.[45]

ويمكن القول أن عوامل كثيرة تقف وراء ضعف التنسيق العربي بصفة عامة في قضايا متعددة، يعود قسم كبير منها إلى وجود نزاعات حدودية قديمة، وكذلك بسبب وجود خلافات تتعلق بعوامل إيديولوجية وسياسات إقليمية، حيث تركت هذه القضايا دون حلول جذرية. كما أن الصراع العربي-الإسرائيلي شكل أحد مصادر هذا الصراع الرئيسية، علما أنه من المفترض أن يكون عامل تعاون بين الدول العربية، خاصة في تلك المرحلة التي تبين للدول العربية خطورتها. وبالطبع، فقد إستفادت إسرائيل من هذا الواقع، وأضافت إليه عوامل جديدة منذ إنطلاقة عملية السلام عبر سياسة لعبة المسارات التي أدت إلى إنعدام الثقة بين الأطراف العربية، والتي جعلت من بعض مظاهر التنسيق كما لو أنها مهرجانات إحتفالية خالية المضمون، والتي غالباً ما ساهم الإعلام في إبرازها.[46]

تكتل دول إعلان دمشق والتنسيق في عملية السلام

يعتبر تكتل دول إعلان دمشق شكلاً من أشكال التعاون العربي العربي، والذي أملته تطورات حرب الخليج الثانية والنتائج التي أسفرت عنها. ورغم أن إعلان دمشق لم يترجم على أرض الواقع، إلا أن سوريا رأت أنه يمكن أن يبقى كورقة عمل لتعاون عربي مطلوب، وأملت أن يتطور هذا العمل العربي المشترك للوصول إلى صيغ مقبولة ومعقولة، حيث أكدت سوريا أن المسؤولية في ذلك تقع على جميع أطرافه ليأخذ طريقه

---

[45] فايز صايغ، "رسالة قانا إلى شرم الشيخ"، **المناضل**، العدد 277، آذار-نيسان 1996، ص 3-5.

[46] عرفة، "الحوار الفلسطيني"، مصدر سبق ذكره.

إلى التطبيق. وأكدت سوريا أنها تؤمن بأن أي تنسيق عربي، مهما صغر حجمه، له إنعكاسات إيجابية، خاصة في تلك الظروف الصعبة التي تستلزم أن يوحد العرب موقفهم.

ولا شك أن تأسيس هذه الدول العربية لتجمع إعلان دمشق جاء في ظروف عربية صعبة، إتسمت بتغيرات دولية بنيوية وبتمزق كبير للصف العربي. لذلك، جاء الإعلان كخطوة هامة على طريق إستعادة التنسيق والتشاور، ولو في حده الأدنى. وبذلك، أصبح إعلان دمشق منبراً يمكن من خلاله إتخاذ موقف موحد تجاه قضايا ذات أبعاد إقليمية ودولية لمصلحة أطراف هذا الإعلان، أو أحدهم، في الحد الأدنى. وكان لعملية السلام في هذا السياق نصيب كبير من الاهتمام. ففي الدورة العاشرة لدول إعلان دمشق في القاهرة بتاريخ 5-6 شباط 1995م، أكد البيان الختامي دعم مطالب سوريا العادلة بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران 1967م وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس العربية.

وفي 4-5 حزيران 2000م، عقد في القاهرة الاجتماع السابع عشر لدول إعلان دمشق، والذي ساده الانسجام، حيث بحث في تفعيل التعاون في مختلف المجالات بين دول الإعلان. وفيه، ندد الوزراء بإزدياد التهديدات التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون ضد سوريا ولبنان، وأكدوا على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه بموجب القرارين 242 و 338، ووفق مرجعية مدريد والقرارات الدولية التي تتعلق بحق اللاجئين في العودة وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.[47]

[47] أبو زهيرة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

التفاعلات المصرية الفلسطينية في سياقها الدولي

من بديهي القول أن القضية الفلسطينية هي نتاج تفاعل عوامل وإعتبارات دولية مع عوامل أخرى داخلية فلسطينية وعربية. بل لعلها تكون نتاجاً لاعتبارات دولية بالأساس. فالبيئة الدولية السائدة منذ نهايات القرن التاسع عشر، التي نمت في إطارها الحركة الصهيونية العالمية، من جانب، والتي مهدت الطريق لصدور ما يسمى بوعد بلفور عام 1917م، من جانب آخر، هي ذاتها التي قادت في نهاية المطاف إلى قيام دولة إسرائيل على الأراضي العربية الفلسطينية عام 1948م. لذلك، فقد كان طبيعياً أن يتوجس الفلسطينيون خيفة من جانب كل ما يتعلق بهذه البيئة الدولية التي لم تكن يوماً تعمل لصالحهم، والتي كانت تستهدفهم في وجودهم وفي كيانهم السياسي بالدرجة الأولى.[48]

ولا شك أن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي قد شهدت تطوراً نوعياً غير مسبوق في أعقاب حرب الخليج الأخيرة عام 1990-1991م وتفكك الاتحاد السوفييتي، وذلك إذا ما إستثنينا التطور الذي ترتب على زيارة السادات للقدس عام 1977م وما تلاها من تداعيات تمثلت في إبرام إتفاقات كامب ديفيد عام 1978م ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979م. وقد تمثل هذا التطور الذي حدث في أعقاب إنتهاء حرب الخليج في تكثيف الجهود الدولية للتعامل مع الصراع بشكل أكثر إيجابية من ذي قبل. فقد أسفرت الجهود الدولية، والأمريكية خاصة، إضافة إلى المبادرات الفردية لبعض الدول، كالنرويج مثلاً، عن إنجاز بعض الخطوات على طريق التفاوض بين العرب والإسرائيليين، بشكل

---

[48] أحمد الرشيدي، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية 1994، ص 123.

عام، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين، بشكل خاص. وتمثلت هذه الخطوات في إنعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، وفي إبرام إتفاق أوسلو عام 1993م. وأما بخصوص مؤتمر مدريد، فيمكن القول أنه حدد بعض الأسس المرجعية لكي تقوم عليها عملية التسوية. وهذه المرجعية بينت مدى تأثير المعطيات الجديدة للبيئة الجديدة على مسار عملية التسوية السلمية للصراع.

أما الخطوة الثانية والمهمة على طريق تسوية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تمثلت في إتفاق أوسلو. وليس بوسع أي باحث أن يقلل من قيمة ما تم التوصل إليه بموجب هذا الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فقد أكد الاتفاق على أن الهدف من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط، هو، إلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية تأخذ شكل المجلس المنتخب للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية لا تتعدى خمس سنوات، وتؤدى إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338. وأوضح الاتفاق أن المفاوضات على الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق هذين القرارين.[49]

وقد حظي إتفاق أوسلو بتأييد دولي كبير، بدت مظاهره بشكل خاص في عدة جوانب. فقد إستضافت الولايات المتحدة حفل التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض في 13 أيلول 1993م، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون. وقد عبرت دول أخرى، كاليابان وبعض الدول الأوروبية، بل وبعض الدول العربية، عن إستعدادها لتقديم العون

[49] أبو زهيرة، مصدر سبق ذكره، ص 27.

المالي اللازم لوضع هذا الاتفاق موضع التطبيق الفعلي. كما أعلنت الأمم المتحدة بدورها عن تأييدها للاتفاق.[50]

---

[50] المصدر السابق، ص 28.

الخلاصة

مما تقدم، يمكن القول أن إسرائيل تعتبر من أكثر الأطراف في معادلة الصـــراع العربي–الإسرائيلي إستفادة من التحولات التي طرأت على النظام الــدولي بعــد إنهيــار الاتحاد السوفييتي. فقد أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية على كافة المستويات مع جميع دول العالم تقريبا، بما فيها دول الإتحاد السوفييتي سابقاً والصين. وفي المقابل، فإن قطاعاً كبيراً بدأ يدرك الحقيقة الكاملة للقضية الفلسطينية، حيث ساهمت مصر، بشكل أو بـــآخر، في تقريب تلك الصورة. كما كرست إمكانياتها لتحسين الصورة الفلسطينية وفتح الأبواب الدولية المغلقة أمامها. وفي نفس الوقت الذي زاد فيه ذلك من أهميـــة الـــدور المصــــري المحوري في المنطقة، فإنه كان سبباً في زيادة الضغوط على مصر من أجـــل إســـتغلال علاقتها القوية مع فلسطين، ومن أجل حثها على تقديم مزيد من التنازلات.

وإذا كانت حرب الخليج قد عمقت من مسار التحول في النظام الدولي في إتجـــاه هيمنة الولايات المتحدة عليه، وأكدت حقيقة إنفرادها بالقيـــادة، فـــإن التحـــالف العربـــي الأمريكي الذي برز في ثنايا تلك الحرب لم يكن له تأثير يـــذكر علـــى تغيـــر الموقـــف الأمريكي من الصراع العربي–الإسرائيلي.

وعلى الرغم من تأكيد الكثيرين أن إسرائيل كانت هـــي المســـتفيد الأكـــبر مـــن الظروف الدولية في المنطقة، فإن الشيء الذي يجب الانتباه إليه هو أن تلـــك التحـــولات كانت سبباً في تزايد التقارب في وجهات النظر بين فلسطين وإسرائيل، حيـــث صــــارت القيادة الفلسطينية أكثر إدراكاً لأهمية الدور الأمريكي وأكثر تفهما لما قامت به مصر، بدءاً

من السبعينيات من القرن الماضي، من توجه نحو السلام. بل وحاولت السلطة الفلسطينية الاقتداء بالتجربة المصرية في الكثير من نواحيها، وذلك بحكم التفاعلات المتبادلة ما بيـــن فلسطين ومصر على أكثر من مستوى وصعيد.

الخاتمة

إن العلاقات الفلسطينية المصرية قديمة منذ العصور السحيقة. وإن الدعم المصري للقضية الفلسطينية ثابت وأكيد، وينبع من علاقات حميمة وحقيقية تسمو فوق إعتبارات المصالح الآنية غير المستقرة. وعلى هذا الأساس، لعبت القاهرة دورا مركزيا في البحث عن تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

فمصر لم تعد عاملاً خارجياً في الساحة السياسية الفلسطينية، بل باتت منغمسة في الشأن الفلسطيني، تفاوض مع أطراف فلسطينية على قضايا فلسطينية داخلية للوصول إلى برنامج فلسطيني داخلي. كما أن مصر تحولت إلى شريك في الميدان الفلسطيني، وذلك من خلال إعلانها الموافقة مؤخرا على تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن العلاقات الفلسطينية المصرية قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتغيرات الدولية الحديثة. فمع إنهيار الاتحاد السوفيتي وإنتهاء حرب الخليج الثانية، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وأصبح واضحاً للعيان أن الولايات المتحدة تقود العالم منفردة، وأصبح الحل الأمريكي هو الحل الوحيد المطروح. وضمن الظروف الدولية الجديدة، لا شك أن إسرائيل قد خرجت كأكثر الأطراف إستفادة في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي. فالتحولات التي جرت كانت بمثابة الفرص الذهبية التي طالما إنتظرتها إسرائيل.

ونتيجة لذلك، كرست مصر إمكانياتها لدفع القضية قدماً إلى الأمام. وحيث إزدادت أهمية الدور المصري المحوري في المنطقة، فإن الضغوط على مصر تزايدت لكي تقوم بإستغلال علاقتها القوية مع فلسطين بهدف دفعها بإتجاه التسوية.

ومن ناحية ثانية، فإن من أهم التحولات التي ساهمت مصر في إحداثها على المستوى الفلسطيني يمكن في مساهمتها في إيصال القيادة الفلسطينية إلى إدراك واضح بأهمية الدور الأمريكي ومركزيته في عملية حل الصراع. فالتجربة المصرية أصبحت دائما حية في ذهن القيادة الفلسطينية، مما جعلها تطلق المبادرات وتخوض المفاوضات وتعقد الاتفاقات.

وكما بينت هذه الدراسة، فإنه طوال تاريخ القضية الفلسطينية، كان التنسيق الفلسطيني المصري على أعلى المستويات. وتجلى ذلك التنسيق ووصل أعلى درجة له في مرحلة ما بعد مدريد في إتجاهين متوازيين: يتمثل الأول في قيام مصر بوضع خبراتها التفاوضية مع إسرائيل، وأيضا ما تملكه من وثائق، تحت تصرف الوفد الفلسطيني. وأما الاتجاه الآخر فيتمحور حول إستمرار الجهود المصرية الرامية إلى فتح قنوات إتصال مباشر، بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا بين المنظمة وإسرائيل، خاصة بعد وصول حزب العمل، بقيادة إسحاق رابين، إلى السلطة في إسرائيل، في عام 1992م.

وكما إتضح في هذه الدراسة، فإنه ومنذ تطور الاهتمام المصري بالعلاقات المصرية الفلسطينية، كان هناك الكثير من عناصر الاستمرار في جوهر السياسة المصرية

تجاه القضية الفلسطينية. فرغم حدوث فجوة في العلاقات بين البلدين في المرحلة الساداتية، فإنه لم يحدث تحول جوهري أو جذري، أو إعادة هيكلة، في جوهر الموقف المصري من القضية الفلسطينية والقضايا الفرعية المرتبطة بها، كالقدس واللاجئين والمستوطنات والدولة المستقلة وحق تقرير المصير.

ولفهم مقومات هذه الاستمرارية في العلاقة ما بين مصر وفلسطين، فقد أبرزت هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل تفسر وجود الكثير من عناصر الاستمرار في جوهر العلاقات الفلسطينية المصرية، خاصة على الجانب المصري، وهي عوامل ومحددات تتعلق بالواقع المصري نفسه، كالتعاطف الشعبي الواسع على إختلاف فئات الشعب المصري وتوجهاته الأيديولوجية، وكالدور القيادي والإقليمي الذي تلعبه مصر تاريخيا. وحقيقة الأمر هي أن القضية الفلسطينية ظلت دائما تعتبر قضية أمن قومي مصري. ولذلك، لم يكن غريبا أن تجذرت القضية الفلسطينية في الضمير المصري بشكل يصعب على صانع القرار الخارجي تجاهله، خاصة بعد أن أصبح التأييد الرسمي لهذه القضية يعد أحد مصادر الشرعية للنظام في مصر.

وبالمثل، فإن هناك عوامل تفسر إمكانية قدرة صانع القرار الخارجي في مصر على إحداث تغير في بعض عناصر هذه السياسة، وهي عوامل تميز مصر عن غيرها من الدول العربية، خاصة دول المواجهة. فلم يطرأ تحول ذو مغزى في التصور المصري للعلاقات المصرية الفلسطينية، أو في الدور المصري بعد تغير القيادة في مصر وتولي الرئيس مبارك سدة الحكم. غير أنه طرأ بعض التغير على موقف مصر من مباحثات

الحكم الذاتي بشكل عام ومن مشروعات التسوية السياسية التي طرحت فيما بعد. ورغم أن هناك إختلافا في رؤية الفصائل الفلسطينية للعلاقات الفلسطينية المصرية، إلا أنه لا توجد حساسية فعلية عند الفصائل الفلسطينية بخصوص الدور المصري. وكذلك، فإن معارضة بعض هذه الفصائل للدور المصري لا يرجع إلى رفضها لذلك الدور، بمقدار ما تعبر عن خشية أن تتورط مصر في حماية أمن إسرائيل.

وفي هذا السياق، فقد تزايدت نسبة الآراء التي ترى أهمية قيام مصر بدور موازي على الساحة الأمريكية والإسرائيلية، وليس الفلسطينية فحسب، وذلك لإقناع الأمريكيين والإسرائيليين بأنه لا توجد هدنة فلسطينية مجانية، وإن على الإسرائيليين المستمرين في العدوان أن يقدموا الحوافز للفصائل الفلسطينية لدفعهم بإتجاه الجلوس في حوارات القاهرة، ومن ثم التجاوب مع أي تحرك دبلوماسي مصري.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

- أبو طالب، حسن. "العلاقات المصرية العربية 1967-1973"، في سعد الدين إبراهيم (تحرير). **مصر والعرب**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1984).
- إبراهيم، سعد الدين. **عروبة مصر: حوار السبعينات**. (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1978).
- " " . **إتجاهات الرأي العام العربي إزاء مسألة الوحدة**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980).
- " ". "التطورات الداخلية في مصر"، في وليم كونت (تحرير). **الشرق الأوسط: كامب ديفيد بعد 10 سنوات**. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989).
- أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية-العربية 1945-1981: دراسة إستطلاعية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
- أحمد، فاروق يوسف. **السلام وأزمة الهوية في مصر**. (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1986).
- أفندي، عطية حسين. "الحدود الشرقية لمصر"، في عز الدين فودة (تحرير). **حدود مصر الدولية**. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992).
- البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر 1945-1952**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973).
- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1996**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997).
- " " **لعام 1998**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999).

- "   "   " **2003.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2004).
- الأشعل، عبد الله. **أزمة الشرعية الدولية وأعراضها في القضية الفلسطينية، في ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية؟.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- توما، إميل. **جذور القضية الفلسطينية.** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1973).
- الحسن، بلال. **إسرائيل في ضوء نتائج الحرب.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- حسين، عدنان. **العامل القومي في السياسة المصرية.** (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1987).
- حمدان، جمال. **6 أكتوبر في الإستراتيجية العالمية.** (القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، 1994).
- حمروش، أحمد. **قصة ثورة يوليو 1952، الجزء الخامس: خريف عبد الناصر.** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978).
- الرشيدي، أحمد. **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة والوطنية.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1994).
- رمضان، عبد العظيم. **تطور الحركة الوطنية في مصر.** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.ت).
- سعيد، عبد المنعم وعبد الجواد، جمال. **العلاقات العربية ومفهوم الأمن القومي العربي.** (القاهرة: منتدى الفكر والحوار الوطني، 1993).
- سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية.** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989).
- سليمة، عايدة (تحرير). **مصر والقضية الفلسطينية.** (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).
- شقير، نعوم. **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها.** (القاهرة: دار المعارف، 1976).

- صالح، عبد العزيز. **الشرق الأدنى القديم، الجزء الأول: مصر والعراق.** (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1967).
- عارف، جميل. **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية.** (القاهرة: الدولية للإعلام والنشر، 1995).
- عباس، إبراهيم فؤاد. **العلاقات المصرية الفلسطينية: الجذور-التطورات-الآفاق.** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997).
- عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة،** (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، 1953).
- عبد الرحمن، عواطف. **مصر والقضية الفلسطينية.** (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985).
- عسيلة، صبحي. **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005).
- عزيز، خيري. "العالم العربي والأمن القومي المصري"، في سعد الدين إبراهيم (تحرير). **عروبة مصر: حوار السبعينات.** (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1963).
- العقاد، صلاح. "القضية الفلسطينية"، في عايدة سليمة (تحرير). **مصر والقضية الفلسطينية.** (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).
- فرسخ، عوني. **خصائص وسمات مواقف النظم العربية، في ماذا بعد إنهيار عملية التسوية السلمية.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- كامل، محمد إبراهيم. **السلام الضائع في كامب ديفيد.** (القاهرة: كتاب الأهالي).
- الكيلاني، هيثم. "أثر التسوية على الأمن العربي"، في أحمد يوسف أحمد (تحرير). **التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي.** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للعلوم والثقافة، 1996).

- محمد، عبد العليم (تحرير). **التسوية ودور مصر الإقليمي.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1998).

- محمد، عبد العليم. **تحولات السياسة والمجتمع في إسرائيل 1996–2003.** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004).

- المسيري، محمد جمال الدين وآخرون. **مصر والحرب العالمية الثانية.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978).

- مصطفى، نادية. "سياسة تعبئة موارد السياسة الخارجية لمصر في عهد السادات"، في علي الدين هلال (تحرير). **دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات.** (القاهرة: مكتبة النهضة، 1987).

- نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي–الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

- نصر، مارلين. **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر 1952–1970: دراسة في علم المفردات والدلالة.** (بيروت: مركز الوحدة العربية، 1981).

- هيكل، محمد حسنين. **سلام الأوهام أوسلو–ما قبلها وما بعدها، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل،** (القاهرة: دار الشروق، ط 10، 1996).

- ياسين، السيد (تحرير). **التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1984.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1985).

- " " " " . (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1985).

- " " " **لعام 1992.** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993).

الكتب بالإنجليزية:

- Fahmy, Ismail. **Negotiating for Peace in the Middle East**. (Baltimore: John Hopkins University Press, 1983).

- Khory, Fred. **The Arab-Israel Dilemma**. (New York: Syracuse University Press, 1988).

- Miller, David Aron, **The Arab States and Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest**. (New York: The Washington Papers, Praeger Special Studies, 1986).

- Mosley, Ann Lesch. Tessler, Mark. **Israel Egypt and Palestinians: From Camp David to Intifada.** (Indianapolis: Indiana University Press, 1989**).**

- Moshe, Dayan. **Breakthrough**. (New York: Alfred Khoph, 1981).

- Quandt, William. Jabber, Fuad. Lesch.A. **The Politics of Palestinian Nationalism**. (California: California University Press, 1973).

الوثائق:

– مكتب الأمانة العامة، القيادة القومية، حزب البعث العربي الإشتراكي. **تعميم رقم 1005**. 2000.

– مكتب الأمانة العامة، القيادة القومية، حزب البعث العربي الإشتراكي. **تعميم رقم 1022**. 2000.

– اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. **خارطة الطريق: إلى أين؟**. 25/6/2003.

رسائل علمية:

- عبد العاطي، بدر أحمد محمد. **السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني 1978-1982.** (رسالة ماجستير) (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1955).

الدوريات:

- أبو زهيرة، عيسى. "تغيير الفكر السياسي الفلسطيني". **مجلة رؤية**، العدد 23، تشرين الأول 2003.

- **جريدة الأهرام**، 9/8/2004.

- حجازي، ناصر. "ماذا حدث في حوار القاهرة الثاني". **مجلة القدس**، العدد 61، كانون الثاني 2004.

- الحسيني، مصطفى. "مصر والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية: حدود الدور الإقليمي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، خريف 1999.

- الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. "المفاوضات وإحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 7، شتاء 1991.

- الخالدي، أحمد سامح وآغا، حسين جعفر. "بعض التحديات الإستراتيجية العربية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 10، ربيع 1992.

- "خطة غزة أولاً: هل هي فخ إسرائيلي لمصر؟". **مجلة المجتمع الكويتية**، 18/8/2004.

- شعبان، فاطمة. "مصر لاعب داخلي في الساحة الفلسطينية". **صحيفة الوطن السعودية**، 18/8/2004.

- صايغ، فايز. "رسالة قانا إلى شرم الشيخ". **المناضل**، العدد 277، آذار–نيسان 1996.

- عباس، فؤاد. "الفلسطينيون في مصر". **المجلة العسكرية الفلسطينية**، قبرص، العدد الأول، كاون الثاني 1989.

- عبد العاطي، بدر أحمد محمد. "قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط". **السياسة الدولية**، العدد 124، نيسان 1996.

- عبد المجيد، وحيد. "التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء كامب ديفيد". **شؤون فلسطينية**، العدد 238، كانون الثاني 1993.

- عوض، السيد أمين. "حوارات القاهرة بين الضرورة الوطنية والإعتبارات التكتيكية". **مجلة القدس**، العدد 50، شباط 2003.

- "القرارات الختامية لقمة الجزائر". **وكالة أنباء الشرق الأوسط**، 28/11/1973.

- **مجلة العصر**، 16/11/2004.

- مطبوعات الهيئة العامة للإستعلامات المصرية. "دراسات في الرأي العام الدولي". **نشرة شهرية**، آب 2000.

- نافع، إبراهيم. "حوار الفصائل الفلسطينية: خطوة على الطريق الصحيح تنتظر التجاوب الإسرائيلي والتحرك الأمريكي". **جريدة الأهرام**، 12/12/2003.

- نافعة، حسن. "تجربة مصر مع التسوية: الظروف والنتائج". **مجلة أبحاث**، العدد 4، 1995.

- هويدي، فهمي. "مصر في غزة: محاذير وتساؤلات". **صحيفة أخبار الخليج البحرينية**، 15/6/2004.

- هيكل، محمد حسنين. "عبد الناصر ومبادرة روجرز". **الأهرام**، 4/12/1977.

- هيكل، محمد حسنين. "أكتوبر 1973 السلاح والسياسة، الحلقة العاشرة". **جريدة القدس**، 15/12/1993.

- **وكالة أنباء الشرق الأوسط**. 1969/5/13-24/8/1970.

مواقع الأنترنت:

- أبو كرش، غصن. "نعم للمبادرة المصرية". **http//www.elaph.com**

- الأزعر، محمد خالد. "الحوار الفلسطيني: المسار والمحددات والمصير". **http://www.islamonline.net**, 2004/6/22.

- البنا، ياسر وعبد الله، إبراهيم. "الفصائل نريد دورا مصريا داعما بغزة" **http://www.islamonline.net**, 2004/5/30 .

- الجرباوي، علي. "الأخ الأكبر". الموقع الالكتروني لمركز الحوار العربي بواشنطن، **http://www.arabic.tharwaproject.com**

- حمزة، محمد. "5 سيناريوهات بعد الخروج من غزة"، **http://www.islamonline.net/Arabic/politicsarticle.shtm1**, .18/8/2004

- "الحوار الفلسطيني: العقدة في الفصائل". 11/1/2004, **http://www.islamonline.net**

- "حوار القاهرة بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية".

http://www.palestine-info.info

- الصواف، مصطفى. "حماس: لا صدام مع مصر ولكن مخاوف مشروعة".

http://www.islamonline.net, 150/9/2004

- عباس، محمود. "توحيد الأجهزة الأمنية هو الحل لإنهاء الفوضى والضياع في فلسطين".

http://www.abumazen.info, .15/9/2004

- عبد الله، محمد شاكر. "الدور المصري والأردني في إطار إستقلالية القرار الفلسطيني".

http://www.Amin.org, .28/6/2004

- عرفة، محمد جمال. "الحوار الفلسطيني: العقدة في الفصائل".

http://www.islamonline.net, 2003/12/11.

- عفيفة، وسام. "حوار القاهرة: هل تكون آخر ورقة مصرية للتوفيق بين الفصائل حول الانسحاب من القطاع؟". **http://www.islamonline.net**

- محمود، كارم. "مصر تطالب بتحرير عرفات وأمريكا توافق".

http://www.islamonline.net,2004/6/1.

المقابلات:

- مقابلة الباحثة مع الناشطة السياسية، فدوى البرغوثي، فلسطين، 1/4/2005.
- مقابلة الباحثة مع نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، د.محمد السيد سعيد، القاهرة، 6/4/2005.
- مقابلة الباحثة مع نائب مدير المخابرات المصرية، اللواء مصطفى البحيري، القاهرة، 9/4/2005.